الجامعة اللبنانية: حكامة التوازنات السياسية

علي الموسوي(*)

اولاً: مقدمة:

يهدف هذا التقرير الى تفحص وضع الحكامة في الجامعة اللبنانية؛ جامعة فيها الكثير من المفارقات والتمايزات الواضحة والفاضحة: كليات ناجحة وكليات متعثرة، اجراءات شفافة واجراءات ملتبسة، اساتذة من بين الاكفأ واساتذة من بين الافشل، موظفون جديون وموظفون مستهترون، طلاب مميزون وطلاب لا مبالون؛ جامعة تضم احدث المجمعات الجامعية وأردأ المباني السكنية غير الملائمة لأي نوع من التعليم...

ظهر مفهوم الحكامة[1] في البداية لمواجهة ظواهر الفساد والاستبداد التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بسبب غياب الشفافية وعدم وجود آلية لمحاسبة رؤساء هذه المؤسسات؛ وبسبب عدم إشراك العاملين في هذه المؤسسات أو الجمهور المتلقي لخدماتها في مناقشة قرارات هؤلاء المسؤولين، مع أن هذا الجمهور هو الفئة المستهدفة مباشرة بهذه القرارات؛ بتعبير آخر يُقصد بالحكامة وضع معايير وآليات ناظمة لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء.

(*) علي الموسوي، استاذ في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، حائز على دكتوراه في العلوم الاجتماعية، اختصاص تنمية اجتماعية ـ اقتصادية من جامعة العلوم والتقنيات ـ ليل، فرنسا، ١٩٨٥. باحث في قضايا التنمية المحلية. البريد الالكتروني aamouss@hotmail.com

(١) يُعرّب مصطلح GOUVERNANCE (بالفرنسية)/ GOVERNANCE (بالانكليزية) بـ: حكامة، حاكمية، حوكمة وهو واحد من التعابير العلمية التي لم تحظ بتوافق على المصطلح باللغة العربية.

من الاقتصاد انتقل استخدام مفهوم الحكامة الى المجالات الأخرى، ومنها التعليم.

١. منهجية التقرير:

تشكل الجامعة اللبنانية حالة خاصة ومميزة بين الجامعات العاملة في لبنان لجهة آلية اشتغالها، حيث يتداخل في تسييرها الاكاديمي (مجال معرفي خاص) والسياسي (مجال عام). وهو ما يطرح منذ البداية اشكالية الاستقلالية في صنع القرار وادارة الجامعة.

فالعلاقة الجدلية القائمة بين عمومية المرفق، وخصوصية المجال، هي مفتاح فهم كيفية ادارة الجامعة اللبنانية وتسييرها وكيفية صنع القرار فيها.

ينطلق فهم هذه الحركة الجدلية من **الفرضية الاساسية** الآتية:

كلما كانت الجماعة العلمية (communauté scientifique)، المسؤولة عن ادارة المرفق العام، ذي المجال الخاص والمميز، متماسكة ومتشكلة على اسس ومعايير علمية، ومتوافقة مع المجال المعرفي الخاص الذي تديره، ونشاطها منتظم بالاستناد الى نصوص وممارسات تصون هذه الاستقلالية وتعززها، تعززت استقلالية الجامعة وخف تأثير التدخّل السلبي للسلطة السياسية على ادارة هذا المرفق العام.

في المقابل كلما كانت الجماعة العلمية غير متماسكة (مثلا تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاكاديمية)، قَوِي تدخل السلطة السياسية في ادارة شؤون الجامعة والحدّ من استقلاليتها.

تم استخدام ثلاثة مصادر لجمع المعلومات:

- وثائق تتناول الجامعة اللبنانية صادرة عنها او عن جهات اخرى.
- مقابلات شبه موجهة (Semi directif) استهدفت ثلاث فئات: الاساتذة

والموظفين والطلاب[1]. معظم المقابلات كانت فردية، نفذ الباحث شخصيا المقابلات مع العمداء والاساتذة والموظفين، ومقابلة جماعية واحدة مع الطلاب. اما المقابلات الفردية الاخرى مع الطلاب فقد تمت الاستعانة ببعض الطالبات[2].

- الملاحظة بالمشاركة: تمت الاستفادة منها بحكم الموقع التعليمي والمواقع التمثيلية المختلفة التي شغلها الباحث في هيئات الجامعة[3].

اما في تحليل المعلومات فتم استخدام:

- تحليل المضمون، كتقنية تحليل اساسية لمعطيات الوثائق والمقابلات والملاحظات.
- التحليل الكمي للمعطيات الرقمية (توزع الاساتذة والطلاب، الموازنة، عدد الابحاث الخ).

---

(١) سهّلت الموافقة الخطية لرئيس الجامعة د. زهير شكر (اثناء كتابة هذا التقرير)، اجراء المقابلات مع عمداء ومدراء واساتذة، وكذلك مع موظفين في الادارة المركزية، ولا يسعني الا ان اتقدم منهم جميعا بالشكر على تعاونهم. واتوجه بشكر خاص لعميد معهد العلوم الاجتماعية د. فريدريك معتوق لمساهمته الاكاديمية واللوجستية. كما اشكر د. صادر يونس على المقابلة التي خصني بها. (انظر في الملحق لائحة اسمية بالكليات والعمداء والمدراء والاساتذة والموظفين الذين تمت مقابلتهم)

(٢) اشكر طالبتي الدكتوراه زينب مروة وهتاف الاثاث، وطالبات الدبلوم زينب زعيتر، كريستين بتال وفاطمة الموسوي على المساعدة في انجاز المقابلات مع الطلاب.

(٣) شغل الباحث سابقا المواقع الآتية: عضو في الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية قبل الحرب، عضو في الهيئة التنفيذية لرابطة الاساتذة المتفرغين، وعضو في اول مجلس لادارة صندوق تعاضد افراد الهيئة التعليمية، ممثل اساتذة معهد العلوم الاجتماعية في مجلس الجامعة، عضو في لجان شكلها مجلس الجامعة، ممثل اساتذة الفرع الرابع في مجلس الوحدة، عضو في مجلس الفرع الرابع في العلوم الاجتماعية وعضو في لجنتين من لجان المعهد العالي للدكتوراة في الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية.

٢. لمحة تاريخية عن الجامعة:

يرجع تأسيس الجامعة اللبنانية إلى سنة ١٩٥١[١]. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل اساسية في تاريخ الجامعة:

* مرحلة اولى منذ ١٩٥١ ـ ١٩٧٥:

وهي مرحلة «الانطلاقة والتكوّن» والعمل على ارساء التقاليد الاكاديمية والممارسة الديموقراطية[٢]. وفيها كان تأسيس ٨ كليات ومعاهد، واقرار مراسيم انشاء كليتين تطبيقيتين. وصدور القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون الجامعة واقرار قانون تفرغ اساتذتها، ودخولها ميدان الدراسات التطبيقية؛

* مرحلة ثانية من ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠:

وهي تتوافق مع فترة الحرب في لبنان، التي ادت الى انعطافة كبيرة في مسار الجامعة اللبنانية، فأدخلتها في «ازمة وجود» بعد صدور قرار التفريع المناطقي لكلياتها عام ١٩٧٦، بما يتناسب مع الواقع الامني، الجغرافي والطائفي لتلك المناطق؛

لقد شكّلت القرارات والمراسيم التي شرّعت للتفريع المناطقي ضربة قاسية للجامعة عموما، ولمستواها الاكاديمي خصوصا[٣]. الا ان هذه المرحلة شهدت

---

(١) البعض يعيده الى العام ١٩٥٩، «لم تؤسس الجامعة (اللبنانية) فعلا الا عام ١٩٥٩، وكل ما كان قبل ذلك تمهيد، عبارة قالها الرئيس الاسبق للجامعة ادمون نعيم؛ واردة في(بشور، ١٩٩٧، ص٢٧)

(٢) اقرار قانون ٧٥/ ٦٧ الذي اعطى الجامعة صلاحية ادارة نفسها بنفسها، ووضع آلية عمل المجالس التمثيلية، واقرار مشاركة الطلاب في المجالس التمثيلية، واقر نظام التفرغ للاساتذة، ونظام منح التخصص في الخارج

(٣) لقد اعطى المرسوم ١١٦٧ الصادر بتاريخ ١٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٨» رئيس الجامعة (بدل مجالس الكليات) الحق بترشيح افراد الهيئة التعليمية». . . «و حق تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات» وغير ذلك من الامور الاساسية. . . وقد فتح هذا مجال السيطرة المطلقة امام رئيس الجامعة، وبالتالي وزير التربية، بمنح عقود التعاقد لأشخاص كان مشكوكا في اهليتهم للتدريس او للعمل في الجامعة» وارد في التعليم العالي في لبنان، (الامين (اشراف)، ١٩٩٧، ص٤٧).

بالمقابل افتتاح معظم الكليات العلمية التطبيقية[1] وصدور المرسوم ٩٠٠ عام ١٩٨٣ الخاص بـ «النظام العام لشهادة الدكتوراه اللبنانية».

«ان المراجعة التاريخية لم تترك شكا في الاذهان بأن الجامعة اللبنانية وقعت ضحية الحرب، فتمزقت، و تهشمت، وتهمّشت، بعد ان كانت تستجمع عناصر القوة وتتحفّز للانطلاق بثبات في السنوات القليلة السابقة للحرب» (بشور، ١٩٩٧، ص ٩٠).

*** مرحلة ثالثة من ١٩٩١ ـ ٢٠١٠: هي مرحلة استئناف الجامعة لمسيرتها الاعتيادية؛ «حيث تم فيها تحقيق منجزات عديدة[2]».**

هذه المرحلة «الجديدة» استمرت تحمل في بنيتها وادائها وزر ما خلفته الحرب على الوطن عموما، وعلى الجامعة الحكومية الوحيدة خصوصا. فقد استمرت البنية التنظيمية التي اوجدتها الحرب، كما هي، باستثناء توحيد بعض الكليات، وانشاء المعاهد العليا للدكتوراه.

٣. سمات الجامعة:

تتميّز الجامعة اللبنانية ببعض السمات، ومنها:

سمة اولى: انها الجامعة الحكومية الوحيدة للتعليم العالي في لبنان. وهي تؤمن التعليم العالي المجاني. «فبكلفة ثلاثة آلاف دولار اميركيا يتخرج طالب

---

(١) انشئت في فترة الحرب الكليات الآتية: الصحة العامة (١٩٨١)، العلوم الطبية (١٩٨٣)، ومركز المعلوماتية الادارية (١٩٨٦) كما بوشر العمل بكليتي الهندسة (١٩٨٠) والزراعة (١٩٨٦) اللتان سبق ان صدر مرسوم انشائهما عام ١٩٧٤.

(٢) افتتاح عدد من الاقسام والاختصاصات العلمية الجديدة في الكليات، وانشاء كلية جديدة، ومعهد تكنولوجي، ومعاهد عليا للدكتوراة؛ اعادة العمل بنظام منح التخصص في الخارج، وتوقيع العديد من الاتفاقيات مع الجامعات العربية والعالمية. انجاز المبنى الجامعي الموحد وانتقال عدد من الفروع الاولى والكليات الموحدة اليه، وتوحيد بعض الكليات التطبيقية في العام ١٩٩٦، اقرار نظام الـ LMD والبدء بتطبيقه.

الهندسة من الجامعة اللبنانية في حين ان الكلفة السنوية لطالب الهندسة في الجامعة الاميركية تفوق العشرين الف دولار اميركيا»[1].

سمة ثانية: هي الجامعة الأكثر انتشارا جغرافيا في لبنان لجهة عدد الكليات والمعاهد والفروع[2]؛ حيث تتوزع على ٧٣ كيانا اداريا (كلية أو فرع أو شعبة أو معهد) موجودة في عشرات العناوين الجغرافية، بالإضافة الى عنوان الادارة المركزية (انظر الجدول رقم ١ في الملحق).

سمة ثالثة: نظرا الى انها تؤمن التعليم العالي المجاني، وانها الاكثر انتشارا جغرافيا، فهي الجامعة الاكبر حجما في لبنان على الاصعدة الآتية:

ضمت الجامعة اللبنانية، في العام الجامعي ٢٠١٠، ١٣ كلية و٦ معاهد. كما ضمّت ٣٦٥٥ استاذا؛ و٢٥٠٥ موظفا، و٧٢٣٠٤ طالبا.

سمة رابعة: تتسم الجامعة بشمولية اختصاصاتها سواء في العلوم والتكنولوجيا، ام في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ام في الحقوق والعلوم السياسية والادارية. وتضم كليات نظرية وتطبيقية متنوعة وتشمل حوالي «١٥٣ برنامج اختصاص».

الى شمولية الاختصاصات تتفرد الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الاجتماعية)، عن كافة الجامعات العاملة على الاراضي اللبنانية، بتدريس اختصاص علم السكان (Demographie) على مستوى الماستر والدكتوراه.

---

(١) من المقابلة رقم (٥)

(٢) يتراوح العدد بين خمسة فروع وخمس شعب كحد اقصى (العلوم ١١) وستة فروع ومركز (كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية)، ستة فروع في كليات (الصحة العامة وادارة الاعمال، ومعهد الفنون الجميلة) وخمسة فروع ومركز في كلية (الاداب والعلوم الانسانية)، و خمسة فروع (معهد العلوم الاجتماعية) وثلاثة فروع (كلية الهندسة)، وفرعين كحد ادنى في كليتي (التربية، والاعلام والتوثيق، والمعهد الجامعي للتكنولوجيا)، اضافة الى الكليات الموحدة المركزية (العلوم الطبية، طب الاسنان، الصيدلة، السياحة والفنادق والزراعة والمعاهد العليا للدكتوراه). واذا اضيف معهد العلوم التطبيقية، ذي الوضعية الخاصة، لارتفع العدد الى٧٩.

سمة خامسة: تشترط الجامعة اللبنانية للتعليم فيها حيازة شهادة الدكتوراه. وتضم الجامعة اكبر عدد من حملة الدكتوراه بين الجامعات العاملة في لبنان. اضف الى ذلك ان عددا مهما من اساتذتها يؤمن التدريس في الجامعات الخاصة، التي كانت ستواجه، من دونهم، صعوبات جمة سواء في انطلاق مسيرتها ام في استمرارها؛

سمة سادسة: توفير التعليم العالي المجاني، وتأمين ديمقراطية التعليم في لبنان عبر اتاحة الفرصة للشباب اللبناني من مختلف الفئات وخصوصا الفقيرة بالالتحاق بالتعليم العالي[١].

سمة سابعة: منذ تأسيسها شكلت الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية محط انظار الطلاب من الفئات المتوسطة، والفقيرة تحديدا، باعتبارها مسارا جديا ومجانيا للترقي الاجتماعي. فمباريات الدخول واختيار نخبة النخبة من طلاب هذه الفئات، وتوافر شروط التعليم الجيد، اعطى هذه الكليات موقعا مميزا ليس مقارنة مع كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية الاخرى وحسب، بل ايضا بالمقارنة مع الجامعات الخاصة المرموقة[٢].

سمة ثامنة: لقد انتزع الاساتذة بالنضال والممارسة حقهم في العمل النقابي[٣]، وهذا ما يميزهم عن الاساتذة في الجامعات الاخرى العاملة في لبنان؛ وقد اسسوا في العام ١٩٧٥ رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة

---

(١) فالجامعة اللبنانية «تؤمن التعليم العالي لاوسع فئات من المجتمع اللبناني، وتضم الشباب اللبناني من كل المناطق ومن جميع الطبقات الاجتماعية»؛ اي انها تؤمن التواصل مع النسيج الاجتماعي العام «(مقابلة رقم ١)»؛ ان التنوع الطائفي في بعض فروعها مصدر قوة لها «(مقابلة ١١)»؛

(٢) تقدم الى مباريات الدخول في بعض كليات الجامعة اللبنانية عشرون الف وخمسماية وخمسة وخمسون مرشحا وتم اختيار الاكفأ من بينهم في الاختصاصات المطلوبة، بينما يتوجه غير المقبولين من الراسبين الى اختصاصات اخرى في الجامعة اللبنانية او في الجامعات الخاصة.

(٣) يمنع القانون اللبناني على سائر موظفي الدولة التنظيم النقابي.

اللبنانية؛ كما لديهم صندوق تعاضد يؤمّن لهم ولمن في عهدتهم تقديمات صحية واجتماعية[1].

سمة تاسعة: تتميز ايضا بتنوع اساتذتها، وموظفيها، وطلابها لجهة الانتماءات المناطقية والاجتماعية والدينية والطائفية.

٤. لغة التعليم، المهمة، الرؤيا:

أ. لغة التعليم:

«العربية لغة التدريس في الجامعة اللبنانية، ويمكن تدريس بعض المواد بلغة اجنبية عند الاقتضاء، وتحدّد هذه المواد بقرار من مجلس الجامعة»[2]. وبصورة عامة، تدرّس معظم الكليات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية؛ ويخضع اختيار لغة التدريس فعليا لاعتبارات عديدة، منها طبيعة المقرر الدراسي: فالكليات العلمية والتطبيقية تدرس باللغة الاجنبية؛ اضافة الى اقسام اللغات والآداب الاجنبية؛ كذلك هناك فرع لتعليم الحقوق باللغة الفرنسية وكذلك دبلوم في الصحافة باللغة الفرنسية؛ ويهيمن التعليم باللغة العربية في بعض الكليات والفروع، خصوصا في كليات العلوم الانسانية، والاجتماعية، والسياسية، ما عدا استثناءات في بعض المواد في الفروع الثانية.

«ان مسألة لغة التعليم مسألة مهمة جدا يجب الا يُنظر اليها بمنظار سياسي او فئوي، بل من منظار علمي بحت، ينطلق من مصلحة الطلاب والقدرة على الاستيعاب والخلق والابداع. وهذا يتطلب ضرورة معرفة الطالب للغة اجنبية فعلية، وعلى الجامعة ان توفّر كل شروط امتلاك الطلاب لهذه اللغة...» (بشور، ١٩٩٧، ص٣٣). ان تطبيق الحكامة في مسألة اللغة تكشف عن نقطتي

---

(١) يوفر الصندوق تقديمات صحية واجتماعية لـ ٢٥٩٩ استاذا (٢٥٣٤ بين الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين و٤٢١ متقاعدا) ولاسرهم وذوي العهدة (من احصاءات صندوق تعاضد اساتذة الجامعة اللبنانية ٢٠١٠)

(٢) المادة ٤ من قانون ٧٥/ ٦٧

ضعف اساسيتين في ادراة هذا الملف حيث تشكل غطاء لتشعيب غير مبرر احيانا؛ كما تضر بنوعية التعليم في الكليات التي يقتصر التعليم فيها على اللغة العربية؛

ب. المهمة والرؤيا:

الجامعة اللبنانية هي «مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للابحاث العلمية والادبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين» (دليل الجامعة اللبنانية، دت)[1]. هذا النص الضبابي ادى الى خلاصة ان الجامعة «نشأت وتطورت من دون رؤية واضحة ومحدّدة لهويتها ومهمتها على مدى طويل او متوسط» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص١٩)؛ والمهام المنصوص عنها في المادة اعلاه «لا تعكس حقيقة ما تقوم به الجامعة او ما يجب ان تقوم به»... «كما انه لا توجد اهداف مكتوبة للجامعة؛ ولا توجد خطط» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص.ص٢٤ ـ ٢٥)؛ ان غياب الرؤيا والاهداف الواضحة والتخطيط هو بحد ذاته واقع مناقض لمبدأ الحكامة من اصله.

ثالثا، المباني والتجهيزات:

١. المباني:

أ. مواقعها، اعدادها وانواعها:

«توزعت الجامعة، منذ نشأتها، على مباني متفرقة؛ وهي في معظمها مباني سكنية او مكاتب او ثكنة او دير او غير ذلك، غير مصممة اصلا للتعليم الجامعي؛ تفتقد المساحات الخارجية، كما تفتقد ايضا التجهيزات الاساسية الضرورية لعملية التعليم؛ وقد تم تعديلها قليلا لتتلاءم مع الحاجات البسيطة

---

(١) (المادة الاولى من قانون ٧٥/٦٧)

الاولية. تتوزع هذه المباني على المحافظات الست[1]؛ لم تتبدل هذه الصورة الا لدى الكليات والمعاهد (١٣ كلية وفرع) التي انتقلت الى المجمع الجامعي في الحدث. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد المباني التي تتوزع فيها فروع الجامعة وادارتها المركزية الى ثماني وسبعين مبنى عام ٢٠١٠ بدلا من «اربعة وسبعين مبنى عام ١٩٩٧» (طه، ١٩٩٧، ص.ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤)[2] وبلغ عدد المباني المستأجرة ٥٧ مبنى، اي ما نسبته ٧٣٪ من مباني الجامعة، بلغت كلفتها السنوية، في العام ٢٠١٠، مبلغ ١٥ مليار ل.ل، اي ما نسبته ٦٧،٥ ٪ من الموازنة الاجمالية للجامعة، وترتفع الى ٧٪ بعد اضافة كلفة صيانة هذه المباني. ادّى غياب المباني الجامعية الموحدة الى تشتت امكنة الكليات، وهو امر، عدا كلفته الباهظة، يشكل عائقا يحول دون تأمين حياة جامعية لائقة من جهة، ودون تطبيق نظام الـ LMD بشكل فعال من جهة اخرى.

ب. حالة المباني والمرافق:

ان «عددا ضئيلا من هذه المباني المستأجرة هو في حالة جيدة... في حين ان الغالبية العظمى هي بحاجة لاعمال صيانة مكثفة والى تأهيل جزئي» (طه، ١٩٩٧، ص. ٣٢٦). فـ «جميع الكليات والمعاهد اجابت بأن المساحة المقامة عليها فروع الكلية.. ومبانيها غير ملائمة وغير مناسبة وغير كافية»... وقد اوصى جميعها «بمبنى جديد يوفر مساحات كافية... ومختلف المرافق المطلوبة لها...» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ٣٣٠)؛ هذا الواقع ينطبق على معظم كليات ومعاهد الجامعة. و«جميع الكليات والمعاهد افادت بالنقص في

---

(١) يمكن القول قانونا المحافظات الثماني (محافظة بعلبك الهرمل ومحافظة عكار) فقد صدر قانون بانشائهما الا ان المراسيم التنظيمية لم تصدر بعد. وقد استحدثت في كليهما شعب لكلية العلوم وشعب لمعهد العلوم التطبيقية الذي يرأسه رئيس الجامعة اللبنانية وهو نتيجة تعاون مع فرنسا. (انظر الجدول رقم ١ للتعرف على المواقع الجغرافية لهذه الابنية)

(٢) على الرغم من اخلاء ١٢ مبنى وانتقالها الى مجمع الحدث الا ان انشاء كلية السياحة و١٢ فرعا وشعبة ومركزا ابقى نسبة المباني المستأجرة مرتفعة.

الاجهزة والتجهيزات، وبأن القليل منها مستخدم بصورة مناسبة، باستثناء كليتين ومعهد» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ٣٣١).

معظم الكليات يفتقد الى مطعم جامعي؛ قاعات العرض والمسارح عددها محدود جدا؛

تتعاقد الجامعة اللبنانية مع حوالى ٢٥ مستشفى في بيروت وضواحيها؛ ولدى الجامعة عيادات لطب الاسنان تابعة للكلية نفسها، ومركز للمعلوماتية القانونية؛ وتستفيد كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية من مزرعة حوش سنيد في البقاع، التابعة للجامعة الاميركية في بيروت، بناء على اتفاق بين الجامعتين.

تغير ايجابي طرأ على البنية التحتية للجامعة تجلى بافتتاح مجمع الحدث الجامعي (مدينة رفيق الحريري الجامعية) في العام ٢٠٠٤[١]. وهو المبنى الوحيد في الجامعة الذي يضم وحدات سكنية للطلاب وللاساتذة الزائرين ومسكن لرئيس الجامعة[٢]؛ ويضم مكتبة طبية مركزية، وقاعة مؤتمرات مركزية، اضافة الى قاعات الاحتفالات الخاصة بكل كلية، ومطعما جامعيا مركزيا، اضافة الى مطاعم صغيرة ومقاهي، ومنشآت رياضية متنوعة وفسحات كبيرة وخضراء[٣].

---

(١) تبلغ مساحة المجمع ٧٠٠ الف مترا مربعا؛ ويضم ٣ كليات موحدة (الطب، طب الاسنان والصيدلة)، و٦ من الفروع الاولى لكليات (العلوم والحقوق وادارة الاعمال والصحة ومعهد الفنون والفرع الثالث من كلية الهندسة)؛ وعمادات (العلوم، الهندسة، ادارة الاعمال، الطب وطب الاسنان والصيدلة وعمادة المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا).

(٢) يضم المبنى ٢٢٠٠ سرير؛ اما شروط السكن في المبنى الجامعي فترتبط بالمعايير الاتية: نوع الاختصاص، بعد مكان اقامة الطالب عن بيروت، درجة التفوق الى غيرها من المعايير؛ يتردد لدى بعض الطلاب ان تطبيق هذه المعايير يتعرض احيانا لتدخلات من جهات متنوعة، وبالتالي الى استنسابية، وعدم احترام كلي للمعايير. ان عدم التوازن بين العرض المحدود والطلب على السكن الجامعي يؤدي الى خلل في تطبيق المعايير. «الا ان المستحقين كلهم يحصلون على اول ١٨٠٠ مسكن، ويمكن للاستنسابية ان تلعب دورها في المساكن التي تزيد عن الـ ١٨٠٠ سريرا. (مقابلة رقم ١٨)

(٣) كان مخططا ان تكون كل ادارات الجامعة وهيئاتها في مبنى الحدث (مجلس الجامعة، رابطة الاساتذة، اتحاد الطلاب، صندوق التعاضد) ولكن ذلك لم يحصل حتى الان.

الصيانة والحراسة والنظافة تلزّم سنويا من قبل مجلس الانماء والاعمار الى شركة الخرافي. اما المسؤولية الادارية للمجمع فتتولاها الجامعة عبر مكتب «ادارة الشؤون الجامعية» التابع للادارة المركزية[١].

الى ايجابيات المجمع تسجل بعض المآخذ، ومنها:

- صعوبة المواصلات من الحرم الجامعي واليه، وعدم تأمين وسائل نقل مشترك منتظمة التوقيت، وعدم تنويع هذه الوسائل.
- الموقع الجغرافي للمجمع في الضاحية الجنوبية يؤدي، في ظل التجاذبات السياسية، الى هيمنة مناخ فئوي على المجمع.
- عدم استخدام فعال للتجهيزات المتوافرة في المجمع، فملاعب كرة القدم والتنس مقفلة، وهو ما يشير الى ضعف النشاطات الرياضية والاجتماعية. كذلك فان المناخ المسيطر ادى الى تعطيل استخدام المسابح!
- توظيف مفروض على المجمع من قبل بعض العائلات المحيطة به سكنيا، وهيمنة على بعض مرافقه.
- اعتراض من بعض الطلاب على التمييز في الحصول على السكن الطلابي[٢].

ان تجربة المبنى الجامعي في الحدث، عزّزت منطق المطالبة بمجمعات في كل المناطق، لما ينطوي عليه من ايجابيات، كما عزّزت في الوقتُ نفسه المخاوف من مجمعات تخضع لهيمنة هذه الفئة او تلك، هنا او هناك! بالنسبة للمجمعات الاخرى فقد صدرت بها مرسوم عام ٢٠٠٨[٣].

---

(١) من مقابلة مع امين السر العام للجامعة بتاريخ ٤ ـ ١٠ ـ ٢٠١٠

(٢) انظر جريدة الاخبار، «السكن الطلابي ليس للجميع»، بتاريخ ١٠ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠
www.al-akbar.com/ar/node/209881

(٣) مجمع الشمال تم تلزيمه لشركة تركية، ومجمع الفنار تم تلزيم دراسة توسيع المجمع؛ عدا ذلك تم التقدم بتصور باقامة ٦ مجمعات اخرى، اثنان في البقاع (واحد في بعلبك ـ الهرمل؛ والثاني في زحلة) واثنان في الجنوب (واحد في صيدا وآخر في بنت جبيل)، =

تشكل المباني الجامعية احدى نقاط الضعف الاساسية في الجامعة اللبنانية، بسبب تشتتها وعدم ملاءمتها وبسبب الهدر الذي ينتج عن ذلك. وحتى المبنى الجامعي لا تستخدم كل مرافقه استخداما امثل، لا بل ان بعض الاستخدام لا يخضع للمعايير الاكاديمية البحتة.

٢. التجهيزات:

هل التجهيزات متوافرة في الجامعة؟ وهل تتم الاستفادة المثلى مما هو متوافر؟

أ. المكتبات:[١]

*** التجهيز المادي:**

على المستوى الاداري المركزي هناك دائرة لشؤون المكتبات تابعة لامانة سر الجامعة. لا تتوافر في الجامعة مكتبة مركزية تقليدية، بل تم استحداث مكتبة افتراضية الكترونية (Virtual library). وتتوافر في كل فرع من فروع الجامعة اللبنانية مكتبة تتوجه الى الاختصاصات المتوافرة فيه؛ وتحتوي هذه المكتبات، وعددها «٤٥ مكتبة» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص٣٣٣) على ٧٠٠ الف كتاب ورقي (الجامعة اللبنانية، دت). وقد انجزت رقمنة ما يقارب الـ ٣٥٠ الف كتاب منذ العام ٢٠٠٧. الا «ان نسبة استعمال واستعارة تلك الكتب من قبل الطلاب، هي ضئيلة بشكل عام، وخصوصا في الكليات والمعاهد غير التطبيقية[٢]؛ وفي مجمع الحدث هناك مكتبة مركزية طبية حديث Cenrtal medical library.

= والخامس في عكار بالشمال. و السادس في جبيل. ورفعت دراسة من قبل مهندسين تقدر الكلفة الاجمالية ب٧٥٠ مليون دولار اميركيا.

(١) تم الحصول على المعلومات عن المكتبات من مقابلة اجريت مع رئيسة دائرة المكتبات في الادارة المركزية دينا سكر.

(٢) تم الوصول الى النتيجة نفسها في دراسة تدريبية «عن الشباب الجامعي والثقافة» (حالة البقاع)، انجزت باشراف الباحث وقدمت في مؤتمر حمل العنوان نفسه، عقد في معهد=

«لقد تم ربط مكتبات الجامعة اللبنانية ببعضها البعض وتم ربطها كلها بالادارة المركزية من خلال برنامج افق (Horizon)؛كما امنت الجامعة اشتراكا بقواعد معلومات اكاديمية (٢٦ قاعدة) عبر شركات عدة[١]. يبلغ عدد الدوريات التي تشملها هذه القواعد ٤٦٨٣٠ مجلة؛ كما تم الاشتراك بقواعد معلومات تضم ٣١٧ الف وثيقة، وبثلاث قواعد معلومات كتب الكترونية وتضم ٤٨٨٦٨ كتابا، وبثلاث خدمات مرجعية: للمكتبيين، وللمكتبات وبمحطات عمل للمكتبيين[٢]، اضافة الى آلاف التقارير والوثائق العلمية التي يمكن استرجاعها والاستفادة منها. ولتسهيل الاستفادة من المكتبة الالكترونية تم تجهيز مكتبات الجامعة بـ ٤٠٠ جهاز كومبيوتر، في حين بلغ عدد الاجهزة المخصصة للمكتبات عام ١٩٩٨، «٥٥ جهازا» (الجامعة اللبنانية، ص١٤٢). هذا تطور كمي الا انه غير كاف. اما التطور النوعي، عبر استخدام الانترنت من قبل الاساتذة والطلاب في مكتبات الجامعة، فما زال ضعيفا جدا في الكليات «غير التطبيقية»؛ بينما الوضع افضل في الكليات التطبيقية[٣].

*** الموارد البشرية:**

بلغ عدد الموظفين في مكتبات الجامعة ١٧٦ موظفا وحاجبا قبل عام ٢٠٠٧، من بينهم ٣٤ موظفا فنيا متخصصا بالمكتبات؛ «مع انطلاقة مكننة العمل المكتبي، عام ٢٠٠٧، تم التعاقد مع ٧٥ اختصاصيا، ٧٥ ٪ منهم من خريجي الجامعة اللبنانية، الذين تم تدريبهم على ادخال المعلومات على اسس

= العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، نيسان ٢٠١٠.

(١) شركة النظم العربية (A.A.S)،وشركةخدمات الانشاءات المتطورة (ACTS)، وشركة (LEVANT).

(٢) ويعمل حاليا على دراسة الاشتراك في ثلاث قواعد معلومات لثلاث كليات واحدة لكلية الهندسة والعلوم وواحدة لكلية طب الاسنان واخيرة لكلية الطب العام(انظر الملحق رقم ؟؟؟)

(٣) ففي احد الفروع الطرفية لجامعة، المسجل فيه ٨٠٠ طالب ويحضر اليه يوميا ٣٥٠ طالب، يتوافر جهاز كومبيوتر واحد في خدمة الطلاب في المكتبة.

عالمية. وينصب جهد العاملين حاليا على ادخال بيانات الكتب والدوريات المتوافرة في مكتبات الجامعة، حيث ان حوالي ٣٠ مكتبة من مكتبات الجامعة انجزت كامل بياناتها»[١]؛

من **ايجابيات** هذه النقلة النوعية انها:

* «وضعت الجامعة اللبنانية على مستوى الجامعات العريقة في لبنان حيث حلّت في المرتبة الثالثة بالنسبة للخدمات التي تقدمها.
* زادت من نسبة استفادة الاساتذة والطلاب من محتويات المكتبات في الجامعة، وسهّلت تواصلهم مع احدث الدوريات العالمية.
* ربطت الكليات مع بعضها البعض ببرنامج موحد.
* امّنت المساواة مبدئيا بين الملمين بالمعلوماتية في الوصول الى المواقع الالكترونية.

اما **الصعوبات** التي تواجه تطوير العمل في المكتبات فهي:

* النقص في الكادر الاداري الفني في بعض الكليات يؤدي باداراتها الى الاستعانة بالفنيين لتنفيذ أعمال ادارية، ملحة بالنسبة اليها (كمكننة بيانات الامتحانات مثلا)، مما يؤخر انجاز الاعمال المطلوبة منهم في المكتبات، ويصل الامر احيانا الى نقلهم كليا لسد النقص في المراكز الادارية.
* على الرغم من كفاءة بعض الفنيين الجدد، الا ان عمل المكتبات، كعمل متخصص، يتطلب اجراء دورات تدريب مستمر، ودورات تأهيل وتدريب كثيف للموظفين، وخصوصا للقدامى منهم، على التطورات التقنية، وكيفية افادة رواد المكتبة منها.
* التفاوت في مواكبة الاساتذة والطلاب للمستجدات النوعية، حسب

---

(١) ومنها: «الاعلام والتوثيق، الهندسة، الزراعة، الصحة، الطب، العلوم، إدارة الأعمال، العلوم الاجتماعية الفرع الثاني، التربية المعلوماتية القانونية...» من مقابلة مع رئيسة دائرة المكتبات

الكليات، حيث ترتفع نسبة الاستخدام في الكليات التطبيقية، وتنخفض في الكليات الاخرى، وذلك لاسباب متنوعة. ان واقع المكتبات الالكترونية في الكليات التطبيقية افضل بكثير من وضعها الكليات غير التطبيقية. ونظرا الى ان الاعداد الكبيرة منتسبة الى الكليات غير التطبيقية، يعني ذلك ان الهوة في هذا المجال ما زالت عميقة جدا.

* نقص الاعلام من قبل بعض الادارات لتوضيح اهمية النقلة النوعية في العمل المكتبي وكيفية الاستفادة منها؛ وعلى الاخص تأمين تدريب منهجي لطلاب السنة الاولى لتمكينهم من استخدام المكتبة ومصادر المعلومات.

* دوام المكتبات، خصوصا في المناطق الطرفية، يعيق استفادة الطلاب من خدماتها المباشرة الا اذا تم ذلك على حساب التغيب عن بعض المحاضرات.[1]

* نقص في التجهيزات، وخصوصا اجهزة الكومبيوتر المخصصة للطلاب والاساتذة، وعلى الاخص في الكليات غير التطبيقية،

* ضيق المساحات المخصصة في المكتبات للمعلوماتية.

* عدم مواكبة النصوص القانونية، للمستجدات والتطورات التكنولوجية؛ (النقص في توصيف المهن، نقص في صلاحيات ادارة المكتبات الخ).

* تضارب الصلاحيات بين امين/ة المكتبة وامين/ة السر في بعض الكليات، حيث يطلب ان يكون امين/ة المكتبة تحت سلطة امين/ة السر، وهو ما يؤدي احيانا الى تهميش دور امين/ة المكتبة في الكليات وعدم فهم الدور الاكاديمي للمكتبات.

* تملك كليات الجامعة اللبنانية ثروة خاصة بها، وغير متوافرة في مكان آخر، متكونة من ابحاث الطلاب على مختلف المستويات (جدارة، كفاءة،

---

(١) العمل في المكتبات يفترض ان يستمر من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء. وهو ما يطرح مشكلة المناهج والبرامج من جهة والافتقاد الى المجمعات الجامعية من جهة اخرى...

دبلوم دراسات عليا او معمقة او متخصصة وكذلك اطروحات الدكتوراه)؛ هذه الشروة مهملة ويقتصر استخدامها على عدد محدود في الكليات المعنية. والمطلوب العمل على رقمنتها لما في ذلك من فائدة للبحث العلمي.

* نقص شديد في النفقات المخصصة للمكتبات؛ حيث شكل بند كتب ومجلات وصحف ما نسبته ٠,٧٦ ٪، من موازنة الجامعة لعام ٢٠١٠، وهي نسبة، على الرغم من زيادتها مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٠,١٥٪)، ما زالت بعيدة جدا عن المعايير العالمية.

* الظروف الوظيفية للفنيين المتعاقدين، ومنهم العاملون في المكتبات، لا يحفز على الجدية والانتاجية[١].

ب. المختبرات:

«ان السمة العامة للمختبرات هي انها تلبي حاجة تعليمية في فروع الجامعة اللبنانية وهي ليست مختبرات بحث ودراسة» (طه، ١٩٩٧، ص٣٤٥)؛

«فما تقدمه الجامعة لباحثيها ليس كافيا للقيام بمجمل ابحاثهم داخل مختبرات الجامعة اللبنانية، التي يعوزها الكثير من مستلزمات التجهيزات والادوات الضرورية لتفعيل البحث العلمي، والقيام بابحاث اصيلة ومتميزة ومن اجل تأطير طلبة الدكتوراه خصوصا في المواد العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة». (الهيئة المركزية للبحث العلمي، ٢٠٠٧، ص.ص. ٥ - ٦).

طرأ تطور مهم اثناء كتابة التقرير على صعيد المختبرات البحثية[٢]؛ لكن

---

(١) يعاني هؤلاء ككل المتعاقدين مع الجامعة من عدم تأمين رواتب دورية فاحيانا لا يتم دفع الاجر الا بعد مرور سنة واحيانا سنتين

(٢) «مختبرات «اللبنانية» تحضن الباحثين الإقليميين والأوروبيين: «انعقد مؤتمر عالمي في الجامعة اللبنانية لعمداء ومسؤولي المؤسسات العلمية في العلوم والتكنولوجيا الناطقة باللغة=

النقص في هذا المجال ما زال كبيرا وفي مختلف الكليات[1]. ومع ذلك هناك مؤشرات تساعد على فهم التمايز والمفارقة داخل الجامعة حيث يسجل:

* تفاوت مناطقي في التجهيزات (المختبرات والحواسيب الخ)، فالمختبرات في الفروع الاولى والثانية هي افضل منها في الفروع الطرفية الثلاثة.
* تفاوت حسب الاختصاصات؛ حيث ان عدد المختبرات والحواسيب واستخدامها في الكليات «التطبيقية» افضل من الكليات الاخرى.

ثالثاً: اتخاذ القرار وعمليات المشاركة فيه:

١. مستويات اتخاذ القرار:

ينص قانون تنظيم الجامعة اللبنانية ٧٥/ ٦٧ على ثلاث هيئات اساسية

= الفرنسية، . . . وأكّد المؤتمرون أهمية دور الجامعة الوطنية في إنتاج البحث العلمي الجيد، وخصوصاً بعد تأسيس مختبرات بحثية عالمية قادرة على مواكبة مستلزمات البحث العلمي الحديث، واعتماد سياسة بحثية وهيكلية متطورة ومترابطة مع جامعات أوروبية وإقليمية متعددة. واعتمد المؤتمر المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية معهداً إقليمياً لتنفيذ الأبحاث والأطروحات المشتركة بين لبنان وجامعات أوروبية وإقليمية. . . على أن تكون المختبرات المركزية للمعهد حاضنة للباحثين اللبنانيين، الإقليميين، والأوروبيين لتبادل الأفكار والأبحاث المتعددة والمتكاملة الاختصاصات. ودعا المؤتمرون إلى اعتماد مشاريع أبحاث طويلة الأمد وذات أهداف بنّاءة لتنفيذ الأبحاث التي تستلزم تداخل الاختصاصات وذات منفعة مباشرة لسوق العمل. . .» أوصىَ المؤتمر العالمي. . . بالتركيز على التعاون البحثي بين بلدان الشمال والجنوب، الجنوب والجنوب، وإشراك المؤسسات الاقتصادية والصناعية لتنمية حاجات المجتمع. ومن التوصيات إزالة الجدران من المختبرات البحثية وإنشاء الجسور للتواصل وتنظيم الشبكات المتعددة الاختصاصات، إضافةً إلى التشجيع على محاورة وإقناع القيمين السياسيين بضرورة اعتماد البحث العلمي ركيزةً أساسية ومشاركة في إنتاج المعرفة وتصديرها». (الاخبار، العدد ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠)

(١) «في المختبر، في فرنسا، كل شيئ جاهز من الطاقم التقني المتخصص والموجود باستمرار وكذلك التجهيزات؛ المختبر جاهز ودائم؛التجهيزات في لبنان في العلوم موزعة على الفروع، في كل فرع آلة؛ اعمل مع فريق بحثي في الجامعة اللبنانية الاميركية حيث قدموا لي حيوانات للتجربة، يربونها خصيصاً من مقابلة مع استاذ في العلوم (المقابلة رقم ٦).

لاتخاذ القرار الاكاديمي هي مجلس الجامعة،و مجلس الكلية او المعهد، ومجلس القسم؛ الا ان تفريع الجامعة، في مرحلة الحرب اللبنانية، ادى الى استحداث منصب مدير فرع؛ ومع صدور قانون المجالس التمثيلية رقم ٦٦/ ٢٠٠٩[١] تم تكريس هيئة رابعة لاتخاذ القرار هي مجلس الفرع.

وقد ادّى ذلك الى تعديل التسلسل الاكاديمي المنصوص عليه في قانون تنظيم الجامعة ٧٥/ ٦٧؛ حيث اضاف الى التسلسل المعروف عالميا (رئيس ـ مجلس جامعة، عميد مجلس كلية، رئيس قسم ـ مجلس فسم)، هيئة جديدة[٢]، هي (مدير الفرع ـ مجلس الفرع)، وحلّ «مجلس الوحدة» بدل «مجلس الكلية».

وضعت هذه التراتبية الجديدة حاجزا بين رؤساء الأقسام والعميد، بحيث اصبحت الشؤون الأكاديمية، بعد اقرارها على مستوى القسم، تُبحث في مجلس الفرع، الذي يضم رؤساء الاقسام والمدير، ومن ثم ترفع الى مجلس الوحدة، حيث لا وجود لرؤساء الاقسام، بل للمديرين ولممثلي الاساتذة، ومنه تُرفع الى مجلس الجامعة.

في هذا التعديل «يقف المدير حاجزا بين القسم والعميد، ليصبح رئيس القسم اضعف حلقة في النظام.[٣]

في هذا الوضع جرى تنصيب المدير، وهو ليس ذا صفة أكاديمية، رئيسا لرؤساء الأقسام، بدلا من العميد، الذي هو حكما برتبة أستاذ، والذي يعتبر رأس السلطة الأكاديمية في الكلية. وفي هذا الوضع يتخذ مجلس الوحدة القرارات الأكاديمية في الكلية برئاسة العميد، ودون رؤساء الأقسام، الذين حل

---

(١) شكل لفترة طويلة مطلبا اساسيا للهيئة التعليمية وكان يعتبر احد مداخل الاصلاح في الجامعة.

(٢) كان وجودها نتيجة لوضع استثنائي في فترة الحرب الاهلية عام ١٩٧٧.

(٣) «حاله في ذلك كحال رئيس القسم في سائر الجامعات العربية الحكومية، مع فارق أن السبب في تلك البلدان هو هرمية السلطة وتركزها في المواقع العليا، في حين أن السلطة في الجامعة اللبنانية موزعة بين مراكز قوى تابعة لقوى سياسية متنوعة». (الامين: عشرون عاما، د ت)

محلهم مدراء الفروع. خط السير الجديد هذا اضعف السلطة الأكاديمية في الكلية وهمشها (الامين وآخرون، ١٩٩٩).

كما تلحظ هيكلية الجامعة مجلسا استشاريا، وهيئة استشارية قانونية[١]؛ وهما هيئتان استشاريتان لا صفة تقريرية لهما.

يتسم البناء القانوني لهيئات اتخاذ القرار في الجامعة، بمستوياته التراتبية المختلفة، بالديموقراطية، حيث ادارة المستويات كافة تتم من قبل هيئة ورئيس؛ كما لُحظ في هذه الهيئات كلها تمثيل للاساتذة وللطلاب.

الا ان ديموقراطية التمثيل والمشاركة في القرار، اللذان يرتكز عليهما التكوين القانوني لهذه الهيئات، لا يؤديا آليا الى ممارسة الحكامة الرشيدة في هذه المجالس، بل اداء هذه المجالس يرتبط عمليا باواليات تكوينها، وبالصلاحيات المناطة بها.

٢. الصلاحيات والاستقلالية:

أ. بين خصوصية المجال وعمومية المرفق العام:

«للجامعة اللبنانية شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال العلمي والإداري والمالي ولوزير التربية والتعليم العالي حق الوصاية عليها وفاقا لاحكام القانون». (المادة ٣ من القانون ٧٥/ ٦٧).

ان كيفية تطبيق هذا النص القانوني تشكل مفتاحا لفهم الوضعية الخاصة للجامعة اللبنانية، وارتباط ذلك بمسألة الحكامة فيها.

لكل رئيس ومجلس من المجالس الاربعة صلاحيات معينة نصت عليها القوانين الناظمة للجامعة (راجع القانون ٧٥/ ٦٧ والقانون ٦٦/ ٢٠٠٩)؛

«يتولى ادارة الجامعة رئيس ومجلس»، والرئيس هو الذي يتولى اعلى سلطة

---

(١) يضم ممثلين عن الهيئات الاقتصادية وعن الهيئات المهنية والعلمية والاجتماعية برئاسة رئيس الجامعة (المادة ٥ والمادة ٦ من المرسوم الاشتراعي١٢٢ عام ١٩٧٧).

قرار في الجامعة؛ ويساعد الرئيس جهاز اداري تنفيذي مركزي. السلطة الادارية هي سلطة مركزية تراتبية ومفككة في آن.

مجلس الجامعة هو السلطة التقريرية العليا للجامعة ويتمتع بصلاحيات واسعة ومتشعبة[١].

و«يدير الوحدة الجامعية عميد ومجلس[٢]؛ و هي الهيئة الثانية في تراتبية سلطة القرار؛ وتتبع للعميد امانة سر الوحدة التي تدير الجهاز الاداري في الوحدة؛

---

(١) تقديم ترشيح خمسة اسماء لمنصب رئيس الجامعة/ وضع النظام الداخلي للجامعة/ ابداء الرأي في مشروع نظام الجامعة المالي/ الموافقة على الانظمة الداخلية للكليات والمعاهد/ ترشيح افراد الهيئة التعليمية وسائر افراد الملاك الفني/ الموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها/ تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل في مختلف النشاطات الجامعية / قبول الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية وتعيين من يمثل الجامعة فيها/ دراسة مشروع الموازنة السنوية/ الاشراف على ادارة املاك الجامعة/ وضع انظمة المدينة الجامعية/ يقوم مجلس الجامعة بمهام مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي بالنسبة الى موظفي الجامعة الفنيين والاداريين؛ كما تنص المادة ٩ من قانون اعادة تنظيم الجامعة رقم ٦٧/٧٥ وتؤكدها المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ صادر عام ١٩٧٧. ويتألف مجلس الجامعة من رئيسها ومن ممثلين عن الوحدات الجامعية (العمداء) ومن عدد من الشخصيات المشهود لها بكفاءتها العلمية (شخصيتان) ومن ممثلين عن الهيئة التعليمية (لكل كلية ومعهد ممثل واحد) وعن الطلاب. . .(المادة ٤ من المرسوم الاشتراعي١٢٢ عام ١٩٧٧)

(٢) (المادة ٣ من قانون رقم ٦٦ تنظيم المجالس الاكاديمية في الجامعة اللبنانية). يتألف مجلس الوحدة من عميد الوحدة رئيسا ومن مديري فروع الوحدة ومن ممثلي الهيئة التعليمية في مجالس الفروع، ورئيس مركز الابحاث في حال وجوده، ومن ممثلين اثنين عن الطلاب في الوحدة ومن ممثل اساتذة الوحدة في مجلس الجامعة دون ان يكون له حق التصويت. (المادة ٥ من قانون رقم ٦٦). وفي حال عدم وجود فروع يتألف مجلس الوحدة من عميد الوحدة رئيسا ومن رؤساء الاقسام الاكاديمية، وفي حال عدم وجود اقسام، اربعة اعضاء ينتخبهم افراد الهيئة التعليمية من بينهم، ممثل منتخب عن الهيئة التعليمية، ورئيس مركز الابحاث في حال وجوده، ومن ممثلين اثنين عن الطلاب في الوحدة ومن ممثل اساتذة الوحدة في مجلس الجامعة دون ان يكون له حق التصويت. (المادة ٥ من قانون رقم ٦٦).

و«يدير الفرع مدير ومجلس»[١] وهي الهيئة الثالثة في التراتبية؛ وفيه ايضا جهاز اداري يتبع للمدير وتديره امانة السر في الفرع[٢]؛

«يدير القسم رئيس ومجلس قسم»[٣] وهو السلطة القاعدية في اتخاذ القرار؛

من صلاحيات رئيس الجامعة «ادارة شؤون الجامعة العامة. ولديه تفويض دائم من وزير التربية والتعليم العالي بممارسة الصلاحيات الادارية والمالية التي يتمتع بها الوزير وذلك في ما يتعلق بشؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وضمن احكام هذا القانون. (راجع المادتين ١٢ و١٣ من القانون ٧٥/ ٦٧).

يتبين من مراجعة القوانين النافذة ان مجلس الجامعة هو السلطة التقريرية العليا في الجامعة[٤]. الا ان هذا المجلس معطل منذ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بسبب عدم تعيين العمداء الذين انتهت ولاياتهم، وهو ما يستتبع عدم انتخاب ممثلي الاساتذة الى مجلس الجامعة. والسؤال الاكثر الحاحا عند مقاربة الحكامة

---

(١) ويتألف مجلس الفرع من خمسة اعضاء على الاقل: المدير رئيسا، ممثل عن افراد الهيئة التعليمية، رؤساء الاقسام الاكاديمية في الفرع، في حال عدم وجود اقسام، يستكمل مجلس الفرع بانتخاب خمسة اعضاء على الاكثر من قبل افراد الهيئة التعليمية، ممثل عن الطلاب» (القانون ٦٦)

(٢) في التنظيم الاداري امانة السر تدير الجهاز الاداري ما عدا امانة المكتبة فهي تخضع مباشرة للمدير.

(٣) يتألف من ستة اعضاء منتخبين من جميع الرتب الاكاديمية الموجودة في القسم؛ ويتألف مجلس القسم من رئيس وثلاثة اعضاء منتخبين من جميع الرتب الاكاديمية المتوفرة في القسم». ويتولى رئيس ومجلس القسم شؤون القسم الاكاديمية والتعليمية..» (القانون ٦٦)

(٤) باستثناء بعض المسائل الاساسية التي يبتها مجلس الوزراء كالتعاقد مع الاساتذة، وتفرغ الاساتذة وغيرها؛ وهناك مهمات مشروطة بموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي (كنظام الجامعة الداخلي، وانظمة المدينة الجامعية، والتبرعات من لبنانيين)، وهناك مهمتان بموافقة مجلس الوزراء (التبرعات من غير اللبنانيين، الاشتراك في المؤتمرات وتعيين من يمثل الجامعة)؛

في الجامعة اللبنانية هو: من يعطل تشكيل مجلس الجامعة؟[1] ولماذا؟ وكيف تدار الامور من دونه؟

ب. السلطة السياسية ومجلس الجامعة:

ان تعطيل مجلس الجامعة منذ سنوات يؤشر على ممارسة غير ديموقراطية، واستخفافية من قبل السلطة السياسية، صاحبة سلطة التعيين، خصوصا ان الاساتذة مارسوا حقهم، الذي نص عليه قانون ٦٦ / ٢٠٠٩[2]. فإن كان تأخير تعيين العمداء لاشهر معدودة «مسألة فيها نظر»، الا ان استمراره لسنوات فهي «جريمة بحق الجامعة لا تغتفر».

ان استقلالية الجامعة عن الادارة العامة متأتية من انها تشكل مرفقا له طبيعة خاصة، وتتطلب ادارته ميزات خاصة (المجال العلمي الاكاديمي)، وهو لا يدخل مباشرة في وظائف السلطة السياسية. . .الا ان هذه الاستقلالية «لا تعني انفصالها عن السلطات العامة والقوى المتنوعة في المجتمع، بل يعني تمايزها وتميزها في ادارة الحقل الذي تعمل فيه وفي اداء المهمة الموكلة اليها» (اشتي، ١٩٩٨، ص. ٢١٨).

والسلطة السياسية بممارستها ابطلت هذا التمايز والتميز بتجاوزها لحد السلطة وبتجاوزها للقانون! تكمن ازمة حكامة الجامعة في آليات تعيين المسؤولين في المواقع الجامعية (الرئيس والعمداء) من قبل مجلس الوزراء، وهو ما ينعكس على مدى استقلالية هؤلاء في مواجهة السلطة السياسية، واستقلالية كل منهم في مواجهة الأعلى رتبة. فقد اظهرت التجربة، حتى الآن، انه «تتحكم

---

(١) يتكون مجلس الجامعة من رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد وممثلي الاساتذة في هذه الكليات والمعاهد واربعة طلاب يتم انتدابهم من قبل اتحادهم وفقا لنظامه؛و شخصيتين مشهود لهما بالكفاءة العلمية يعينهما مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الوصاية.

(٢) الاساتذة رشحوا زملاء لهم لمنصب مدير، ومنصب عميد، في كليات الجامعة ومعاهدها، ورُفعت لائحة بالاسماء الى رئاسة الجامعة ووزير الوصاية اللذان يمارسان معا صلاحية مجلس الجامعة عند توقفه عن العمل لسبب او لآخر.

في تعيين رئيس الجامعة والعمداء والمدراء اعتبارات سياسية، و(طائفية) اولا واخيرا. . . ويتسم (التعيين) بأنه غير ديموقراطي وغير اكاديمي باستثناء تعيين رئيس القسم»، (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص. ٢٦) الذي يتم انتخابه من جماعة الزملاء. . .

ت. صلاحيات الرئيس:

الرئيس هو رأس المؤسسة لمدة ٥ سنوات غير قابلة للتجديد الا بعد مرور ولاية كاملة[١]. الا «ان ضخامة الجامعة، وضخامة حجم المهام الملقاة على رئيسها ومجلسها، ستؤديان، خصوصا في ظل الهيكل التنظيمي البيروقراطي المترهل، وفي ظل تعطيل مجلس الجامعة، الى خلل في تسيير هذا المرفق العام. . .» ان صلاحيات المسؤولين، اداريا وماليا واكاديميا وتنظيميا، هي اكبر من قدرات شخص كائنا من كان، اضف الى الاستحالة اللوجستية بمتابعة دورية وحثيثة لكل الكليات والفروع. . . ان الصلاحيات المتعلقة بكل مسؤول، وبكل مجلس، هي واسعة ومتشعبة، من جهة، ومتشابكة ومنقوصة، من جهة اخرى؛ وهي لا تمارس بشكل كامل وفعال». . . و«الرئيس تحديدا لديه صلاحيات واسعة، ومتشعبة، اكاديمية، وعلمية، وتنظيمية، وادارية، ومالية، لا يمارسها كاملة وبفعالية» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ١٧٢)

و ما يزيد من العبء في ادارة الجامعة ومن اضعاف الحكامة فيها ان التنظيم الهيكلي للجامعة لا يلحظ منصب نائب رئيس للشؤون الاكاديمية، ولا منصب نائب رئيس للشؤون الادارية، ليخففا من وطأة المهام الملقاة على عاتق الرئيس.

ان موقع رئيس الجامعة، «منذ بداية الحرب اللبنانية، هو موقع مفتوح للتجاذبات السياسية، ولذلك اعتمد الرؤساء منذ ذلك الوقت منهجا توليفيا، او

---

(١) القانون ٦٦/٢٠٠٩

ادارة للتوازنات الدقيقة، التي تراعي الضغوطات من داخل الجامعة ومن خارجها»[1].

والسؤال الذي يُطرح: هل ادارة التوازنات السياسية هي مصدر قوة او ضعف لموقع رئاسة الجامعة اللبنانية؟ ان الوضع الحالي اي وجود عمداء بالتكليف، يقوي موقع الرئاسة داخل الجامعة، بينما يضعفه في العلاقة مع الجهات النافذة خارج الجامعة، خصوصا ازاء الجهة السياسية الحاضنة للتعيين، بالدرجة الاولى؛ وازاء الجهات السياسية الفاعلة في الحياة السياسية.

ث. صلاحية العمداء والمدراء:

يُمارس العمداء حاليا صلاحياتهم بالتكليف، وهو وضع يُضعف سلطتهم في اتخاذ القرار! ومع ذلك فان ممارسة صلاحيات العمداء ترتبط بشخصية العميد، وخلفيته السياسية والعلمية وبكفاءته الاكاديمية والادارية في آن من جهة، وبجماعة الزملاء في الكلية، من جهة اخرى، حيث تُؤثر عوامل عديدة في بناء العلاقة بينهما[2].

الا ان الوضع في الفروع، وعلى الرغم من اهمية العميد في التسلسل الاكاديمي، فانه يرتبط فعليا بمدى كفاءة المدير الاكاديمية، والادارية، والأخلاقية، وبمدى متابعته الجدية لامور الفرع وللعملية الاكاديمية فيه؛ وفي ضوء ذلك يبرز التمايز بين اداء الفروع الجامعية؛ مع ذلك يمكن القول ان المشكلة في العمق ليست مشكلة اشخاص، الا بحدود ضيقة جدا، المشكلة

---

(١) المقابلة (رقم ١)

(٢) فالتعاطي مع استاذ في الملاك غيره مع الاستاذ بالساعة بحكم الوضع الوظيفي، والتعاطي مع الاستاذ المحمي سياسيا غير التعاطي مع الاستاذ غير المحمي الخ... «اجتمعت بالاستاذ الذي يصغرني سنا، بعد ان تهرب لمرتين من اعطاء المحاضرات، لاضع بين يديه خبرتي في كيفية شرح الدرس، وفي كيفية اختيار مرجع المادة، فكان يقاطعني ولم يترك لي مجالا ابدا لكي اقدم له تجربتي، ولم تحل المشكلة» من المقابلة (رقم ٧) حوار بين مدير احدى الكليات مع استاذ بالملاك».

ترتبط بال «الجماعة العلمية»، التي تقوى بها الجامعة او تضعف.

ان تعطيل مجلس الجامعة، من قبل السلطة السياسية، حرم العمداء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات، على الرغم من تشاور الرئاسة معهم في شؤون كلياتهم؛ الا انه تشاور يحصل في ظل اختلال ميزان القوى لصالح الرئيس الاصيل مقابل العمداء المكلفين؛

ان الادارة الجامعة عبر مجلسها، وعلى الرغم من المآخذ العديدة عليها، تبقى في ميزان الحكامة، اكثر ديموقراطية من الادارة الثنائية لها (الرئيس والوزير)[1].

ج. اتخاذ القرار في الشؤون المالية، التعيينات، التوظيف:

السلطة الادارية في الجامعة تشبه السلطات في الادارات العامة، وتتسم بالمركزية والتراتبية والروتين الاداري والتفكك والفساد في بعض المواقع. التوظيف في الجامعة هو من ضمن صلاحيات الرئيس، وهو يخضع بدوره لمنطق التوازن بين مصالح الاطراف المتنوعة الفاعلة من داخل الجامعة وخارجها.

اما النظام المالي في الجامعة فتحكمه قوانين المحاسبة العمومية وهو يخضع لهرمية محددة حيث تبدأ المعاملة من ادنى الهرم الاداري (الموظف المختص) الى امين السر، وبالتسلسل الاداري الى الرئيس ومجلس الجامعة، ومن ثم الى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي او الى وزارة المالية، ومن ثم الى مجلس الوزراء في بعض الامور المحددة.

---

(١) وهو (الوزير منيمنة) بالمناسبة استاذ في الجامعة اللبنانية، وشغل مواقع مهمة في رابطة الاساتذة، وشغل منصب مسؤول قطاع التعليم العالي في تيار المستقبل، ومن ثم قيادي في المستقبل. اما رئيس الجامعة (د شكر) فهو استاذ في الجامعة، وشغل منصب سفير، وكمنصب شيعي فله علاقة وثيقة بالتنظيمين الشيعيين حركة امل وحزب الله، وكانت له علاقات جيدة مع تيار المستقبل عند التعيين؛ وبكلام آخر فان وزارة التربية والتعليم العالي منذ ما بعد الحرب لم يتسلمها الا وزراء سنة، ورئاسة الجامعة اصبحت من حصة الشيعية في توزيع مناصب الدولة في الفئة الاولى.

السلطة الاساسية في الشؤون المالية يحددها النظام المالي للجامعة. وللرئيس صلاحية الوزير في هذا الشأن. تحتاج بعض المسائل المالية لموافقة من وزارة الوصاية (التربية والتعليم العالي)، ووزارة المالية، الممول الاساسي وشبه الوحيد للجامعة.

وبغياب مجلس الجامعة تتوزع السلطة بين الرئيس والوزير في قرارات معينة ومن صلاحيات الرئيس في قرارات اخرى؛

ح. «اهل» الجامعة والمجالس التمثيلية:

تتجلى ديموقراطية القانون ٦٦/ ٢٠٠٩ في انها حصرت اختيار السلطة السياسية بمن ترشحهم المجالس التمثيلية[١]، اي الاساتذة، الا ان ضعف «الجماعة العلمية» في معظم كليات الجامعة، وخصوصا في الكليات ذات الانتساب المفتوح، يساهم في تغليب المعايير السياسية والمناطقية والطائفية على المعايير الاكاديمية. الحلقة اصبحت شبه مفرغة، فالهيمنة على الفرع من قبل فريق سياسي، او تحالف اكثر من فريق سياسي، يساعد على استمالة الاساتذة من قبل الجهة المهيمنة على الفرع، هنا او هناك، وتنشأ بدل علاقة الزمالة بين «الجماعة العلمية»، علاقات تبعية ومحاباة للقوى الفاعلة لاسباب عديدة[٢]؛ تبدأ مسيرة الارتهان السياسي من معظم الاساتذة المتعاقدين بالساعة للجهة السياسية التي يطلبون دعمها، والتي اصبحت اكثر فعالية وتأثيرا في الجامعة من الاحتكام للمعايير الاكاديمية، خصوصا بعدما انتزع مجلس الوزراء صلاحية التعاقد مع الاساتذة من مجلس الجامعة!

اذا كان التجاذب السياسي الحاد في البلاد قد منع السلطة السياسية (مجلس الوزراء) من تعيين العمداء، اي من اعادة العمل بمجلس الجامعة، فأي موقف

---

(١) يرشح مجلس الفرع ٥ اسماء، يختار مجلس الوحدة من بينها ٣ اسماء ويرفعها الى الرئيس، ليختار واحدا من بينها.

(٢) الحصول على ساعات تدريس وزيادة النصاب، وتجديد العقد سنويا، ثم السعي للتفرغ، وبعدها السعي للدخول الى الملاك، الى الحماية عند التقصير او الاهمال.

اتخذت الهيئة التعليمية، وخصوصا رابطة الاساتذة المتفرغين، والهيئات الطلابية، وهم يفترض انهم اصحاب المصلحة الحقيقيين في الدفاع عن «الحكم الرشيد» في الجامعة؟

٣. عملية المشاركة: الاساتذة والطلاب

الى اي مدى يشارك الاساتذة والطلاب في حكامة الجامعة؟ وما هي طبيعة هذه المشاركة؟

أ. مشاركة الاساتذة في اتخاذ القرار

١) في المجالس التمثيلية:

يتمتع افراد الهيئة التعليمية[١] بفرص مختلفة للتمثيل والمشاركة في اتخاذ القرارات، على مستوى المجالس التمثيلية كافة، من القسم ومجلسه، الى مجلس الفرع، الى مجلس الوحدة، فمجلس الجامعة. وتتمثل الهيئة التعليمية في هذه المجالس بنسبة معينة[٢]، ويتم ذلك عبر الانتخابات. ولكل من هذه المجالس صلاحياته ودوره في تسيير شؤون الجامعة.

لقد قدمت المجالس ترشيحاتها على المستويات الثلاث، الا ان الاختلاف بين القوى السياسية المؤثرة في التعيينات من جهة، وارتدادات هذا الاختلاف وانعكاسه على القوى الفاعلة المؤثرة داخل الجامعة، ادى ويؤدي الى استمرار الوضع الراهن نتيجة تواطؤ (complicité) موضوعي بين هذه القوى الفاعلة والمؤثرة داخل الجامعة وخارجها.

فـ «تعثر اصلاح الجامعة اللبنانية لم يكن ناجما فقط عن سياسات عليا، معلنة أو غير معلنة من الطبقة السياسية... بل كان (الاصلاح) يصطدم أيضا

---

(١) بموجب القانون (القانون ٦٧/٧٥ والمرسوم ١٦٥٨/١٩٩١ والقانون ٦٦/٢٠٠٩)

(٢) ممثلو الهيئة التعليمية الى مجلس الفرع، وممثل للاساتذة من كل فرع الى مجلس الوحدة وممثل واحد لاساتذة الكلية او المعهد لمجلس الجامعة

بقوى نافذة داخل الجامعة، وذلك قبل ان يصل الأمر الى مجلس الوزراء والنواب. هذه القوى تتمثل فيها الاتجاهات السياسية الغالبة في المجتمع السياسي اللبناني وتعكس مزاج الهيئة التعليمية من الاصلاح» (الامين، عشرون عاما، دت).

ان عدم تشكل مجلس الجامعة، منذ العام ٢٠٠٤، ادى الى حرمان الاساتذة من انتخاب ممثليهم، وبالتالي الى حرمانهم من المشاركة في اعلى هيئة تقريرية في الجامعة. الا ان ممارسة الاساتذة في مجلس الجامعة، بعد الحرب وتحديدا في الفترات التي سبقت تعطيل المجلس لم تكن ممارسة فعالة بل على العكس كان معظم ممثلي الاساتذة، وكذلك معظم العمداء منقسمين بين الفريقين السياسيين الاساسيين في البلاد وابتعدت ممارسة الاغلبية منهم عن البحث عن القواسم المشتركة التي تؤدي الى تطوير الجامعة، وحلّت بدل ذلك مفاوضات ثنائية، خصوصا بين العمداء والرئاسة، تهدف الى تحقيق بعض المطالب الخاصة بقضية ما في كلية ما. اضف الى ذلك ارهاق جدول الاعمال بأمور ادارية روتينية او طارئة مما يبعد مجلس الجامعة عن لعب دوره الاساسي كهيئة تخطيط لتطوير الجامعة وتحديدا تطوير العمل الاكاديمي فيها.

يُشارك الاساتذة ايضا عبر ممثليهم في مجالس الفروع والكليات الذي ينظمه قانون المجالس التمثيلية[1]. ويخضع انعقاد اجتماعات مجالس الوحدات، ومجالس الفروع، عموما لمدى التزام العمداء والمدراء بالقانون، وبميزان القوى الفعلي مع الجماعة العلمية. وعليه هناك انتظام في اجتماعات بعض الكليات والمعاهد، وعدم انتظام في البعض الاخر، على الرغم من النص القانوني على دورية الاجتماعات. وغالبا ما تكون الاجتماعات لمعالجة مواضيع طارئة او لتصريف اعمال روتينية، ونادرا ما تكون مجالا للتفكير المعمق في تطوير اوضاع الفرع او الكلية.

(١) جرى تعديل مدة ولاية هذه المجالس من سنة الى سنتين في القانون ٢٠٠٩/٦٦

مشكلة المجالس التمثيلية ان انتخاب الممثلين يتم غالبا على اساس الدوافع الطائفية و/ او الحزبية الضيقة، ولا يتم على اساس برامج تتضمن رؤية اصلاحية للمشكلات التي تواجهها الجامعة؛ ان ضعف الجماعة العلمية المتطلبة اكاديميا، واصطفاف الاساتذة على اسس غير اكاديمية، يفقد فعالية الاساتذة في المجالس التمثيلية، ويحولهم الى متابعة مصالح الجهة التي تمثلهم بشكل اساسي؛ وبذلك تُغيّب قضايا الجامعة المحورية وتغيب محاسبة الاساتذة المنتخبين، لا بل يتم التجديد لهم طالما يحظون بدعم الفئة الحزبية المرشحة لهم.

٢) مشاركة الاساتذة عبر اللجان:

يُشارك الاساتذة في اللجان التي تشكل للبحث في قضايا الجامعة الاكاديمية والادارية والمالية؛ الا ان المشاركة في هذه اللجان غالبا ما ترتبط بمدى رضى المسؤولين المعنيين عن التعيين كالرئيس والعمداء.

٣) مشاركة الاساتذة عبر «الرابطة»:

تُشارك الهيئة التعليمية في قضايا الجامعة عبر رابطة الاساتذة المتفرغين، وهي تنظيم نقابي ـ اكاديمي؛ يتميّز اساتذة الجامعة اللبنانية، عن زملائهم في الجامعات الخاصة في لبنان، بأن لديهم رابطة تدافع عن مصالحهم. يتم اختيار اعضاء الرابطة (مجلس مندوبين وهيئة تنفيذية) بالانتخاب. امنت الرابطة انتخابات دورية لهيئتيها دون انقطاع وهذا انجاز يسجل لها؛

لعبت الرابطة منذ تأسيسها، عام ١٩٧٥، دورا مهما في تطوير اوضاع الجامعة اللبنانية، وتحسين اوضاع الاساتذة فيها. وقد انصب اهتمام الرابطة تاريخيا على تحسين الاوضاع المادية والمعنوية للاساتذة. اثناء الحرب وبعدها، وفي ظل التضخم الاقتصادي، وتآكل القيمة الشرائية للأجور، تم تثقيل الاهتمام بالمطالب المادية (اجور، تقديمات صحية...) على حساب المطالب الاخرى وخصوصا الاكاديمية منها.

يبدو حاليا ان الامور المادية وحدها التي ما زالت تشكل قاسما مشتركا

لتحركات الاساتذة، اما المطالب الاساسية المرتبطة بتطوير الجامعة (وضع هيكلية جديدة، وربط التعليم بالبحث العلمي، واقامة المباني الجامعية المجهزة، وتقييم اداء العاملين في الجامعة على اختلاف مهامهم،الخ) فانها تشكل مواضيع خلافية لدى طرحها.

يُلاحظ في السنوات العشر الاخيرة تراجعا في أداء الرابطة. وابرز مثال على ذلك موقفها من مجلس الجامعة منذ ٢٠٠٤؛ فعلى الرغم من انتخاب اكثر من هيئة تنفيذية منذ تلك الفترة استمر المجلس معطلا وبذلك تعطلت مشاركة الاساتذة في اعلى سلطة في الجامعة.

هل يمكن تصنيف موقف الرابطة في خانة العجز عن الانجاز او في خانة التواطؤ الموضوعي مع السلطة السياسية؟

يبدو أن الجواب اقرب الى التواطؤ الموضوعي منه الى العجز، تواطؤ نجد تفسيره في الاسس التي باتت تعتمد في تكوين الرابطة، حيث يتم تغليب المعايير السياسية الضيقة والطائفية والمذهبية والمناطقية، بدل تغليب المعايير الاكاديمية والمهنية،كما كان الامر في حقبات مضيئة في تاريخ الجامعة والرابطة.

ان المشاركة الضعيفة والمشوهة للاساتذة هي احد مفاتيح فهم الضعف البنيوي للرابطة. لقد ضعفت الرابطة حينما احتشد المناخ الطائفي ـ المذهبي ليبعد الاساتذة المستقلين، المناضلين تاريخيا، والملتزمين قضية الجامعة، وهو ما شكل حرمانا للرابطة من العناصر المتجاوزة للاعتبارات الطائفية والمناطقية في حكامة الجامعة؛

لطالما رُفع في وجه السياسيين شعار «ارفعوا ايديكم عن الجامعة»، الا ان العلاقة العضوية بين اعضاء الرابطة واحزابهم السياسية، باتت تؤثر سلبا على الجامعة، فبدل الاستقواء باحزابهم لتطوير اوضاع الجامعة، اذ بهم يستقوون باحزابهم للحصول على مكاسب ضيقة على حساب المصلحة العامة.

ب: مشاركة الطلاب في اتخاذ القرار:

١) تغييب وغياب:

كان طلاب الجامعة اللبنانية، قبل بدء الحرب اللبنانية، يشاركون في المجالس التمثيلية في الجامعة، عبر «الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية». منذ الحرب، وعلى عكس مسار رابطة الاساتذة المتفرغين، التي توفرت لها، آنذاك، ارادات نقابية وطنية مخلصة[١]، حافظت على وحدتها واستمراريتها، دخل اتحاد الطلاب في حالة تشرذم لم يخرج منها حتى اليوم. وقد باءت بالفشل، لاسباب سياسية ـ طائفية ـ مناطقية، كل محاولات اعادة احياء اداتهم النقابية الموحدة.

ومع ذلك فان القانون ٦٧/٧٥ وتعديلاته لاحقا[٢]، لحظ تمثيلا للطلاب في مجلس الجامعة (٤ ممثلين)، وفي مجلس الوحدة (٢ ممثلان)، وفي مجلس الفرع (ممثل واحد)؛

٢) مشاركة هزيلة:

يكفل القانون اذن حق الطلاب بالمشاركة، الا ان تشرذم الحركة الطلابية، منذ ١٩٧٥، حرمها من الاستفادة من المشاركة في المجالس التمثيلية في مستوياتها العليا (مجلس الجامعة ومجلس الوحدة)؛ اما مشاركتهم في مجالس الفروع، فتخضع للاستنسابية ولمدى التوافق السياسي بين الادارة ومجلس فرع الطلاب. اظهرت المقابلات مع الطلاب ان حضور مجالس فروع الطلاب هو

---

(١) هي مناسبة لشكر استاذي في التعليم وفي العمل النقابي، د صادر يونس احد رؤساء رابطة الاساتذة المتفرغين السابقين واحد رموز تلك الحقبة المضيئة.

(٢) المادة الاولى من المرسوم رقم ١٦٥٨ الصادرة في ٥ ايلول سنة ١٩٩١والتي تلحظ مشاركة الطلاب في مجلس الجامعة بـ «اربعة طلاب من الجامعة اللبنانية» بدل المادة ١٤ من القانون٦٧/٧٥ والقانون ٦٦/ ٢٠٠٩.

حضور فاعل في كليات، وضعيف في كليات اخرى[١]. وهو حضور لدور الوسيط، بين الادارة والطلاب لا لدور الممثل النقابي؛ يقتصر نشاط هؤلاء الوسطاء على حل المشكلات الشخصية للانصار والمتعاطفين معهم من الطلاب، بينما القضايا العامة في الجامعة ليست مدرجة ضمن اهتماماتهم[٢]. ان اقتصار تمثيل الطلاب على مستوى الفرع ادى الى اضعاف دورهم كقوة فاعلة على المستوى الجامعي، وحصر جل اهتماماتهم بأمور مطلبية ضيقة وجزئية وخاصة.

لقد لعبت الحركة الطلابية في الستينيات والسبعينيات، دورا اساسيا في تطوير الجامعة اللبنانية. وغياب الاتحاد الوطني للطلاب يؤدي الى خلل في ميزان القوى لصالح القوى الفئوية في الفروع الجامعية كافة، والتي تغلّب الخاص على العام[٣].

٤. نماذج عن المشكلات التي تواجهها الجامعة وطريقة حلها:

تتوزع المشكلات التي تواجهها الجامعة بين مشكلات بنيوية ومشكلات ظرفية. والمشكلات الاولى بعضها يرافق الجامعة منذ نشأتها، وبعضها تفاقم مع

---

(١) وجود لافت وفاعل وفئوي لمجالس فروع الطلاب، امل وحزب الله في الفروع الرابعة (البقاع) والخامسة (الجنوب) والفروع الاولى (بيروت ومجمع الحدث)، والكتائب والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر في الفروع الثانية والمستقبل وتنظيمات محلية في فروع الشمال خصوصا، والفروع في الشوف وعالية للحزب التقدمي الاشتراكي.

(٢) عبر الطلاب الذين تمت مقابلتهم عن وجهتي النظر، من حضور يرافق الطالب منذ تسجيله الى حين التخرج، وفي المقابل انتقاد للممارسات المصلحية الضيقة لمجالس فروع.

(٣) من بين المظاهر التي تكشف عن واقع تشرذم الحركة الطلابية وعدم فعاليتها، انه على الرغم من معاناة معظم طلاب الفروع، من المباني الجامعية المشتتة، ذات الحالة السيئة، لم يُلحظ اي تحرك طلابي فعّال للمطالبة بتغيير هذه الاوضاع. بينما، في المقابل، نشهد، حاليا، اضرابا مفتوحا لطلاب الاعلام ـ الفرع الثاني، وهو تحرك اعلنته الهيئة الطلابية التي تتبع فريقا سياسيا، للاعتراض على قرار اداري بتعيين امين سر، وبغض النظر عن صحة المطلب او عدمه، فان هكذا اعتراض على قرار اداري لا نشهد له مثيلا الا في جامعة» الدولة»؛ كما عرض وفد من هؤلاء الطلاب القضية على البطريرك الماروني مار نصرالله صفير بتاريخ ١٢ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠

تفريع الجامعة وتوسعها. تبقى المشكلة الاساسية هي مشكلة التدخل السياسي في شؤون الجامعة، التي سبقت الاشارة اليها. مشكلات اخرى ترتبط بالتدخلات سواء في تعيين اساتذة غير اكفاء، ام في قرار ادخال اساتذة الى الملاك، وتفريغ متعاقدين بالساعة واستبعاد آخرين اكثر استحقاقا؛ ومشكلة الاداء الاكاديمي وغياب المحاسبة والمساءلة؛ كذلك غياب الربط بين التعليم والبحث؛ وهي مشكلات ما زالت من دون حلول.

و من المشكلات الظرفية التي رددها الاساتذة والطلاب كانت محاولات الغش المتكررة في الامتحانات والتي تتخذ بشأنها التدابير الرادعة؛ والمشكلة تصبح اخطر من مجرد محاولة غش في الامتحان، يقوم بها طالب، عندما يكون المعني بالغش احد الاساتذة. صحيح ان عدم المساءلة والمحاسبة للاساتذة، هي احدى نقاط الضعف الاساسية في الاداء الجامعي، الا ان حالات انحراف البعض القليل من الاساتذة يرتدي اهمية اكبر. هذا الانحراف يخضع لاجراءات صارمة احيانا، ومتساهلة احيانا اخرى.[1]

و من المشكلات الاخرى قرار منع التوظيف في الدولة الصادر عن مجلس الوزراء، والحاجة الملحة للجامعة لاساتذة وموظفين مما دفع بالمسؤولين في الجامعة الى «التحايل» على قرار المنع والقيام بالتوظيف عبر اجراء عقود بالمصالحة، والتي ينتج عنها مشكلات للمتعاقدين، اساتذة وموظفين، وللادارة الجامعية؛ وتتم معالجتها من دون ايجاد حلول جذرية لها.

سيتم في سياق المعالجة التصدي لبعض آخر من المشكلات التي تواجه الجامعة.

---

(١) الطرد كان عقوبة لاستاذ، واجراءات حسم وتأخير تدرج عقوبة لاستاذ آخر، ولم يتخذ اي اجراء في حالات اخرى، والجرم هو نفسه بيع اسئلة. كان لهوية الطالب (لبناني او غير لبناني) التي حصل معها الابتزاز دور في استنسابية الاجراءات.

٥ . سياسات الاصلاح في الجامعة في السنوات العشر الاخيرة:

اصدر مجموعة من اساتذة الجامعة اللبنانية، كتاب «قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها»، وقد اجروا قراءة نقدية لاوضاع الجامعة وطرحوا مداخل لاصلاحها. فعل الكتاب فعله في طرح مشاكل الجامعة امام الرأي العام، وهي خطوة تُسجل لصالح الجامعة اللبنانية، كونها خطوة جريئة من النادر ان يقدم على مثلها اساتذة اي جامعة خاصة في لبنان؛ والخطوة تتناغم مع حق اللبنانيين في الاطلاع على اوضاعها بصورة مستمرة، كونها الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، والممولة حصريا من الموازنة الحكومية.

بعد مضي خمس سنوات على اصدار كتاب اصلاح الجامعة، اتخذت ادارة الجامعة قرارا باجراء «تقييم ذاتي» لاوضاع الجامعة؛ فتم تشكيل لجان متنوعة من اساتذتها، وبعد دراسة استمرت سنتين، صدر التقييم الذاتي في جزأين. قدم التقرير تشخيصا شاملا لاوضاع الجامعة، و اظهر نقاط القوة فيها ونقاط الضعف. الا ان ادارة الجامعة التي اشرفت على التقييم لم تستفد من نتائجه الا بشكل جد محدود.

هاتان القراءتان النقديتان، ما لبثتا ان اثّرتا، ولو جزئيا، في بعض الخطوات والاجراءات التي اتخذت لاحقا. ومن الخطوات الاصلاحية في السنوات العشر الاخيرة اعتماد نظام تدريس جديد (LMD) وانشاء ثلاثة معاهد عليا للدكتوراه وهما انجازان ستتم معالجتهما بالتفصيل لاحقا.

رابعا، التمويل: الواردات والنفقات

١ . مصادر الواردات:

تتكون واردات الجامعة من:

أ. **مساهمة الدولة**: بما ان الجامعة اللبنانية هي الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، فان الدولة اللبنانية تلتزم تمويلها بنسبة محددة سنويا، من خلال الموازنة العامة؛

بلغت موازنة الجامعة الاجمالية لعام ٢٠١٠ ما قيمته ٢٦٤,٥٨٠,٦٩٢,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية؛ وبلغت مساهمة الدولة فيها ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية، اي ما نسبته (٧٧,٤٨٪) ويُضاف اليها مبلغ ٩ مليار و٤٧٠ مليون ليرة لبنانية مساهمة اضافية لكلية التربية لتغطية دورة اعداد اساتذة التعليم الثانوي (٣,٥٧ ٪)، لترتفع مساهمة الدولة الى ما نسبته (٨١٪) من الموازنة.

ب. **ايرادات ذاتية**: تتشكل من مساهمة الطلاب في الامتحانات (٩ مليار ل.ل)، مساهمة الطلاب في مباريات الدخول واختبارات الانتساب (٤٢٥ مليون ل.ل)، رسم دورة تدريبية (٧٥ مليون ل.ل)، حاصلات بيع المنشورات (١٠ مليون ل.ل)، بدل استثمار الاستراحات الجامعية وغيرها (٧٠٠ مليون ل.ل)، واردات مراكز معاينة طب الاسنان وكلية الصحة العامة (٢٠٠ مليون ل.ل)، عائدات استثمار مباني سكن الطلاب (مليار ونصف المليار ل.ل)، ايرادات مختلفة (٢٠٠ مليون ل.ل)؛ فيكون مجموع الايرادات الذاتية ١٢,١١٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية اي ما نسبته (٤,٥٧٪).

ت. **مأخوذات من مال الاحتياط** لتغطية اعتمادات الموازنة (٣٨ مليار ل.ل) اي ما نسبته (١٤,٣٦٪).

ث. **التبرعات والهبات من لبنانيين وغير لبنانيين**: تحصل الجامعة على هبات عينية، تعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها. هذه الهبات العينية متنوعة المصادر، ومتنوعة وتتنوع هذه الهبات بين تجهيزات لقاعات او تجهيزات لمختبرات، او تقديم اجهزة كومبيوتر، وغيرها...

- ان ارتكاز ميزانية الجامعة اللبنانية في مواردها الاساسية على الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة العامة،[1] يضع قيودا على استقلالية الجامعة ونشاطاتها وفعاليتها؛

(١) على عكس الجامعات الاخرى العاملة في لبنان، حيث تعتمد في وارداتها الاساسية على الموارد الذاتية (اليسوعية ٩٥٪، الاميركية ٥٠٪) تقرير الزميلة مارلين نصر عن الحكامة في الجامعة اليسوعية.

- كذلك ان اعداد الميزانية «من فوق»، اي من وزارة المال، يتعارض مع النص القانوني عن الاستقلال المالي للجامعة؛ فالوزارة تقرر حجم مساهمة الدولة، ثم يُجرى نقاش مع ادارة الجامعة ضمن هوامش ضيقة، الى ان يتم الاتفاق على رقم ما؛ يُبلّغ الى الاجهزة المعنية[1]، ويُطلب من ادارات الفروع بالتسلسل الاداري، اعداد ميزانياتهم ضمن السقف الذي تم الاتفاق عليه مع وزارة المالية[2]؛

٢. بنية النفقات:

أ. توزع النفقات:

ان نسبة الجزء الاول من النفقات الجارية[3] لم تتغير كثيرا في السنوات الاربع الاخيرة، حيث شكلت ٩٥,٣٠٪ عام ٢٠٠٧، و٩٥,٢٩٪ عام ٢٠٠٨، و٩٤,٠٤٪ عام ٢٠٠٩، و٩٤,٣٣٪ عام ٢٠١٠ اي بمعدل ٩٤,٧٤٪ للاعوام الاربعة؛ بينما نفقات الجزء الثاني المخصّصة للتجهيزات والانشاءات، شكلت ما

---

(١) توجد لجنة لدراسة الموازنة تشكلها رئاسة الجامعة تضم اساتذة من الجامعة وكبار الموظفين المعنيين في الادارة المركزية.

(٢) ولأنه لا تعديلات اساسية على البنود وعلى النسب فيها، تستحضر الموازنات السابقة وتعدل قليلا؛ بعد مناقشتها في مجالس فروع الكليات، تُرفع الى مجلس الوحدة لمناقشتها، وعلى هذا المستوى تحصل ضغوط من الكليات ذات النفوذ لتعديل موازناتها، ليس بطلب مبالغ اضافية على السقف المحدد من وزارة المالية وانما على حساب بعض الكليات الاخرى. (في توزيع الموازنات تراعى اعتبارات طائفية تتعلق بالتوازن في الانفاق خصوصا بين الفروع الاولى والثانية). ثم ترفع الى مجلس الجامعة؛ ولأن الاخير معطل منذ ٣٠ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٤، فيستعاض في اقرار الموازنة على التشاور بين رئيس الجامعة ووزير الوصاية اي وزير التربية الوطنية والتعليم العالي؛

(٣) توزعت النفقات الجارية (٩٤,٣٣٪ من موازنة الجامعة للعام ٢٠١٠)، على ٦٨٪ نفقات للرواتب والمخصصات والتعويضات وملحقاتها؛ و٧,٠٩٪ لايجارات المباني وصيانتها، وبلغت نسبة بند تعويض بحث لافراد الهيئة التعليمية ١,١٣٪، و٦,١٣ بدل النقل والانتقال والنشر والكتب ونفقات الكهرباء والماء والهاتف الخ. وتبقى نسبة ٥,٦٧٪ للتجهيز.

نسبته ٤,٧٪ عام ٢٠٠٧، و٤,٧١٪ عام ٢٠٠٨، و٥,٩٩٪ عام ٢٠٠٩، و٥,٦٧٪ عام ٢٠١٠، اي بمعدل وسطي ٥,٢٦٪.

هذا الواقع يكشف عن ان الموازنة تستهلك في النفقات الجارية، ولا يبقى الا نسبة منخفضة جدا للتجهيز والانشاء وهو ما «يدل على حالة مرضية» تعيق تطوير الجامعة (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص٦٤).

ب. مركزية النفقات:

توزعت نفقات الموازنة بين الادارة المركزية ١٨٢,٠٣٤,١٦٨,٠٠٠ ليرة لبنانية ٦٨,٨١٪ من اجمالي الموازنة، وبين الاحتياطي والاحكام القضائية والديون المتوجبة ٢٠,٨٩٢,٤٥٠,٠٠٠ مليار ل.ل. ٧,٨٩٪، وبين الكليات ٦١,٦٥٤,٠٧٤,٠٠٠ مليار ل. ل. اي ما نسبته ٢٣,٣٪؛ ويؤشر ذلك على مركزية النفقات المالية، التي تؤمن كل المتوجبات التي لا تدخل ضمن نفقة كلية معينة (الرواتب والاجور والتعويضات، الايجارات، تعويض الابحاث، المساهمة لصندوق تعاضد العاملين في الجامعة؛ ومناقصات المشتريات[1] على مستوى الجامعة ككل).

ت. حصة الكليات والمعاهد في موازنة الوحدات:

بقيت حصة كلية الآداب والعلوم الانسانية، حتى العام ١٩٩٨، تحتل المرتبة الاولى بنسبة ٢٠,٨٪ تليها حصة كلية العلوم بنسبة ١٥٪، فالهندسة ٨,٩٪، والحقوق ٨,٥٪، والفنون الجميلة ٧,٥٪، والصحة ٦,٨٪، والعلوم الطبية ٥٪ (الجامعة اللبنانية،دت، ص ١٠٥).

---

(١) ان فلسفة مركزية المناقصات تهدف مبدئيا الى الحصول على افضل نوعية وبافضل الاسعار، الا ان اخبار الهدر والصفقات والفساد ترددت في بيانات لاساتذة وفي بعض الصحف،و هو ما يجعل الادارة في الجامعة غير متميزة عن الادارات العامة للدولة، والتي تشكل فيها الالتزامات والمناقصات مجالا واسعا للهدر والاستفادة غير المشروعة وخصوصا من قبل المتنفذين.

في العام ٢٠١٠ تبدلت الاولويات وتدرجت نسب الكليات من الموازنة بحسب الترتيب من الاعلى الى الادنى على الشكل الآتي: كلية العلوم ١١,٤٪، الصحة العامة ١١٪، الاقتصاد وادارة الاعمال ٩,٥٪، الآداب ٨,٧٪، الهندسة ٦,٩٪، العلوم الطبية ٤,٨٪، طب الاسنان ٤,١٪، الفنون ٣,٦٪، الحقوق ٣,٤٪، العلوم الاجتماعية ٣,٣٪، معهد التكنولوجيا ٢,١٪، الزراعة ٢٪، التربية ١,٨٪[١]، الاعلام ١,٤٪، السياحة ١,٢٪، المعهد العالي للدكتوراه (علوم وتكنولوجيا) ٠,٨٪، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ٠,٧٪، الصيدلة ٠,٧٥٪، واخيرا المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية ٠,٦٪.

يتبين من هذا التوزيع تراجع حصة كلية الآداب، والتي تضم وحدها ٢٢٩٩١ طالبا، اي ٣١,٧٩٪ من طلاب الجامعة اللبنانية، الى المرتبة الرابعة، وبروز الكليات التطبيقية في المراتب الاولى على حساب كلية الحقوق ومعهد العلوم الاجتماعية.

يكشف هذا التوزع ايضا حصول الفروع الاولى، ومن ثم الثانية، على حصة اكبر من حصص الفروع الاخرى.

ث. كلفة الطالب في الجامعة اللبنانية:

بلغ المعدل الوسطي لكلفة الطالب في الجامعة اللبنانية ٣,٦٢٣,١٦٩ ل.ل في العام ٢٠١٢،اي ما يوازي ٢,٤١٥ دولار اميركي، وهي كلفة مستقرة منذ العام ٢٠٠٤. الا ان المعدل الوسطي للكلفة يخفي تمايزات واسعة جدا بين الكليات[٢]. فقد استحوذت الكليات التطبيقية والتي تضم ٣١٪ من طلاب

---

(١) تجدر الاشارة الى ان موازنة كلية التربية شكلت ٢٢,١٩٪ من موازنة الكليات الا ان من بينها مساهمة الدولة لتغطية دورة اعداد اساتذة التعليم الثانوي والتي لا يبقى منها للكلية نفسها الا ١,٨٪.

(٢) حيث «تبين ان كلفة الطالب تتراوح بين حد ادنى قدره ١,٠٧٥,٠٣٥ ل.ل (٧١٧ دولارا اميركيا) في كلية الحقوق والعلوم السياسية وحد اقصى قدره ٨,٦٣٧,٠٠٠ ل.ل (٥٧٥٨ دولار اميركيا) في كلية طب الاسنان» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤، أ، ص ٦٥).

الجامعة على حصة ٦١,٣٪؛ بينما بلغت حصة الكليات الاربع غير التطبيقية، والتي تضم ٦٩٪ من الطلاب، ما نسبته ٣٨,٧٪ من موازنة الجامعة.

يصل تفاوت الكلفة بين الكليات التطبيقية وبين الكليات الاخرى داخل الجامعة الى عشرين ضعف في بعض الحالات.

الى هذا التفاوت في الكلفة بين الكليات، هناك تفاوت في الكلفة في الكلية نفسها بين الفروع.

يُستنتج من وضع الموازنة عموما ما يأتي:

- ان النظام المالي في الجامعة يتصف بمركزية شديدة، وبعدم المرونة، وبطول المعاملات، وبالبيروقراطية،و بالافراط في الرقابة الخارجية المسبقة، وهي كلها امور تعيق الاداء الشفاف والفعال للادارة المالية خصوصا وللادارة الجامعية عموما.

- ان اعداد الموازنة، يفترض ان يبدأ قانونا من رصد حاجات الفرع اولا على ان تُرفع بالتسلسل الى مجلس الوحدة فمجلس الجامعة، ليتم تحديد موازنة الجامعة الاجمالية؛ الا ان المشكلة الفعلية تكمن في تحديد سقف لموازنة الجامعة من قبل السلطة السياسية، ممثلة بوزارة المالية، وليس وضع موازنة تلبي حاجات الجامعة لا السقف الذي تحدده الجامعة والذي يعكس حاجاتها الفعلية.

- ان ضعف البنى الادارية للتخطيط والموازنة في الجامعة، والموقف المسبق والسلبي للسلطات الحكومية من الجامعة، واخضاعها لسياسة «التقشف» العامة، من دون مراعاة لحاجاتها الفعلية، هما من العوائق الاساسية في الحد من مسيرة تطويرها.

- يُلاحظ غياب اي صيغة لتحسين موارد الجامعة الذاتية، على الاقل من خلال قيام كلياتها بابحاث ودراسات واستشارات تعود بالنفع على الجامعة والعاملين فيها.

- ان الهدر وعدم الشفافية في الامور المالية يجعل ادارة الجامعة تُشبه ادارات الدولة، بدل ان تكون نموذجا مميّزا يُقتدى بها.

خامسا، الكليات: الهيئة التعليمية، المواقع، التقييم والترقية

١ . تعيين افراد الهيئة التعليمية:

تحكُم تعيين افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية قوانين وانظمة تحدد مواصفات الاستاذ الجامعي؛ وتختلف هذه المواصفات في الكليات والمعاهد تبعا لطبيعتها وللاختصاصات فيها. الشرط الاساسي للتعيين، حيازة شهادة الدكتوراه الصادرة من جامعة معترف بها[١]. كما يتطلب التعيين اجراءات اخرى[٢]، ويُحال الملف من اللجنة العلمية الى مجلس الوحدة ليتخذ القرار[٣]؛ هذه الاجراءات القانونية لا تطبق دائما في ضوء المعايير الاكاديمية لا بل احيانا عديدة تعطى الاولوية لاعتبارات غير اكاديمية (طائفية، سياسية الخ).

يكمن احد مصادر الخلل الاساسية في حكامة الجامعة في اللجان العلمية التي يفترض ان تشكل من حيث المبدأ الحصن الحصين لتطبيق المعايير الاكاديمية في اختيار الهيئة التعليمية، الا ان الامور في معظم الاحيان لا تسير وفق ذلك، بل تسود معايير اخرى ليست الاولوية فيها للاكاديميا!!

---

(١) تبلغ نسبة حملة الدكتوراه ٧٧,٥٪ مقابل ٤٨٪ في الجامعات الخاصة... وترتفع نسبة حملة الدكتوراه بين المتفرغين الى ٩٦٪ مقابل٧٧٪ في القطاع الخاص» واردة في (الامين وآخرون: ١٩٩٩، ص٧٥)

(٢) ان الآلية المتبعة في الاعلان عن الشواغر لا تُحترم في حالات كثيرة الا من الناحية الشكلية. وذلك بسبب المحاصصة الطائفية والسياسية؛ «فبعض الادارات لا يعلن احيانا عن شواغر، او يعلن عنها بشكل غير شفاف حيث أسماء بعض المرشحين للتعليم تكون جاهزة ومعروفة ومسقطة من الجهات الداعمة، قبل اي دراسة للملفات من قبل اللجنة العلمية في الكلية. وفي الممارسة ليس مستغربا ان تجد بين المرشحين للتعليم، والذين تم قبول تعيينهم، من هم اقل كفاءة بكثير من آخرين، لم يتم قبولهم، او هم ينتظرون سنوات قبل قبولهم».

(٣) «في كلية الهندسة الآليات محترمة؛ وتتم مقابلة مع المرشح، ولا ساعات وهمية لدينا» من المقابلة الجماعية رقم (١١).

الخلل الآخر يكمن في مصادرة مجلس الوزراء لاحدى اهم صلاحيات مجلس الجامعة الاكاديمية وهي صلاحية الموافقة على تعيين الاساتذة. وتدخّل مجلس الوزراء لا يقتصر على الاسماء المرفوعة فقط، بل يمكنه ان يضيف، او يشترط اضافة اسماء اخرى. ليس هذا فحسب، بل يسبق هذا التدخل الطلب احيانا من المعنيين سواء في الادارة، او من خلال بعض اعضاء اللجنة العلمية، المرتبطين بهذا الاتجاه السياسي ـ الطائفي ـ المصلحي او ذاك؛ وهكذا فان المكان الوحيد الذي عليه ان يختار المرشحين للتعيين يخضع لضغوطات من داخل الجامعة ومن خارجها، بناء على اولويات ليس الشرط القانوني (حيازة الدكتوراه) في مقدمها. بهذه الطريقة يساهم اهل الجامعة باعادة انتاج ازمة جامعتهم.

٢. خصائص الهيئة التعليمية:

بلغ عدد الاساتذة في الجامعة اللبنانية ٣٦٥٥ استاذا[١] في العام الدراسي ٢٠١٠ ويتوزعون

على الشكل الآتي:

أ. التوزع حسب الموقع الاكاديمي:

٧١٨ استاذا بالملاك (١٩,٦٪)، و٩٨١ استاذا متعاقدا متفرغا (٢٦,٨٪)، و٢٨ رئيس محترف (٠,٧٪)، اي ما مجموعه ١٧٢٧ استاذا متفرغا اي (٤٧,٢٥٪) من المجموع. وهي تعد من النسب العالية في لبنان حيث تبلغ ١٠٪ في الجامعة اليسوعية و٧٠٪ في الاميركية[٢]. وهناك ٨٩٠ استاذا متعاقدا بالساعة

---

(١) مشكلة الاحصاءات في الجامعة هي مشكلة فعلية حيث هناك ارقام متضاربة بين وزارة التربية والتعليم العالي وبين دائرة الاحصاء في الجامعة بالنسبة لاعداد الاساتذة والموظفين والطلاب!! في الدراسة اعتمدت احصاءات دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية حيث توافرت.

(٢) تقرير الزميلة مارلين نصر عن الحكامة في الجامعة اليسوعية.

(٢٤,٣٪)، و١٠٣٨ استاذا متعاقدا بالساعة بموجب عقود مصالحة (٢٨,٣٪)، اي ما مجموعه ١٩٢٨ استاذا بالساعة ونسبتهم (٥٢,٦٪) من المجموع.

ب. التوزع حسب الجنس:

على الرغم من ازدياد عدد الاناث في الهيئة التعليمية، الا ان نسبتهن ما زالت تشكل حوالي الثلث تقريبا من مجموع الاساتذة. و«يتوزع اساتذة الملاك والتعاقد بالتفرغ بين ١٧٢٣ ذكور و٨١١ اناث؛ ويتوزع المتقاعدون الـ ٤٢١ ما بين ٣٤٤ ذكور و٧٧ اناث» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة).

ت. التوزع حسب الكليات:

يتوزع افراد الهيئة التعليمية كالآتي: ٤٢٣ استاذا في الآداب، ٤٠٤ في العلوم، ١١١ في الحقوق، ١٢٤ في العلوم الاجتماعية، ١٧٤ في الفنون، ١١٠ في التربية، ١٠٤ في الاقتصاد وادارة الاعمال، ٥١ في الاعلام، ١٢٤ في الهندسة، ٤١ في الزراعة، ٥٤ في الصحة، ٧ في الطب العام، ٧ في الصيدلة، ٣٨ في المعهد التكنولوجي، ١٤ في السياحة، ٢ في المعلوماتية القانونية، ولا يوجد اي متفرغ في كلية طب الاسنان» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة ـ ٢٠١٠).

في الواقع هناك سوء توزيع لأفراد الهيئة التعليمية بين الكليات... حيث يسجل نقص في بعضها، بينما يسجل فائض في بعضها الآخر نتيجة اساليب تحايل في تحديد الانصبة وفتح الشعب ويؤثر على مجمل العمل الاكاديمي.

ث. التوزع حسب العمر:

بلغت نسبة الاساتذة المتفرغين من الفئة العمرية ٥٠ ـ ٦٤ نحو ٧٠٪، ونسبتهم من الفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٩ نحو ٢٦٪. وتقتصر نسبة الفئة العمرية ٢٥ ـ ٣٤ على ٣٪ فقط؛» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة ـ ٢٠١٠). وهذا مؤشر على تقدم العمر لدى الهيئة التعليمية وعلى عدم تغذية الكادر التعليمي بالفئات الشابة، وهو ما يؤدي الى انعكاسات سلبية على عملية التعليم، في ما

يتعلق بالمستجدات وخصوصاً التكنولوجية منها. (انظر الجدول رقم١ في الملحق).

٣. مواقع الاساتذة:

يتوزع افراد الهيئة التعليمية وظيفياً على اربع فئات:

أ. الاساتذة الداخلون بالملاك:

هم الاساتذة الدائمون في ملاك الجامعة، ويطبق عليهم نظام الموظفين الدائمين من حيث الراتب والتدرج والتقاعد واحتساب تعويض نهاية الخدمة.

احدى المشكلات المزمنة في الجامعة هي ان نظام التفرغ يقتضي من الاستاذ «الانصراف التام للعمل في الجامعة، والامتناع عن اي عمل مأجور. كما يُطلب قانوناً منه تخصيص اربع ساعات اسبوعية، على الاقل، لاستشارات الطلاب في مجال الدراسة او البحث. ويمكن لمجلس الجامعة ان يكلف استاذ الملاك باعطاء ساعات اضافية في مجال اختصاصه، من دون اي تعويض».

هذا النص كما غيره من النصوص لا يتم احترامه من بعض افراد الهيئة التعليمية[١]، فالبعض يعمل[٢]، ومن دون تصريح، والبعض يقلص تواجده في الجامعة الى اقل عدد ساعات ممكن، والبعض لا ينجز حتى ساعاته المطلوبة.

كل ذلك يحصل بسبب غياب المساءلة والمحاسبة اولاً، وبسبب ضعف الالتزام المهني ثانياً، وبسبب جمود القوانين ثالثاً، وعدم تكييفها لرصد كل الحالات وتعديل القوانين والانظمة.

ب. الاساتذة المتعاقدون المتفرغون:

يمكن للجامعة ان ترتبط بعقود تفرغ مع اساتذة لبنانيين او اجانب لمدة سنة

---

(١) واحيانا لاسباب موضوعية، كتراجع القيمة الشرائية لرواتب الاساتذة وغيرها.

(٢) لقد اوجدت الجامعة مخرجا للتعليم في الجامعات الخاصة في لبنان عبر اقامة اتفاقيات تعاون، الا انها اتفاقيات من طرف واحد حيث يتم ارسال اساتذة من اللبنانية الى الجامعات الخاصة ويفترض ان تكون لساعات محددة ومن دون مقابل وهو ما يتم التحايل عليه فعليا.

او اكثر، «يتبعون خلالها منظومة الحقوق والواجبات نفسها التي يتبعها اساتذة الملاك باستثناء التقاعد»؛ والفارق الوحيد ان الاستاذ المتعاقد يجدد عقده سنويا، مما يضعه في حالة عدم استقرار نفسي.

ينص القانون ٦٧/٧٥ على انه بعد سنتين من التعليم وفي ضوء دراسة ملف الاستاذ يمكن للجامعة ان تفرغ الاستاذ او تستغني عن خدماته. الشروط القانونية للتفرغ مناسبة الا ان التدخلات السياسية، والتوازن الطائفي، وانتقال صلاحية بت عقود التفرغ الى مجلس الوزراء، بدلا من مجلس الجامعة، ادى الى خرق القانون[١]، وادخال بعض من لا يستحق وحرمان من يستحق، وهو ما يترك اثره على العملية الاكاديمية[٢].

ت. الاساتذة المتعاقدون بالساعة:

تتعاقد الجامعة مع اساتذة لبنانيين واجانب للتعليم بالساعة، على ان لا يتجاوز عدد الساعات السنوية للاستاذ ١٦٠ ساعة.

والتعاقد بالساعة يتم مع فريقين: فريق تحتاج الجامعة الى اختصاصه وخبرته، وهو ليس راغبا بالتفرغ كالاطباء، والمهندسين، والقضاة الخ. وفريق آخر تحتاج الجامعة الى اختصاصهم، الا انها ليست بحاجة لتفرغ اصحابها بصورة كاملة، كأساتذة اللغات القديمة والحية، واساتذة الشعب غير الدائمة. للجامعة حق التجديد السنوي لعقد الاستاذ بالساعة او الغائه.

---

(١) عند تفريع الجامعة تم خرق القانون احيانا بسبب الحاجة» لم يكن لدي اي نية للعمل في الجامعة في لبنان؛ اتصلوا بي من الجامعة عام ١٩٨٠ اي بعد تفريعها وقالوا لي سندخلك كمتعاقد متفرغ مباشرة فقبلت فوراً من المقابلة (رقم٨)

(٢) يتم كل ١٠ سنوات تقريبا ادخال دفعة كبيرة من المتعاقدين المتفرغين الى الملاك (آخر دفعة تمت بتاريخ ١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٨ وادخل بموجبها ٦٨٦ استاذا سبقها دفعتان كبيرتان واحدة عام ١٩٩٨، واخرى عام ١٩٨٨. يبدو ان الشرط تحول من سنتين الى ١٠ سنوات! عندما يشارف احد الاساتذة المتعاقدين بالتفرغ على بلوغ السن القانونية، يتم في مجلس الوزراء اصدار مرسوم ادخاله الى الملاك شرط ان يكون قد امضى ٢٠ سنة او اكثر في الوظيفة العامة؛ الا ان الاستنسابية اضرت ببعض الاساتذة الذين لم يستفيدوا من هذا العرف على الرغم من تمضيتهم ٢٠ سنة في الوظيفة العامة!

الا ان الممارسة جعلت من العقد بالساعة «كمسمار جحا، حقا مكتسبا ومدخلا لمسيرة التعاقد بالتفرغ ومن ثم الدخول الى الملاك»[١].

لا يستفيد اساتذة التعاقد بالساعة من الحقوق ذاتها لاساتذة الملاك والتفرغ[٢]. وتعد هذه الفئة من بين افراد الهيئة التعليمية الاكثر تعرضا للاستغلال. واساتذتها هم شهود احياء على عدم تطبيق القانون، الذي ينص على اخضاع الاستاذ للتجربة لمدة سنتين، ويحق لادارة الجامعة في ضوء التقييم ان تجدّد او ترفض تجديد العقد.

المفارقة في الامر ان ايا من المخارج القانونية لم يطبق. فلا فسخ العقد حصل، الا في حالات نادرة، ولا التفرغ بعد سنتين، طبق على الاكفياء؛ لا بل من المفارقات، ان البعض تمكن من التفرغ قبل مضي سنتين على التعليم لاسباب تتعلق بالتوازنات الطائفية وبالمحسوبيات السياسية، لا بالمعايير الاكاديمية.

ان الظروف المعيشية لهذه الفئة صعبة جدا[٣]، ومع ذلك تعتمد بعض الكليات بشكل اساسي على خدماتها. هذا الوضع يدفع بالاكفياء منهم الى التوجه الى جامعات خاصة، او الهجرة مجددا.

ث. الاساتذة المدربون بموجب عقود مصالحة[٤]:

يمنع مجلس الوزراء على الادارات الرسمية والمؤسسات العامة التوظيف الا بقرار منه، ولأن الجامعة تطورت، وتوسعت، خصوصا في استخدام

---

(١) من المقابلة (رقم ١١)

(٢) لا يستفيد الاساتذة المتعاقدون بالساعة والذين اصبحوا يشكلون اكثر من نصف الاساتذة من خدمات صندوق التعاضد ولا يحق لهم الانتساب لرابطة الاساتذة المتفرغين

(٣) فلا أجور شهرية، بل سنوية، واحيانا اكثر، ولا وجود لاي ضمانات، لا صحية ولا اجتماعية،

(٤) عقود المصالحة هي البدعة التي اوجدتها الجامعة من اجل التوظيف، بعد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بمنع التوظيف في القطاع العام.

المعلوماتية، ولأن الجامعة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري، فقد تعاقدت في السنوات الاخيرة مع ما يقارب الـ ١٠٣٨ استاذا ـ مدربا بموجب عقود بالمصالحة. تشكّل هذه الفئة، عند تصنيف فئات المعلمين طبقيا، البروليتاريا الجامعية[١]!

ج. رؤساء المحترفات:

هم فئة من الاساتذة الذين لديهم خبرة معينة في مجال من مجالات الاختصاص؛ ويقتصر تواجد هذه الفئة على كلية الفنون؛ ولا يشترط في هؤلاء حيازة شهادة الدكتوراه، بل شهادة اختصاص في تلك المجالات وعلى سنوات خبرة معينة.

٤. الرتب الأكاديمية:

تتكون الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بموجب القانون ٧٥/٦٧ من ثلاث رتب: استاذ، استاذ مساعد ومعيد؛

أ. استاذ معيد:

هو من يحمل شهادة دكتوراه في الاختصاص ومعترف بها، وهي تصنف دكتوراه فئة ثانية (حلقة ثالثة حسب النظام الفرنسي القديم او شهادات اخرى تمت معادلتها بنفس الفئة)؛ اولى مشاكل هذه الفئة ان التصنيف السابق لم يتح لها الترقي الا لرتبة استاذ مساعد، وذلك بعد تقييم ايجابي لـ ٣ ابحاث؛

تمت مؤخرا تسوية اوضاع هذه الفئة[٢]، بعد طول انتظار، حيث صدر مرسوم عن مجلس الوزراء، يقضي بدراسة ملف الاستاذ المعيد، الذي سبق ان

---

(١) لا اجور منتظمة، ولا ضمانات من اي نوع، ان عقود هذه الفئة هي خطوة الميل الاول على طريق الالف ميل. فبعضه يكتفي بـ ٢٠ ساعة كعقد تدريب، ويبدأ رحلة المطالبة والمغالبة.

(٢) وهو ما الحق ظلما بعدد من اساتذة الجامعة الذين احيلوا الى التقاعد، قبل صدور المرسوم رقم ٤٤٧ تاريخ ٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٨، على الرغم من الابحاث العديدة التي اجروها؛ وان العدالة تقتضي تقييم ملفات من انجز من هؤلاء ٧ ابحاث وازالة الغبن عنهم ولو بعد احالتهم الى التقاعد؛

رقي الى رتبة استاذ مساعد، وتقييمه من قبل لجنة معينة من رئيس الجامعة في ضوء دراسة الملف[1]. يتم حاليا الانتهاء من هذا الملف عبر ترقية من يستوفون شروط رتبة الاستاذية[2]، اما القلة غير الباحثة فستحال الى التقاعد بعد ٣ سنوات على الاكثر.

ب. استاذ مساعد:

الاستاذ المساعد هو من يحمل دكتوراه فئة اولى، ومارس التعليم الجامعي لمدة سنتين بعد حيازة الدكتوراه؛ او من يحمل دكتوراه فئة ثانية مضافا اليها ثلاثة ابحاث منشورة ومقيمة ايجابا؛ يصنف الاستاذ الحاصل على دكتوراه فئة اولى كاستاذ مساعد بعد سنتي تعليم عال، ومن دون تقديم اي بحث[3]؛

ت. استاذ:

الاستاذ هو من لديه دكتوراه فئة اولى، ويشترط ان يكون قد مارس التعليم الجامعي لمدة خمس سنوات بعد حيازته الدكتوراه، وان يكون قد نشر خمسة ابحاث مقيمة.

---

(١) يضم الملف ٧ ابحاث وسيرة ذاتية تبين النشاطات البحثية والتعليمية للمرشح، ومدى مشاركته في مؤتمرات الخ.. اضافة الى شرط انقضاء ١٠ سنوات على ممارسته التعليم العالي على الاقل، ويدرس الملف من قبل لجنة يقترح العميد ٥ اسماء ويعين رئيس الجامعة ٣ منها للتقييم. اذا توافق تقريران حول بحث واحد سلبا او ايجابا تعتمد النتيجة.

(٢) استفاد العديد من الاساتذة في الخدمة من هذا المرسوم وتم ترقيتهم من رتبة استاذ مساعد الى رتبة استاذ. سجلت بعض حالات الاستنسابية التي طالت هذا الملف حيث حجزت الرتبة عن مستحق (حالة د.عصام خليفة) اضافة الى التساهل في بعض التقييمات من قبل اللجان المكلفة بذلك.

(٣) ان هذا التصنيف غير عادل لا ماديا ولا معنويا مع زملاء باحثين، لديهم دكتوراه حلقة ثالثة، وكان عليهم التقدم بـ ٣ ابحاث لترفيعهم الى رتبة استاذ مساعد، وهم بعد ترفيعهم يستمرون بالابحاث الا ان وضعهم المهني لا يختلف عن زملائهم بالرتبة نفسها، والذين لم يبذلوا اي جهد آخر غير الحصول على شهادة دكتوراه بحسب النظام الجديد. هناك اساتذة دخلوا الى التعليم الجامعي برتبة استاذ مساعد، وامضوا ما يقارب الـ ٢٥ سنة في التعليم، ولم يكتبوا اي مقالة، حتى ولو في جريدة!!!

ان نظام الرتب المعمول به حاليا اصبح يتطلب تعديلا، خصوصا ان احدى هذه الرتب ستزول من الوجود بعد ٣ سنوات على الاكثر، اضافة الى الثغرات التي تشوب نظام الرتب الحالي، حيث «قد ينال رتبة الاستاذية من لا يستحقها، وقد يُحرم منها من يستحقها، وذلك لاعتبارات طائفية او سياسية او شخصية»[١]. وانطلاقا من هذا الواقع بات الامر يتطلب ربط الترقية بالبحث العلمي اولا وبتقييم الاداء التعليمي ثانيا.

٥. التقييم والترقية:

أ. لا يوجد في الجامعة اللبنانية نظام لتقييم اداء افراد الهيئة التعليمية، كما ان الترقية لا ترتبط بالاداء؛ترتبط الترقية حصرا باجراء الابحاث[٢]؛ لذلك تشكل الابحاث هاجسا اساسيا لدى الاستاذ الذي يسعى الى الترقي المهني.

والترقية تتم حسب المراسيم المعتمدة في الجامعة؛ وهي تتطلب شروطا معينة من كل فئة للترفيع الى الفئة الاعلى.

عرفت الجامعة اساتذة جديين ولامعين ومراجع في اختصاصهم، كما عرفت اساتذة من الصنف المعاكس؛ واذا كانت ترقية الصنف الاول لا تثير اي تساؤلات لدى الزملاء المتابعين في الاختصاص، الا ان احدى مشكلات التقييم والترقية التي عرفتها الجامعة في تاريخها، وتحديدا في فترة الحرب وما بعدها، كانت «الاستنسابية الفاقعة» والمحسوبية و» الحسابات الضيقة»[٣] في تقييم بعض الابحاث، والتي يستمر الاساتذة يضربون المثل بها، وكان من نتيجتها اهتزاز صورة التقييم والترقية وتشوشها، ولم يتم وضع اي آلية جديدة شفافة ترتكز على معايير موضوعية وصارمة لضبط التجاوزات على هذا الصعيد.

---

(١) من اكثر من مقابلة مع الاساتذة

(٢) استثناء معيب هو الترقية لحملة الدكتوراه فئة اولى الى رتبة استاذ مساعد من دون اجراء اي بحث.

(٣) «علامة الاستفهام الكبيرة تتعلق بطريقة تقييم الابحاث؛ هناك ابحاث يحملها الحمام الزاجل وترجع بسرعة وابحاث اخرى تبقى لمدة ٥ سنوات ولا ترجع» من المقابلة رقم(١١)

ب. غياب المحاسبة والمساءلة:

ان احدى المشكلات الاساسية في الجامعة هي رجحان كفة الاستاذ الموظف على الاستاذ الباحث.

وفي كل الاحوال يمكن لاستاذ ان يمضي حياته الجامعية في التعليم دون ان يكتب اي مقالة، ومن دون المشاركة في اي مؤتمر علمي. وعلى الرغم من كل ذلك ليس هناك من له صلاحية المساءلة والمحاسبة طالما ان الفصل بين التعليم والبحث ترعاه القوانين[1]، باستثناء التقييم المعنوي للزملاء! فشعار «انشر او تهلك» لم يدرج بعد على اجندة الجامعة اللبنانية.

ليس النشاط البحثي وحده لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، بل ان الاداء الاكاديمي ايضا لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، حيث لم تسجل اي حالة محاسبة في هذا الاطار على الرغم من الاداء التعليمي السيئ لبعض الاساتذة، والذي يكشف عنه الطلاب، ويظهر من المناقشات العامة التي تجرى بين الاساتذة.

حالات قليلة جدا تمت محاسبة الاستاذ فيها نتيجة لارتكابه فعلا جرميا (بيع اسئلة او علاقة جنسية مع طلاب).

ت. غياب تقليد تقييم الطلاب للاساتذة:

ان غياب تقييم الاداء من قبل الهيئات الاكاديمية، يسهل غياب فكرة تقييم اداء الهيئة التعليمية من قبل الطلاب؛ فالاداء التعليمي للاستاذ هو شرط ضروري لبقائه في الوظيفة. اما الشرط الكافي فهو ممارسة البحث العلمي.

ان تقييم آداء الاساتذة من قبل الطلاب هو نشاط تمارسه بعض الجامعات العريقة الخاصة، وهو غير ممارس في الجامعة اللبنانية عموما، باستثناء بعض المبادرات في بعض الكليات كـ «كلية الصحة العامة مثلا حيث تقييم الطلاب

(١) «ولا مرة شفنا رقابة في الجامعة؛ عادة كتابة التقارير غائبة. يوجد مطابخ داخلية لحل القضايا وليس عبر رفعها التقارير الى المجالس الاكاديمية» من المقابلة رقم(٨)

لاداء اساتذتهم يمارس، وقد اتُخذت اجراءات او أُعطيت ملاحظات، بحق الاساتذة الذين كان تقييم الطلاب لهم سلبيا»[١]؛

٦. التطوير الاكاديمي:

ـ ليس هناك خطة واضحة للتطوير العلمي لافراد الهيئة التعليمية، كما ليس هناك نظام خاص للتفاعل مع افراد الهيئة التعليمية الذين يظهرون تميزا في التعليم والبحث. ولا دورات متواصلة لتحسين الاداء[٢].

- ومع ان الفرصة اتيحت لاخذ القرار بتأهيل الهيئة التعليمية لمواكبة المناهج والبرامج الجديدة، بعد التحول الى نظام الـ LMD، الا ان ذلك لم يحصل؛ محاولة متميزة قام بها المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع برنامج «تامبوس» Tempus لتأهيل الاساتذة للاشراف على ادارة الابحاث، ومواكبة المناهج والبرامج الجديدة (انظر فقرة العلاقات الخارجية للجامعة).
- تجربة اخرى مميزة قامت بها كلية العلوم بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ يمكن ان تشكل مثلا يُحتذى للتأهيل والتطوير الاكاديمي[٣] من دون السفر الى الخارج. الى تجربة كلية الهندسة التي تستقدم ضمن برنامج سنوي اساتذة من الخارج[٤]

---

(١) المقابلة رقم (٢).

(٢) في اكثر من مقابلة اشار فيها الاساتذة الى ان لا تأهيل ولا تدريب للاساتذة في كلياتهم.

(٣) تجربة مميزة قامت بها كلية العلوم عبر افتتاح الجامعة الصيفية، على مدى ٤ دورات متتالية، من العام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ وهي ملتقى لتبادل الخبرات عبر استقدام ١٢ استاذا فرنسيا، وذلك بدعم من الوكالة الجامعية الفرنسية AUF؛ والفكرة ان الاساتذة في كلية العلوم (حوالى ٣٠٠) يهمهم ان يلتقوا باساتذتهم في فرنسا وبدل ان يذهبوا بشكل فردي، وبكلفة عالية، الى فرنسا، تمت دعوة الاساتذة من الخارج، واقيمت ورش العمل في كلية العلوم في لبنان. مدة كل دورة ٢٤ يوما. وقد حضر بعض الطلاب هذه الدورات ومن ثم ذهبوا الى فرنسا لاكمال دراساتهم مع اساتذة من الذين حضروا الى لبنان (من مقابلة مع الدكتور جورج قزي، استاذ في كلية العلوم ومدير صندوق تعاضد الاساتذة المتفرغين).

(٤) مقابلة رقم١١ استاذ في كلية الهندسة.

- يبقى التطوير الاكاديمي، في الغالب الاعم، شأنا فرديا مرتبطا بارادة الاستاذ وبشبكة علاقاته، وهناك بعض البرامج تشجعه حيث توفر منحا بحثية مثل (تامبوس، سيدر، وفولبرايت)؛ الى السماح للاساتذة بالمشاركة في مؤتمرات علمية، تقتصر مشاركة الجامعة على الدعم المعنوي اجمالا. كما تسمح الادارة الجامعية للكليات والمعاهد باقامة مؤتمرات علمية بالتعاون مع المجتمع المحلي، مع الاقتصار ايضا على تأمين الرعاية المعنوية غالبا[1].

سادساً: الكليات: البرامج والمناهج والتعليم

«توفر الجامعة اللبنانية برامج كثيرة في الشهادات... وكافة الاختصاصات. ويبلغ مجموع ما توفره حوالي ١٥٣ برنامجا، بينها ٨٨ على مستوى الدراسات الجامعية الاولى (اجازة، جدارة، دبلوم تطبيقي) و٥٢ على مستوى دبلوم الدراسات العليا (بما فيها شهادات الطب) و١٣ على مستوى الدكتوراه. وهو اكبر عدد برامج توفره جامعة في لبنان» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٥٩). ومن الاصلاحات البنيوية الاساسية التي انجزتها الجامعة في اطار مناهج وبرامج التعليم اقرار وتطبيق نظام LMD وانشاء معاهد عليا للدكتوراه.

١. نظام تدريس جديد: LMD

«يعتمد في الجامعة اللبنانية نظام تدريس موحد هو النظام الفصلي المبني على المقررات والارصدة، وفاقا لسلم الشهادات الآتية: الاجازة، الماستر والدكتوراه (LMD)». (نص المرسوم رقم ١٤٨٤٠ الصادر بتاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ٢٠٠٥). هذا المرسوم فتح الباب امام ورشة اصلاح جدية لبنية البرامج

(١) نظم معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، وبدعم من فعاليات في المجتمع المحلي، ٣ مؤتمرات علمية بينها مؤتمر تمت فيه دعوة اساتذة جامعيين من عدة دول عربية، واثنان اقتصرا على اساتذة لبنانيين من اختصاصات متنوعة.

والمناهج في الجامعة اللبنانية. لم تلتزم كليات الجامعة ومعاهدها كافة هذا الاصلاح[1].

من مبررات هذا الاصلاح هي مواكبة العولمة والتطورات والمستجدات في البرامج والمناهج على المستوى العالمي، والاهم هي اتاحة الفرصة للطلاب الممنوحين، او الذين يودون اكمال دراساتهم في الخارج، وخصوصا في اوروبا، معادلة شهاداتهم.

و عليه فقد «اوصت لجنة مجال التعليم الكليات باعتماد نظام تعليم يتوافق مع النظام الاوروبي الجديد: النظام نصف السنوي، الارصدة، انفتاح الكليات على بعضها، اقتصار مباراة الدخول على الكليات التي تتطلب تجهيزات كبيرة والاعمال الموجهة» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص٤٣).

- ينتظر مع استكمال العمل بنظام الـ LMD ان تتناغم الاختصاصات وتنفتح على بعضها البعض، وان تعتمد الكليات والمعاهد بأغلبها نظاما تعليميا واحدا؛
- كذلك ينتظر مع التقدم بتطبيق النظام الجديد ان يتوحد تنظيم الشهادات على اساس (٣ ـ ٥ ـ ٨)، (اجازة L ٣ سنوات، ماستر M سنتان، دكتوراه D ٣ سنوات)، مما سيؤدي الى تسهيل الحركية الافقية بين الكليات، وبين الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات الاخرى في لبنان والعالم.
- ان «تشكيل لجنة عليا لتطوير المناهج والبرامج في الجامعة اللبنانية»[2]

---

(١) طبقت نظام الـ LMD الكليات والمعاهد الآتية: الاعلام، التربية، الفنون، العلوم، الاداب، السياحة، ادارة الاعمال، معهد التكنولوجيا. وقد بدأت بتطبيقه هذا العام في السنوات الاولى كليتي الحقوق والصحة (ما عدا العلاج الفيزيائي الذي يتطلب ٤ سنوات). اما كليات الطب العام، طب الاسنان الصيدلة والهندسة فهي لم تطبق هذا النظام لان شهاداتها تتطلب ٥ سنوات دراسة على الاقل، واي شهادة بـ ٣ سنوات لا معنى لها. كذلك معهد العلوم الاجتماعية لم يطبق هذا النظام حتى الآن.

(٢) تشكلت هذه اللجنة بموجب القرار ١٣١ بتاريخ ١٢ ـ ٢ ـ ٢٠٠٤؛ كما تم تشكيل لجان=

هدف الى التنسيق بين كليات ومعاهد الجامعة لتجنب تكرار المواد والاختصاصات نفسها في اكثر من كلية، انطلاقا من مبدأ ان الكليات مفتوحة على بعضها البعض[1] وليست مغلقة كما كانت سابقا، او تفتقد الى التنسيق، وللحد من النزعة الاستخفافية في تعديل البرامج (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص ٥٩ ـ ٦٢).

اذا كان» نظام LMD يعبّر عن عولمة الجامعات، وهو نقلة لمواكبة العلم والتطور في العالم»[2]، الا انه يعاني من نقاط ضعف اساسية في تطبيقه في الجامعة اللبنانية، ومنها[3]:

- عدم ملاءمة الابنية وعدم توافقها مع تطبيق هذا النظام، لانه نظام يتطلب فتح الكليات على بعضها، لذلك يتطلب وجود مجمعات جامعية، خصوصا مع وجود مواد اختيارية على الطالب ان يتابعها في كليات اخرى، ومن دون هذه المجمعات سيكون هناك هدر في تكرار تعليم المادة نفسها وبأكثر من كلية.

- «لان نظام الـ LMD نظام متطور ويرتكز على المعلوماتية لذلك هو يتطلب مواكبة، ودقة في التواصل والتنسيق اي انه يتطلب: «كادرا تعليميا مؤهلا

= الكليات لتطوير المناهج والبرامج في وحدات الجامعة اللبنانية بتاريخ ٢٩ ـ ٩ ـ ٢٠٠٤؛ وكذلك تعيين منسقي لجان الكليات لتطوير المناهج والبرامج في وحدات الجامعة اللبنانية بموجب القرار ٤١٦ بتاريخ ١٥ ـ ٣ ـ ٢٠٠٥

(١) هذه الخطوة الايجابية اعترتها ثغرات، حيث خلت اللجنة العليا، المكلفة التنسيق بين لجان الكليات والمعاهد، من اي تمثيل لمعهد العلوم الاجتماعية فيها! اضف الى ذلك عدم تشاور لجنة المعهد، المكلفة بوضع مشروع المناهج والبرامج، مع الاساتذة على الخطوط الاساسية في المشروع اثناء اعداده؛ كل ذلك ادى، انطلاقا من ملاحظات جدية على المضمون الى عدم اقرار المناهج والبرامج الخاصة بالمعهد والى عدم تطبيق الـ LMD. (ملاحظة بالمشاركة)

(٢) المقابلة رقم ٥

(٣) الملاحظات هي نتيجة تحليل لمقابلات الاساتذة.

ومدربا لمواكبة ادارة هذا النظام، وهذا غير متوافر، وكذلك كادرا اداريا مؤهلا ومدربا، وهذا غير متوافر».[١]

- التسرع، لا السرعة، في تطبيق القرار قبل استكمال كل عناصر نجاحه (تأهيل، تدريب، تجهيز، مبانٍ...)،
- ادى التسرع في تطبيقه قبل صدور المراسيم الى مشكلات لدى الخريجين الاوائل، ويؤدي الى مشكلات حالية، «حيث احيانا، لم يتم تحويل المقررات الى مقررات فصلية، كما تقتضي البرامج الجديدة، بل تم اعتماد المحاضرات نفسها القديمة كما هي، او جرى حذف بعض الفصول او المحاضرات»[٢]،
- لا يوجد توصيف للمواد كلها وليست موحدة بين الجامعات الخاصة وبين الجامعة اللبنانية ولا حتى بين الفروع في الكلية الواحدة «حيث كل فرع يعزف لحاله»[٣]؛ لا تنسيق بين الفروع ولا حتى في الفرع الواحد، وذلك بسبب عدم التواصل بين الاساتذة»[٤]،
- «ركز النظام على الاعمال التطبيقية وهذا يتطلب استراتيجية تمويل لحظوي غير ملحوظة. كما يتطلب ربطا بقطاعات الانتاج وبالتالي بسوق العمل.
- تتطلب المختبرات والاستوديوهات ادارة بذاتها مع مصاريف يومية، بينما في المقابل هناك الروتين الاداري والمالي الذي يشل الجامعة»[٥].
- يعيد هذا النظام،كما يطبق حاليا، انتاج الهدر من خلال اواليتين:
- تعيين اساتذة في كليات لمواد غير اساسية، او ليست من اختصاص الكلية،

---

(١) من المقابلة رقم ٤

(٢) من مقابلة مع احد اساتذة كلية الاعلام. والمقابلة رقم(١١)

(٣) المقابلة رقم ٤ والمقابلة رقم٥

(٤) المقابلة رقم ٦ «يتجلى عدم التنسيق في امتحانات الدخول للطب والصيدلة، حيث نضع اسئلة بالتوافق مما يؤثر على المستوى، اي يفرّغ امتحان الدخول من معناه»

(٥) المقابلة رقم ٣

ومتوافرة في كليات الاختصاص، وذلك بسبب عدم انفتاح الكليات على بعضها، وبسبب غياب المجمعات الجامعية.

- افساح المجال لتوظيف غير ضروري، حيث يتم اختيار اكثر من استاذ للمادة الواحدة، بسبب توزعها بين نظري، واعمال موجهة، واعمال تطبيقية؛» فمادة من ١٠٠ ساعة وزعت على ٣ اساتذة ٥٠ لاستاذ، و٣٠ ساعة لثاني، و٢٠ ساعة لثالث؛ بينما يمكن اعطاؤها لاستاذ واحد، ؛ انما حشر الازلام والمحاسيب اقتضى توزيعها على هذا الشكل»[١]

- «تفكك الهيكلية في الجامعة؛ لقد جمعت الكليات كلها في الرأس اي في المعاهد العليا للدكتوراه؛ بينما استمرت الكليات من تحت منغلقة على ذاتها من دون ارتباط بالكليات الاخرى. اي لم يتم جمعها من فوق ومن تحت؛ الاجازة في جهة والماستر والدكتوراة في جهة اخرى»؛[٢]

- «عدم وجود ترابط سليم بين مقررات الاجازة والماستر المهني حيث مواد للسنة الثانية توضع في السنة الثالثة».[٣]

- ان الميزة الايجابية لهذا النظام هو «فلسفته القائمة على المرونة»، اي ان التعديل فيه لا يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء، بل يتم بالتسلسل الاكاديمي ليحصل على موافقة مجلس الجامعة. «الا ان هذه الميزة يمكن ان يبطل مفعولها، حيث لاجراء اي تعديل في المواد يفترض الحصول على موافقة كل الاقسام في الفروع[٤] وكل المدراء، وهذا ليس بالامر

---

(١) المقابلة رقم ١١

(٢) المقابلة رقم ٥

(٣) المقابلة ٦

(٤) العلوم، الفنون، ادارة الاعمال، الاداب، وهي الكليات التي اجريت مقابلات مع اساتذة منها وعبر اساتذتها عن تطبيق مختلف بين الفروع وعن عدم مرونة فعلية في تعديل المناهج والبرامج.

السهل لا بل اقرب الى الاستحالة. لذلك يمكن القول ان لا مرونة بادخال مقررات جديدة»[1]

ان التقييم الاولي الذي يتردد على السنة اساتذة من اختصاصات في الاداب والعلوم الانسانية ان نتيجة تطبيق الـ LMD حتى الآن هي نتيجة سلبية تتجلى في تدهور المستوى»[2]،

على الرغم من التعديلات المبدئية المهمة التي ادخلها نظام الـ LMD على عملية التعليم، فهو، في ظل عدم توفير المستلزمات الضرورية لتطبيقه يجعل منه، خصوصا في الكليات غير التطبيقية، مجرد تغيير للثوب الخارجي، مع استمرار المضمون على حاله.

على مستوى آخر ما زالت تسود في بعض الكليات والمعاهد انظمة التقييم التقليدية المرتكزة الى اسلوب المحاضرة والاملاء في التعليم. فلا رقابة على مضمون ما يعلمه الاستاذ، خصوصا في الكليات غير التطبيقية؛ وعلى الرغم من ان هناك توصيفا موحدا لمضمون المواد «فكل استاذ يدرس مادته كما يشتهي حيث لا يوجد ضابط محدد لكيفية التدريس... ثم ان كل استاذ في اي فرع من الفروع يفهم التوصيف على هواه ويدرسه بطريقته وكأننا في في ٥ جامعات وليس في جامعة واحدة»[3].

٢. ساعات التدريس:

في التعميم رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ٢٠١٠، اكد رئيس الجامعة على التقيد بأنصبة التدريس السنوية المحددة من قبل مجلس الجامعة وهي ١٧٥ ساعة لرتبة الاستاذ و٢٠٠ ساعة لرتبة الاستاذ المساعد و٢٢٥ ساعة لرتبة

---

(١) من المقابلات رقم٥ ورقم ٦ ورقم ١١ (وهم اساتذة في ٣ كليات مختلفة طبقت النظام الجديد)

(٢) من مقابلة مع احد اساتذة الاعلام

(٣) من المقابلة رقم ٧

المعيد. ورفعها الى ٢٥٠ ساعة لاساتذة الملاك والمتعاقدين المتفرغين اذا تضمن نصاب الاستاذ ساعات اعمال تطبيقية وموجهة، وذلك قبل اللجوء الى اسناد مواد تدريس الى اساتذة الساعة.

ان الالتزام الفعلي بتطبيق محتوى التعميم يخضع لمدى جدية الادارة واستقلاليتها (المدير ومجلس الفرع). المآخذ عديدة على طرق الاحتيال والتهرب من تطبيق الانصبة التدريسية للاساتذة.

ان غياب المحاسبة هي مفتاح من مفاتيح فهم التراخي وعدم الالتزام.

٣. المعاهد العليا للدكتوراه:

لقد عانت شهادة الدكتوراه اللبنانية[١] اكثر من غيرها من «النزعة الاستخفافية وحسابات المصالح، وهي الشهادة التي يشكل اي ترد فيها خطرا على الجامعة ككل» (الامين وآخرون،١٩٩٩، ص٦٠)؛ واي ضعف في شروط نيل هذه الشهادة يعني ان الجامعة تساهم بنفسها في اعادة انتاج تخلفها، والامثلة على ذلك ليست بقليلة.

و في اطار الاصلاحات، انشئت ٣ معاهد عليا للدكتوراه Ecoles Doctorales في الجامعة اللبنانية، بموجب مرسوم رقم ٧٤ بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ٢٠٠٧؛ وهي، المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا[٢] والمعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية[٣]؛ والمعهد العالي للدكتوراه في الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية[٤].

---

(١) انشئت بموجب المرسوم ٩٠٠ / ١٩٨٣

(٢) ويشتمل اختصاصات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الصحية (طب، صحة، صيدلة، طب اسنان) والزراعية والهندسية والهندسة المعمارية.

(٣) ويشمل اختصاصات الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية، وادارة الاعمال والسياحة.

(٤) ويشمل اختصاصات الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والاعلام والتوثيق والفنون الجميلة (باستثناء الهندسة المعمارية).

ارتبطت نشأة المعاهد العليا باعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية (نظام الـ LMD). الا ان البعض ينظر اليها «كبدعة وكتدمير منظم للجامعة»[1].

يبدو ان تجربة المعهد العالي في العلوم والتكنولوجيا هي التجربة الاكثر علمية حتى الآن؛ فهي تسير بخطى واضحة وثابتة، حيث جرى تدريب مجموعة من الاساتذة على البرامج الجديدة، وتأهيل البعض الاخر وتحضيره للاشراف على الاطاريح وادارة الابحاث. مع الاشارة الى ان التجربة في العلوم هي تجربة جديدة (لم يكن يوجد في الجامعة اللبنانية دكتوراه في العلوم).

اما تجربة الدكتوراه في المعهدين الآخرين (الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية) فهي امتداد لتجربة سابقة[2]، فقد سادتها «النزعة الاستخفافية» التي اشير اليها اعلاه.

تقوم لجنة منسقي الكليات المنضوية في اطار المعاهد العليا للدكتوراه، بوضع انظمة موحدة لكل معهد، بدلا عن نظام الدكتوراه الخاص بكل كلية؛ وهذه خطوة ايجابية. الا انه يُخشى، في ظل افتقاد الخبرة والتجربة لدى اعضاء في لجان المنسقين، من اعتباطية ما، او من نزعة استخفافية ما، في اعداد هذه الانظمة. كان يفترض ان يشكل انشاء معاهد عليا للدكتوراه، بالتزامن مع تطبيق نظام جديد في التدريس، مناسبة لاعداد افضل، سواء للمناهج والبرامج ام للانظمة الداخلية، وعلى الاخص للكادر التعليمي؛ كما كان يفترض استقدام اساتذة زائرين لاقامة ورش عمل ينخرط فيها، على الاقل، الكادر الذي سيتولى التعليم وادارة الابحاث في هذه المعاهد، او ارسال بعض الاساتذة، من الاختصاصات المتنوعة، للاستفادة من خبرات الجامعات في هذا المجال.

---

(١) عصام خليفة، من مقابلة تلفزيونية على قناة الـ MTV في النصف الثاني من كانون الاول ٢٠١٠.

(٢) الا في كليتين منضويتين في المعهد العالي للاداب، الفنون والاعلام لم يكن فيهما برامج للدكتوراه، اما في كلية التربية فبرنامج الدكتوراه كان متوقفا.

يُخشى من التجربة الجديدة المستندة الى الارث فقط، ومن دون اعداد وتأهيل مستمرين، ان تعيد انتاج التجربة السابقة، والتي يميل ميزان تقييمها الى السلبي اكثر من الايجابي.

كما يُلاحظ تضارب في الصلاحيات بين العمادات في الكليات وبين العمادات في المعاهد العليا للدكتوراه؛ فقد أُلحق الماستر البحثي بالمعاهد العليا، بينما الكادر التعليمي ما زال مرتبطا بالكليات، بسبب غياب ملاكات خاصة بالمعاهد العليا للدكتوراه حتى الآن.

والملاحظة الاخيرة ان كثرة عدد الطلاب المرشحين لتحضير دكتوراه، والعدد المحدود لاساتذة الماستر والدكتوراه، يطرح قضية الاشراف، ويجعل العبء ثقيلا على الاستاذ الذي يضطر للاشراف على عدد من الطلاب اكثر من طاقته، مما يؤدي حتما الى انعكاسات سلبية على مستوى المتابعة والاشراف والتقييم. يعاني بالمقابل بعض الطلاب من صعوبة في ايجاد استاذ يشرف على مشاريعهم البحثية.

سابعاً: البحث العلمي: الاهمية، السياسة البحثية والتمويل

١. اهمية البحث:

«... ان الصلة بين البحث العلمي والتعليم الجامعي وثيقة الى درجة لم يعد معها ممكنا الفصل بينهما مما دعا الكثير من دول العالم ان يربطوا وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي...» (الجامعة اللبنانية والهيئة المركزية للبحث العلمي، ٢٠٠٧ ص. ص ٥ ـ ٦)

«مما يلفت ان الجامعة اللبنانية، وهي التي تضم العدد الاكبر من الطلاب ومن الاساتذة نسبة لباقي الجامعات في لبنان، لا تضم مراكز بحوث بالمعنى التقني للكلمة، باستثناء المركز التابع لمعهد العلوم الاجتماعية»؛ (نحاس، ١٩٩٧، ص٣٧٠)؛ هذه الحقيقة اكدت عليها اكثر من دراسة اخرى. (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٥٢).

انتظرت مركزة البحث العلمي، على مستوى الجامعة، الى العام ٢٠٠١، وهو امر يؤشر على ضعف البنية البحثية في الجامعة[١]، وهذا لا يعني، بأي حال، ان اساتذة الجامعة اللبنانية لا يبحثون. «فثمة حضور ملحوظ للاساتذة الباحثين في الجامعة اللبنانية بين اقرانهم في المجتمع... ومساهمات العديد منهم ذات اهمية لاجدال فيها ويعتبرون مراجع في ميادينهم» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٦٠).

الا انه لفترة طويلة استمر اساتذة الجامعة يحصلون على تعويض بحث بموجب القانون ٦٧/٧٥؛ هذا التعويض كان بمثابة تدبير داخلي لزيادة مداخيل الاساتذة تحت ضغط تراجع القوة الشرائية لرواتبهم. لذلك كان البحث يبدأ ولا ينتهي، كي لا يُحرم الاستاذ من التعويضات. استمر هذا الاجراء الى حين تعديل سلسلة الرتب والرواتب في العام ١٩٩٨، حيث تم الغاؤه. فانخفض التمويل المخصص للابحاث الى مبالغ زهيدة موزعة على بنود عدة في الموازنة. الا ان بعض الاساتذة، بتمويل او من دونه، كانوا يبحثون؛ اما تمويل الابحاث فتوزع بين تمويل ذاتي، او عبر مؤسسات ممولة لطلبات السوق البحثية (مراكز ابحاث خاصة، منظمات دولية الخ) (Moussaoui ,et Kabbanji: 2006).

٢. السياسة والانماط:

ان التحول من البحث الشكلي الى البحث المنظم، تجلى في تقدّم الاساتذة بطلبات دعم لمشاريع ابحاث، وهي خطوة ايجابية اولى، على الرغم من سلبيات عديدة، الا انه يمكن البناء عليها وتطويرها. فمنذ عام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٠، كان لهذا التنظيم الفضل في انخراط ٨١٣ استاذا جامعيا في تقديم مشاريع ابحاث؛ والخطوة الايجابية الثانية، والتي تؤكد على جدية الاجراء، هي

(١) اجابت ٥ كليات انه يوجد فيها مركز للابحاث واجابت الكليات الاخرى بالنفي (التقييم الذاتي، الجزء الاول، مرجع سابق، ص ٥٢)

ان مشاريع الابحاث لم تقبل بشكل آلي، بل خضعت لتقييم حيث تم قبول ٤٢٤ مشروعا ورفض ٣٨٩ مشروعا[١].

يكشف الواقع البحثي عن مفارقة واضحة تتعلق بنمط الابحاث، حيث شكّل البحث الجماعي نمطا غالبا في ابحاث اساتذة الاختصاصات العلمية «الصلبة»، كالتكنولوجيا، العلوم الطبية، العلوم، الصحة العامة، الهندسة، الصيدلة، الزراعة؛ وبلغت نسبة الابحاث الجماعية في اعلاها (٨٥,٧٪) في المعهد الجامعي للتكنولوجيا، و(٧٣,٤٪) للعلوم[٢]؛ في المقابل شكلت الابحاث الفردية النمط الغالب في الاختصاصات الاخرى، الادبية والانسانية والاجتماعية؛ وبلغت نسبة الابحاث الفردية المقبولة اعلاها (٩٤,٢٪) لدى اساتذة كلية الاعلام. (انظر الجداول رقم ٢، ٣، ٤، ٥، في الملحق).

كما برز تمايز اساسي آخر بين الابحاث في العلوم «الصلبة»، والابحاث في الاداب والعلوم «الرخوة»، تجلى في اعتماد الاساتذة في العلوم «الصلبة» لغة اجنبية[٣] في كتابة ابحاثهم (الفرنسية و/ او الانكليزية)، بينما اعتمد معظم الاساتذة في الكليات «الرخوة» اللغة العربية. احد العوامل المفسرة لهذا الامر هو غياب مجلات في الاختصاصات العلمية الصلبة محكمة في العالم العربي، مما يدفع الاساتذة الى الكتابة بلغة اجنبية من اجل النشر في المجلات الاجنبية، وذلك من اجل التقييم والترقية.[٤]

---

(١) استخلصت هذه النتائج من اللوائح التي حصلت عليها من مسؤولة مكتب دعم الابحاث السيدة ندى رحال.

(٢) واهمية هذه النسبة ان ابحاث اساتذة كلية العلوم المقبولة شكلت ما يزيد عن ٥٠٪ من مجموع الابحاث المقبولة في كل الاختصاصات الاخرى.

(٣) ابحاث باللغة الفرنسية اولا ٧٠٪ تقريبا، ثم باللغة الانكليزية ٢٦٪، فاللغة العربية ٤٪. اما الباحثون فيتوزعون بين ٦٩,٥ ذكور (١٦) و٣٠,٤ اناث (٧ اناث).

(٤) فمن اصل ٤٥ بحثا قدمت في الندوة الثالثة لعرض الابحاث العلمية بدعوة من «برنامج دعم الابحاث العلمية» المنعقد في الادارة المركزية في الجامعة اللبنانية من ٣ الى ٤ نيسان ٢٠٠٧، ٥١,١٪ من الابحاث كانت في العلوم الصلبة و٤٨,٩ في العلوم الرخوة والآداب. والابحاث في الاختصاصات المختلفة كانت ابحاثا فردية.

٣. مأسسة البحث:

انتظر التحول الى مركزة البحث على مستوى الجامعة حتى العام ٢٠٠١، حين انشئت «الهيئة المركزية لادارة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية» كاطار مركزي لتشجيع البحث العلمي، ومهمتها وضع خطة عمل مبرمجة زمنيا، واجراء التحضيرات اللازمة.[١] واول مجموعة من الاساتذة استفادت من التنظيم الجديد بدءا من العام ٢٠٠٢. استمر العمل بهذه الآلية المركزية حتى العام ٢٠٠٧، الى حين انشاء المعاهد العليا للدكتوراه، حيث انقسمت الهيئة المركزية لادارة البحث العلمي الى ثلاث هيئات، واحدة في كل معهد من المعاهد العليا الثلاث.

مع هذه الوضعية الجديدة اعلن رئيس الجامعة عن توجه جديد يقضي بالتركيز على دعم الفرق البحثية.[٢]

الا ان التنسيق في مجال البحث العلمي مازال مركزيا، وكذلك تمويله.

٤. تمويل البحث:

خصص لبند البحث العلمي في موازنة الجامعة للعام ٢٠١٠ مبلغ ٣ مليارات ليرة لبنانية بزيادة ٥٠٠ مليون ل.ل عن موازنة العام ٢٠٠٩[٣]. شكل

---

(١) تم انجاز استمارة لطلب الدعم ووضع آليات للتحكيم وتعميم من رئاسة الجامعة ببدء قبول الطلبات؛

(٢) تمر الآلية المعتمدة بمراحل حيث تصدر تعاميم من المعاهد الثلاث بتوقيت خاص بكل معهد، بعد ان اجرى كل معهد تعديلا على الاستمارات والآليات لتتلاءم مع متطلباته. بعد الاعلان ترد مشاريع الابحاث الى «مكتب الابحاث» في امانة سر رئيس الجامعة، ومنه توزع على المعاهد العليا، حسب اختصاص كل معهد؛ وتدرس اللجان الـ «اكاديمية» مشاريع الابحاث، الفردية او الجماعية، بناء على نظام تقييم للمشاريع، ثم ترفع نتائجها الى العمداء ومن ثم الى رئيس الجامعة مع الموافقة او مع طلب تعديلات، او مع الرفض.

(٣) «عمدت الجامعة الوطنية، بحسب شكر، إلى تعزيز حلقة التواصل بين التعليم الجامعي والبحث عبر تنظيم الدراسات العليا، استحداث مختبرات بحثية لا مثيل لها في أي جامعة في لبنان، زيادة المنح وموازنة البحث العلمي. «فبعدما صرف ٤٠٠ مليون ليرة لدعم=

هذا المبلغ ما نسبته ١,١٣٪ من مجموع الموازنة. وهي موازنة هزيلة بالمقارنة مع ما تخصصه الدول المتطورة للابحاث والتي تزيد عن ١٠٪.

يتم تمويل الابحاث ايضا من مصادر اخرى كالمجلس الوطني للبحوث العلمية، لكليات العلوم «الصلبة» بشكل اساسي، ومن برنامج «سيدر» للكليات نفسها اجمالا. ومن المعهد الالماني للابحاث الشرقية (كلية الفنون)، ومن برنامج التعاون اللبناني السوري، لبعض الكليات، ومن الاتحاد الاوروبي.

٥. عوائق البحث:

تواجه الاستاذ الباحث جملة من العوائق، منها:

- غياب السياسات البحثية على مستوى الجامعة[١]، وعلى مستوى المعاهد العليا للدكتوراه.
- اضعاف مراكز الابحاث الموجودة عبر التضييق المالي عليها، واستمرار وجودها قانونا.
- ضعف التمويل: ما زالت موازنة البحث، على الرغم من زيادتها، هزيلة جدا. وينتج عنها عدم توفر السيولة احيانا، مما يدفع بعض الباحثين الى تمديد ابحاثهم لاكثر من سنة، خصوصا بالنسبة الى الفرق البحثية. واستمرار هذا الامر سيحبط الباحثين والفرق البحثية خصوصا.
- مشكلة عدم التكافؤ بين الباحثين في العلوم «الصلبة» والعلوم «الرخوة» لجهة عدم تطلب الاخيرة لمختبرات واجهزة معينة، والسهولة النسبية لدى الباحثين في نشر ابحاثهم؛ بينما يصعب على الباحثين في الاختصاصات

= الأبحاث الفردية في عام ٢٠٠٦، رصد هذا العام ٣ مليارات ونصف مليار، منها ملياران ونصف مليار لدعم الفرق البحثية». يسجّل «الرئيس» دعمه للاندماج في التطور البحثي بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً، ما يسدّ الثغرة التكنولوجية التي تفصل، بدءاً من البحر الأبيض المتوسط، جزءي العالم.» جريدة الاخبار ٩ ـ ١١ ـ ٢٠١٠.

(١) تبذل هذا العام محاولات جنينية لسياسات بحثية في اطار المعاهد العليا للدكتوراه.

العلمية «الصلبة» نشر ابحاثهم في لبنان بسبب غياب المجلات العلمية المحكمة، وضعف البنية البحثية الخ...

- غياب أنصبة افراد الهيئة التعليمية المخصصة للبحث حيث لا يوجد اي اعفاءات من ساعات التعليم للاستاذ الباحث[1]،
- ضعف الاستفادة من قاعدة المعلومات البحثية، وضعف بنى الاستقبال في الكليات وعدم الاستفادة كفاية مما هو متوافر[2]؛
- النقص الشديد الذي تعاني منه البنية التحتية للبحث في الكليات عموما، والعلمية «الصلبة» خصوصا؛
- الروتين الاداري والاجراءات المرافقة له، في معاملة صرف المستحقات للباحث.

ثامناً: الكليات: الحريات الاكاديمية والحياة الجامعية:

١. الحريات الاكاديمية بين القانون والممارسة:

تنص المادة ٧ الفقرة أ من القانون (٧٥/ ٦٧) على ان «افراد الهيئة التعليمية وموظفي الجامعة، فنيين واداريين، هم من موظفي الدولة، ويخضعون لجميع القوانين والانظمة[3] المتعلقة بسائر الموظفين ولا سيما احكام التدرج والترفيع والترقية والصرف والتقاعد الا في الاحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وفي الانظمة المتعلقة بالجامعة»؛ على الرغم من ذلك ومع ان القوانين تحظر على الموظف الانتساب الى جمعيات، والتصريح والنشر في وسائل

---

(١) باستثناء مركز المعلوماتية القانونية، الملحق بكلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية. والمعهد الآخر الذي تنص انظمته على منصب استاذ باحث هو معهد العلوم الاجتماعية.

(٢) على الرغم من التحسن في مجال المكتبات (الاشتراك مع قواعد معلومات ومع مجلات علمية الخ..) فان بنية المكتبات ما زالت ضعيفة لاستقبال الباحثين وتأمين كل الظروف الملائمة لنجاح البحث.

(٣) خصوصا المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٥٩.

الاعلام، إلا بإذن من رئيسه الاعلى، فقد اكتسب اساتذة الجامعة اللبنانية، وهذه احدى ميزاتهم، بالنضال وبالممارسة، حريات اكاديمية محظورة على سائر الموظفين.

فالاستاذ يتمتع بالحريات الاكاديمية، وينتسب الى جمعيات سياسية وثقافية واجتماعية، ويصرح، وينشر مقالات في الصحف والمجلات من دون اذن، بما في ذلك النشر في موضوع الجامعة (سلبا وإيجابا). وهذا كله أقرب الى انجازات بالممارسة منه الى حريات مقوننة[١].

الا ان بعض المقالات التي تناولت ادارة الجامعة، والتي تطرقت الى امور حساسة ادت الى اجراء تجاوز حدود الجامعة، على الرغم من ان مجلس الجامعة، لو كان قائما، يفترض به ان يبت بأمور اهل الجامعة، على اختلافها، باعتباره يلعب دور هيئة التفتيش ومجلس الخدمة في آن معا.[٢]

٢. رابطة الاساتذة المتفرغين:

للاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية رابطة تأسست في العام ١٩٧٥، وهي تضم فقط الاساتذة الداخلين بالملاك والاساتذة المتعاقدين المتفرغين.

تتشكل الرابطة عن طريق الانتخاب. والرابطة ثمرة نضال طويل خاضه الاساتذة والطلاب مدعومين من المجتمع المدني. للرابطة طابع نقابي، وهي لعبت منذ تأسيسها وحتى العام ٢٠٠٠، دورا قياديا في تحركات الاساتذة للدفاع عن الجامعة وتطويرها، كما للدفاع عن مصالح الاساتذة. وقد استطاعت ان تحقق الكثير من مطالبهم وخصوصا المادية منها.

---

(١) «الحريات في الجامعة مثل الحريات في لبنان تكاد تلامس الفوضى. لا ارهاب فكري على الاستاذ» من المقابلة رقم (٨)

(٢) احدث مثل على ذلك السجال الاخير بين رئيس الجامعة وبين «الاساتذة المستقلون» عبر الصحف، والشكوى القضائية المقدمة من رئيس الجامعة ضد الدكتور عصام خليفة القيادي في تجمع الاساتذة المستقلين... وشكوى الدكتور خليفة على الرئيس بسبب «عدم رفع طلبه للاستفادة من رتبة الاستاذية المستحقة له».

- تصدر الرابطة مجلة فصلية باسم مجلة اوراق جامعية، وهي احد اوجه الاهتمام الاكاديمي للرابطة[1]!

- من المآخذ الاساسية على تحركات الهيئة النقابية، انها غلبت الجانب المطلبي على الجانب الاكاديمي؛ وهي لم تتمكن من التحول الى هيئة مهنية تعمل على تطوير المهنة (شروط الانضمام اليها، وممارستها، وحقوق العاملين فيها)؛ فأصبح هم الرابطة ارضاء الاساتذة، حيث انتقلت عدوى علاقة الزبائنية من الميدان السياسي الى الميدان الجامعي، واصبح هم كل طرف من الاطراف السياسية في الجامعة الوصول الى مجلس المندوبين بأكبر عدد من الاعضاء، لكي تكون له كلمة وازنة في قرار الرابطة، وتحديدا في الهيئة التنفيذية. وهكذا تحولت الرابطة من مدافع عن مصالح الجامعة الاكاديمية، باعتبارها الهم الاول في التعليم الجامعي، الى محاصصة بين اطراف سياسية ـ طائفية تتأثر في تحركاتها بالحركة السياسية خارج الجامعة، اكثر من تأثرها بالمصلحة الاكاديمية فيها[2].

والمأخذ الآخر انها اصبحت تغلّب، في السنوات الاخيرة، المعايير السياسية ـ الطائفية في تركيبتها (التحاصص الطائفي لمواقع الرابطة) على المعايير المهنية والاكاديمية، وهو ما انعكس على فعاليتها، وادى الى اضعافها تجاه السلطة السياسية؛ والمؤشر الابرز على ذلك ان تحركاتها لم تؤد الى اي نتيجة بشأن اعادة العمل بمجلس الجامعة المعطل منذ ٢٠٠٤.

---

(١) لقد عقدت الرابطة في فترة رئاسة د عصام خليفة مؤتمرا عن «دور الجامعة في مجتمع متنوع، حالة لبنان» وما زال المؤتمر يتيما!

(٢) بعض المطالب المادية البحتة فقط كاقرار فروقات السلسلة وغيرها تشكل القاسم المشترك لتضامن الاساتذة وتدفعهم للتحرك، اما تعطل مجلس الجامعة منذ سنوات فلم تشكل موضوعا جديا لتحرك الرابطة!!!

تاسعاً: الطلاب: الحياة الطلابية في الكليات وخطط الخريجين

١ . خصائص عامة:

- بلغ عدد طلاب الجامعة اللبنانية ٧٢٣١٤ طالبا في العام ٢٠١٠، اي ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الطلاب في لبنان[١]. وهذا يؤشر على تراجع نسبة المنتسبين للجامعة اللبنانية بالمقارنة مع السنوات السابقة؛ ويمكن تفسير ذلك بانتشار الجامعات الخاصة، وتوسع بعضها الى المناطق من جهة، وعدم نجاح عدد كبير من الطلاب في مباريات الدخول، التي تجريها الجامعة اللبنانية، في الكليات العلمية والتطبيقية، على مقاعد محدودة، مما يدفع بعدد كبير من هؤلاء الى التوجه الى جامعات خاصة لمتابعة الاختصاصات نفسها.

- يؤكد العدد الكبير للطلاب في اللبنانية على حجم المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الجامعة تجاه المجتمع اللبناني، وعلى الدور الاساسي الذي تقوم به في تأمين فرص الدراسة الجامعية للسكان. فقد «سمح توسع الجامعة بانخراط اعداد من الطلاب، وخصوصا من الاناث، ما كان ممكنا لهم تأمين تعليمهم العالي لولا هذا الانتشار»[٢].

- يتوزع الطلاب حسب الجنس على ٢٦٤٧٠ ذكرا (٣٦,٦٪) و٤٥٨٣٤ انثى (٦٣,٣٪). وهو ما يؤكد ظاهرة تأنيث التعليم الجامعي في الجامعة اللبنانية.

وتظهر النزعة نحو تأنيث الجسم الطلابي في معظم كليات الجامعة ومعاهدها، باستثناء كليات: الحقوق والعلوم السياسية، الهندسة، العلوم

---

(١) (عام ١٩٩٨ كان طلاب اللبنانية يمثلون ٥٦٪ من الجمهور الطلابي الجامعي في لبنان واذا اقتصر على اللبنانيين فترتفع النسبة الى ٦٢٪) بلغ عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية ١٤٠٠٠طالب عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، و٢٧١٤٧ طالبا عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، و٣٩٩٢٦ طالبا عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، و٧٢٣٠٤ طالبا عام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية، ٢٠١٠).

(٢) من المقابلة رقم ١٢

الطبية، الزراعة، والمعهد العالي للتكنولوجيا[1]. وتتفوق نسبة الاناث ليس فقط في مرحلة الاجازة، بل تبرز ظاهرة جديدة، هي تفوق نسبتهن ايضا في المعاهد العليا للدكتوراه[2].

- يتركّز عدد الطلاب بشكل اساسي في اربع كليات، تشكل لوحدها ما مجموعه ٥١٢٧٥ الف طالبا، اي ما نسبته ٧٠,٩٪[3]، وهي الكليات الوحيدة في الجامعة التي يتم الانتساب اليها من دون مباراة دخول.
- الا ان هذا «الحجم الكبير، في هذه الكليات، جزء منه انتفاخ او انه ليس حجما حقيقيا (الامين وآخرون،١٩٩٩، ص ٩٦).
- يشكل الطلاب اللبنانيون نسبة ٨٨٪ من مجموع طلاب الجامعة اللبنانية، بينما يمثل غير اللبنانيين ما يقارب الـ ١٢٪[4].

---

(١) تتوزع اعداد الطلاب حسب الجنس والكلية على الشكل الآتي (في كليات: العلوم ٨٠٢٧، الحقوق ٤٠٦٣، الآداب ١٦٦٠٦، ٤٢٦١ العلوم الاجتماعية اي ما مجموعه ٣٢٩٥٧ انثى مقابل ما مجموعه ١٨٥٩٨ ذكرا يتوزعون في: العلوم ٦٣٣٠، الحقوق ٤٧٤٤، الآداب ٦٣٨٥، العلوم الاجتماعية ٨٣٩؛ يعني ان نسبة الاناث تبلغ ٦٣,٩٪ في الكليات التي لا تتطلب مباراة دخول). وحتى في بعض الكليات التي تتطلب مباراة دخول فان نسبة الاناث هي اعلى ايضا؛ ففي كلية: التربية عدد الاناث ١٤٦٩ مقابل ١٣٢ ذكور، والفنون ١٥٧٨ اناث مقابل ١٠٥٠ ذكور، والاعلام والتوثيق ١٣٠٠ اناث مقابل ٢٥٤ ذكور، والعلوم الاقتصادية وادارة الاعمال ٣٤٧٦ اناث و٢٤٣٧ ذكور،و الصحة العامة ١٨٠٨ اناث مقابل ٣٦١ ذكور، والصيدلة ١٩٨ اناث مقابل ٤٠ ذكور، والسياحة والفنادق ٣١٣ اناث و١٣٢ ذكور وطب الاسنان ١٨٠ اناث و١٤٠ ذكور. (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية ٢٠١٠)

(٢) يضم كل من المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا (١٩٢ اناث و١٥٧ ذكور) والمعهد العالي للدكتوراه في الحقوق (٢٧٠ اناث و٣٠١ ذكور)، والمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية (٥٥٠ اناث و٢٢٧ ذكور). (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية)

(٣) (من بينهم ٢٢٩٩١ في الاداب والعلوم الانسانية، و١٤٣٥٧ في كلية العلوم، و٨٨٢٧ في الحقوق والعلوم السياسية، و٥١٠٠ في العلوم الاجتماعية)؛

(٤) تم احتساب هذه المعدلات في ضوء احصاء خام لتوزع الطلاب حسب الجنسية من دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية. وغير اللبنانيين يتوزعون: ٩١٪ منهم من التابعية السورية بالدرجة الاولى والفلسطينية بالدرجة الثانية؛ ويتوزع الـ ٩٪ الباقون على ما يقارب الـ ٤٠ جنسية».

- تسهل الجامعة للباحث الحصول على المعطيات، الا ان المشكلة ان هذه الاحصاءات غير مشغولة وغير معالجة[١].

٢. اجراءات التعريف، والقبول، والتسجيل، والتوجيه:

يصدر في فترات متباعدة دليل عن الادارة المركزية حول اختصاصات الكليات، الا انه غالبا لا يكون بمتناول الطلاب. ولا تصدر الكليات نفسها اي نوع من انواع الادلة السنوية الموجهة للطلاب. كما لا يتم استخدام الانترنت لارشاد الطلاب وتسجيلهم.

اما الاجراءات التي تعتمدها الجامعة لتعريف الطلاب بها فليست فعالة؛ العمل المؤسسي ضعيف جدا، وهو يقتصر على المشاركة في المعارض المخصصة للتوجيه المهني حيث تشارك الجامعة عبر دائرة المنشورات في كل معارض التوجيه المهني التي تنم في لبنان[٢]؛

كما يسجل غياب التوجه نحو الثانويين في مدارسهم؛ ويتم تعريف بعض الطلاب بالجامعة من قبل اساتذتهم او اصدقاء لهم او اقارب؛

هناك سهولة في الكليات ذات الانتساب المفتوح (٤ كليات) «بأن يصبح الطالب الثانوي طالبا جامعيا»؛ يكفي لذلك حيازة الشهادة الثانوية او ما يعادلها[٣]؛ اما الانتساب الى الكليات الاخرى فيتطلب نجاحا في مباراة للدخول.

---

(١) توجد في الادارة المركزية دائرة احصاء ومن ضمن صلاحياتها احصاء الطلاب، الا ان الدائرة تشكو من ادارة موازية لها (مدربون متعاقدون في قسم المعاوماتية) وتهميش دورها. ومع الاشارة الى ايجابية مكننة المعلومات، تبقى ضرورة التنسيق بين جهاز المعلوماتية ودائرة الاحصاء للانتقال من تخزين المعلومات الى تحليلها وتبويمها ونشرها في كتيب سنوي. ان تكامل الصلاحيات، وليس التنازع عليها، يؤدي الى تطوير هذا الجهاز الاحصائي في الجامعة.

(٢) من مقابلة مع مسؤول دائرة المنشورات في الجامعة.

(٣) هناك شروط اخرى للتسجيل (اخراج قيد فردي+ صورة عن الهوية مصدقة من المختار+ صورة مصدقة عن الشهادة الثانوية+ صورتين شمسيتين مصدقتين من المختار+ افادة عن ضمان الاهل (لمن هم مضمونين) + طابع مالي بالف ل.ل)

في الاطار نفسه يشير الطلاب الى قضية اخرى، هي قضية مباريات الدخول، حيث «هناك معلومات شفهية يتداولها المعنيون عن تساهل في انظمة الدخول وتغيير في اعداد الطلاب المقبولين[1] بناء على رغبات النافذين من اهل الجامعة وخارجها، وتشيع عموما فكرة «الوساطة» بقوة لدى الطلاب والمرشحين لدخول هذه الكليات، وبغض النظر عن صحة هذه الشائعات التي يصعب البرهان عليها فان قوة انتشارها هي جزء من الصورة السلبية للحياة الاكاديمية في الكليات والفروع التي تشملها» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص. ص ٩٩ - ١٠٠)؛ في المقابلات التي اجريت مع الطلاب تأكيد ونفي في آن، مما يعني ان امتحانات الدخول في معظم الكليات هي امتحانات صارمة، وتتسم بالشفافية، الا ان مجرد حصول ولو تجاوز واحد، هنا او هناك، لسبب او لآخر، يتيح المجال لتناول امتحانات الدخول وتضخيم الخطأ[2].

اما اجراءات التسجيل فجيدة، ولكنها تسبب فوضى احيانا. وتتفاوت الاجراءات الفعلية بحسب الكليات وبحسب معارف الطلاب[3].

---

(١) راجع جريدة الاخبار لمتابعة السجال حول مباراة الدخول الى معهد الفنون الجميلة للعام الجامعي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ (الجمعة والسبت في ٥ و٦ تشرين الثاني)

(٢) في احدى المقابلات اكد احد الطلاب من خلال تجربته الشخصية انه «بدك واسطة تاتفوت، تتنجح بامتحان الدخول»، بينما شدّد طالب في كلية اخرى، تتطلب ايضا مباراة دخول، على ان: «الانتساب الى الكلية شرطه النجاح في امتحانات شفافة تحرص الكلية على اختيار الطلاب وتحضيرهم لأن يكونوا اهل ثقة في اختصاصهم، خصوصا انها كلية تطبيقية، ولا تسمح بالخطأ في التعامل مع الناس؛ النجاح بامتحان الدخول لا يكفي، بل على المرشح ان يكون من ضمن الـ ١٥ الاوائل» (من مقابلة طالبين في كليتين تتطلبان مباراة دخول)

(٣) «فعلا ساعدني بعض الشباب في مجلس الفرع لتقديم طلب التسجيل، وهم بدورهم قدموا الطلب للادارة، كما ساعدوني ايضا في دفع الرسوم الى «الليبان بوست» وقد ذهبوا بانفسهم الى هناك»؛ في المقابل يقول طلاب آخرون «ما بيخبرونا عن كل الاوراق والمستلزمات مرة واحدة، بيكلفونا بعدة مشاوير، منحضر عالجامعة عدة مرات»، الى فئة ثالثة تلاحظ «كانوا يوقفوننا كطابور سابقا، منذ سنتين تحسن الوضع بسبب التنظيم الجديد واستخدام الكومبيوتر، ادخال المكننة سهل وحسن الامور» من المقابلات مع الطلاب في اختصاصات وفروع مختلفة.

٣. الادارة والنظم:

يغيب من تنظيم الجامعة اللبنانية منصب عميد لشؤون الطلبة.

يقتصر الاهتمام بالحياة الجامعية للطلاب على دائرتين هما دائرة النشاطات الرياضية، ودائرة الشؤون الثقافية، وكلاهما حركته ضعيفة جدا لاسباب متنوعة[١].

الا ان الحياة الرياضية في الجامعة ككل مشلولة، حيث لا ملاعب في معظم الكليات، وان كان هناك فسحة ما فهي تحوّل الى موقف لسيارات الاساتذة والموظفين!

اما دائرة الشؤون الثقافية فقد تجمد عملها طيلة فترة تجميد العمل بنظام المنح؛ وهي في طريق العودة للاهتمام بالطلاب الممنوحين مجددا.

اضافة الى هاتين الدائرتين المركزيتين هناك اقسام شؤون الطلاب في فروع الكليات التي تهتم بالتسجيل واعطاء الافادات الخ. وهي واجهة التعامل الاداري مع الطلاب[٢]، وتتفاوت مواقف الطلاب من القسم الذي يهتم بشؤونهم سلبا او ايجابا بحسب التجربة الشخصية.

٤. الخدمات والنشاطات الطلابية:

«لا تتوافر لطلاب الجامعة اللبنانية خدمات تتعلق بالتوجيه، و الارشاد النفسي والاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للمحتاجين، ولذوي الاحتياجات

---

(١) من المؤشرات على عدم فعالية دائرة النشاطات الرياضية، كما ورد في التقييم الذاتي، انخفاض جهازها البشري من «١٥ موظفا الى موظفين اثنين» والتي تقصر جهدها على تنظيم او المشاركة في بطولة ما،

(٢) اشار عدد قليل من الطلاب الى قسم شؤون الطلاب عند سؤالنا عن التسجيل، ويبدو ان فروع الطلاب ولاسباب حزبية وانتخابية حاضرة كوسيط فاعل عند التسجيل في بعض الكليات والفروع.» يساعدون الطلاب في التسجيل والذهاب عنهم الى الليبان بوست لدفع رسم التسجيل» (من المقابلات مع الطلاب)

الخاصة. اما بالنسبة الى الرعاية الصحية فتتوافر من خلال انتساب الطلاب الى الضمان الصحي تنفيذا لقرار رئيس الجامعة رقم ١٤ تاريخ ١٤ ـ ٦ ـ ٢٠٠٢[١] وحديثا توافرت خدمة السكن في المجمع الجامعي، وما زالت الاغلبية الساحقة منهم محرومة من هذه الخدمة، خصوصا في ظل غياب المباني الجامعية في المناطق[٢]. تتوافر في معظم الكليات مكتبة[٣] وكافتيريا ومركز استنساخ مطبوعات للهيئة الطلابية[٤]؛ تفتقد الكليات الى مطاعم جامعية والى قروض للطلاب، او اعفاءات وتقديمات للمتفوقين في السنوات الدراسية؛

اما النشاطات الطلابية، التي ترعاها الادارة المركزية، فتقتصر على النشاط الرياضي وهو محدود ومتقطع. وتتوزع النشاطات القليلة حسب الكليات على: معارض، رحلات، ندوات... وهي كلها نشاطات دون المستوى، ناقصة، غير كافية، محدودة وغير مرضية للجميع. وليس هناك اي خطة في الكليات للتغيير (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤، ص٥٦)

---

(١) هناك احتمالان اما ان يكون الطالب مضمونا عبر ضمان الاهل او عبر العمل؛ما عدا ذلك على الطالب ان ينتسب حكما الى الضمان الصحي عبر دفع ٩٠ الف ل.ل في السنة الجامعية تضاف الى القسط.

(٢) ٤ طلاب فقط، من بين ال ١٩ طالبا، لديهم تجربة سكن جامعي (طالبتان في مساكن الطلاب في المجمع الجامعي وطالبة وطالب في شقق سكنية مع طلاب آخرين قرب الجامعة في صيدا. طالبة قيمت السكن الجامعي ايجابيا؛ واخرى وجدت فيه ايجابيات وسلبيات؛ والآخران، خارج المبنى الجامعي قيما سلبيا التجربة. اما الطلاب الـ ١٤ الاخرين فكلهم يسكنون مع الاهل، ومعظمهم مساكنهم قريبة من الجامعة الا ثلاثة يقطعون مسافة طويلة للوصول الى الجامعة (طالبة تقول «انا من صور اضطر امشي من البيت بكير كثير حتى اصل وليس هناك «فوييه» بالمنطقة حتى يسكنوا الطلاب الذين يأتون من بعيد»، وطالبان من اعالي بلاد جبيل يأتيان الى الاشرفية ولكن ليس يوميا).

(٣) ان التردد على المكتبات ضعيف جدا ويتفاوت حسب الكليات. «لم ندخل المكتبة ابدا، ناخد الكور المطبوع من رفقاتنا ونصوره» (من مقابلة جماعية مع طلاب من كلية الاقتصاد وادارة الاعمال)

(٤) «طبعا المجلس كان معني ولا يزال بطباعة الكتب والكورات وتوزيعها على الصفوف» (مقابلة مع احد طلاب الحقوق ـ الفرع الاول)

يرتبط ضعف النشاطات الطلابية بغياب قوي للبنى التحتية اللازمة لممارسة هذه الانشطة، (مسرح، رياضة، موسيقى، حفلات ترفيهية، معارض، اصدار نشرات، العاب رياضية)؛ ان توزع الجامعة على ابنية سكنية، وغياب المجمعات الجامعية في المناطق يحد من اقامة هذه المرافق.

الا ان اسئلة من نوع آخر تطرح بعد اقامة المجمع الجامعي في الحدث، والذي يضم اهم المرافق الجامعية، حول عدم الاستفادة، الكلية او الجزئية، من هذه المرافق؟!

٥. التفاعل بين الطلاب والاساتذة:

ليس هناك اي سياسة لدى الجامعة لتنظيم العلاقة وتأمين التفاعل بين الطلاب والهيئة التعليمية خارج قاعات التدريس، على الرغم من تعميم رئيس الجامعة بتخصيص الاستاذ ٤ ساعات اسبوعيا (حسب ما ينص عليه قانون التفرغ) لتقديم استشارات للطلاب في ابحاثهم او دراستهم[١].

بين تخصيص اكثر من ٤ ساعات اسبوعيا للاشراف، وانهاء البرنامج المقرر كاملا، لدى بعض الاساتذة، وبين عدم انهاء البرنامج الفصلي او السنوي المقرر، وعدم تخصيص اي وقت للطلاب،لدى البعض الآخر، تتراوح العلاقة بين الطلاب والاساتذة، كما يتم تقييم متفارق احيانا، حتى في الفرع نفسه، والكلية نفسها، والسنة المنهجية نفسها، والمادة نفسها!

الى التشتت الحاصل في كليات الجامعة، وغياب البنى التحتية، والمرافق العامة فيها، فان نمط البرامج في الكليات ذات الانتساب المفتوح، والذي يقتصر التعليم فيها على عدد ساعات محدودة (٤ ساعات في اليوم!) والتي يتحكم

---

(١) توزعت اجابات الطلبة بين ٩ اجابات تردد كلاما مماثلا «الاساتذة في كليتنا تحت تصرف الطلاب» او «الاكثرية يتجاوبون معنا»، مع الاشارة الى ان بعض الطلاب اشار الى ان علاقتهم بالاساتذة تمر عبر مجلس فرع الطلاب الذي يأخذ موعدا لهم للقاء الاساتذة» و٨ اجابات رددت كلاما مناقضا «قلة من الاساتذة يبقون مع الطلاب بعد المحاضرة»!

بتوقيت انتهائها سائق الباص المعتمد في نقل الطلاب![1] فانها تؤثر على نمط العلاقات ومدى تواترها بين الطلاب والاساتذة من جهة وبين الطلاب مع بعضهم البعض.

كذلك فان غياب التسهيلات الاولية في اغلب المباني الجامعية (كالملاعب مثلا لممارسة اي نوع من انواع الرياضة، او الفسحات الخضراء او الاندية الشبابية الخ.) يؤثر سلبا على التفاعل بين الطلاب.

شكلت تجربة توحيد التعليم، على مستوى الماستر، مناسبة للتفاعل بين الطلاب من مناطق وانتماءات متنوعة.

٦. رضى الطلاب:

لم تلحظ النصوص اي طريقة للتعرف على اراء الطلاب من مختلف جوانب الحياة الجامعية، ولا توجد في الكليات طريقة معتمدة وواضحة لقياس مدى رضى الطلاب، والسؤال الذي يطرح: هل لأنها جامعة حكومية، شبه مجانية، لا تهتم الادارة برضى الطلاب؟ ولماذا تحرص الجامعات الخاصة على رضى طلابها؟ هل المسألة ترتبط بخدمة مدفوعة، وخدمة غير مدفوعة؟ وهل التعليم سلعة يُسأل فقط الزبائن، الذين يدفعون ثمنها غاليا، عن رضاهم عنها، في سوق تعليم تسوده المنافسة؛ وفي المقابل يُهمل رأي الطلاب الذين لايدفعون ثمن «سلعتهم»؟ اذا كان منطق «السلعة» ـ «الزبون» هو الذي يتحكم بالقطاع الخاص، فهل موقف السلطة السياسية، من قضايا الجامعة الاكاديمية والمالية، يحكمه منطق صاحب «السلعة المجانية»، والتي لاحاجة فيها لرضى «الزبون»؟

يُطرح السؤال ايضا عن دور الادارات الجامعية، والجماعة العلمية، في

(١) يتم اشراف بعض الاساتذة على طلابهم احيانا في المقاهي العامة، بسبب غياب البنى التحتية المخصصة لذلك في الكلية!

الكليات والمعاهد، وعن سبب عدم تشجيعهم الطلاب على هذا النوع من التقييم؟[1]

عن السؤال حول تقييم الطلاب للجامعة، كمكان لنسج العلاقات الاجتماعية، كان جواب معظمهم ايجابيا. اما عن رضاهم عن الحياة الجامعية فكانت الاجوبة اقل ايجابية[2].

٧. آليات الشكاوى ومرجعية الطلاب لتقديمها وبتها:

توزع الطلاب مناصفة بين قائلين بوجود آليات تعالج شكاوى الطلاب وبين قائلين بغيابها. والاكثر تعبيرا كانت الاجوبة عن السؤال لمن يلجأ في حال الشكوى؟ حيث تبين هزال دور المجالس الطلابية، الا في كليات جد محدودة[3]. فمجالس الفروع ليست فاعلا اساسيا في معظم الكليات، وهي حين تكون كذلك، فان فعاليتها تنشأ من توافق التوجهات السياسية لمجلس الفرع مع الادارة عموما، والمدير خصوصا، فيتحول دور الفرع الطلابي «النقابي» الى دور الوسيط.

---

(١) في ظل عدم تطلب الطلاب اكاديميا في الكليات ذات الانتساب المفتوح، يخشى ان يتحول تقييم الطلاب، الى تقييم غير موضوعي، يغلب فيه الطالب ما يعتقد انه من مصلحته (تساهل بعض الاساتذة وعدم تطلبهم) او ان تتدخل معايير غير اكاديمية، وما اكثرها، في عملية التقييم!! ومع كل هذه المحاذير يفترض ان يتحول تقييم الطلاب الى ممارسة اعتيادية اولا ومسؤولة ثانيا.

(٢) توزعت اجابات الطلاب بين الرضا ٩ اجابات وعدم الرضا ٨ اجابات، والرضا الى حد ما ٢ اجابتان. من الاجابات غير الراضية «الحياة الجامعية مملة بحيث لا وجود لنشاطات ترفيهية او تثقيفية تجذب الطلاب للمشاركة فيها للكشف عن مواهبهم فهي تقتصر الى حد ما على التلقين» (مقابلة ٤)

(٣) فقد اجاب ٥ طلاب فقط انهم يتوجهون الى مجلس الفرع اما الـ ١٤ الباقون فقد سموا مسؤولا اداريا او اكاديميا (٨ المدير، ٤ اساتذة، ٢ قسم شؤون الطلاب). اما عن مدى التجاوب بحل المشكلات فتوزعت بين اجابة» اذا عندك مشكلة مستحيل تنحل» (مقابلة ١٠)، الى «اصلا ممنوع الشكاوى مطلقا» (مقابلة ١١) الى «مجلس الفرع هو صلة الوصل بين الطلاب والادارة، نتوجه اولا الى مجلس الفرع ويصطحبوننا الى الادارة لحل المشكلة» (مقابلة ١٢).

اما ابرز المشكلات التي اشار اليها الطلاب فهي تتعلق بالغش في الامتحانات، او بسوء تفاهم بين بعض الطلاب والاساتذة في قاعات التدريس، او بالتمييز بين الطلاب من قبل بعض الاساتذة، او بغياب استاذ من دون اعلام الطلاب مسبقا. اما المشكلة المختلفة نوعا، فهي تلك التي اثيرت حول اختلاف تطبيق المناهج التعليمية في نظام الـ LMD في الكلية نفسها، وانما في فرعين مختلفين، حيث تعطى المواد في فرع بشكل نظري فقط، بينما يتم التطبيق في فرع آخر؛ وهذا الامر ينعكس تمييزا بين الطلاب عند التقدم لاجراء امتحانات الماستر.

٨. الهيئات الطلابية:

نص القانون الاساسي (٧٥/ ٦٧) على تمثيل الطلاب في المجالس التمثيلية في الجامعة، على اختلاف مستوياتها، وهو ما اكد عليه آخر تعديل لقانون تنظيم الجامعة اي القانون ٦٦/ ٢٠٠٩؛ شاركت الحركة الطلابية، مشاركة فاعلة، في المجالس التمثيلية، قبل الحرب، بقيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، على الرغم من الانقسامات السياسية الحادة آنذاك بين الطلاب، بين يمين ويسار؛

ادّى تفريع الجامعة اللبنانية، بعد بداية الحرب في العام ١٩٧٥، الى انقسام حاد وتشرذم الحركة الطلابية. وعلى الرغم من ان الهيئة التعليمية تمكنت بفضل ارادات نقابية صلبة ان تحافظ على وحدة رابطة الاساتذة المتفرغين، لم تتمكن الهيئات الطلابية من اعادة احياء الاتحاد الوطني للطلاب، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا السبيل[١].

ان اكثر ما يلفت الباحث في شؤون الجامعة هو الغياب اللافت لمشاركة الحركة الطلابية في ادارة شؤون الجامعة.[٢]

---

(١) هل عدم السعي الى اعادة احياء اتحاد وطني للطلاب هو خوف من غلبة عددية لافرقاء معينين على الآخرين؟ ام هو اكثر من ذلك، تواطؤ بين مختلف الفئات، للحفاظ على وضع قائم يلائم كل القيمين على المجالس الطلابية حاليا؟

(٢) صدر منذ سنتين تعميم عن رئيس الجامعة بوقف اجراء الانتخابات الطلابية بسبب الاوضاع=

فعلى الرغم من المشكلات الكثيرة في الجامعة عموما، وتلك التي تهم الطلاب خصوصا، لم تسجل تحركات مشتركة على مستوى الجامعة. اصبحت التحركات، ان حصلت جزئية وموضعية، وتطال مطالب غير بنيوية!

واقع الامر أنه يوجد في كل فرع جامعي مجلس طلابي منتخب، وتم التمديد له عملا بمبدأ الاستمرارية، وهو مجلس عادة ما تكون ملامحه مطابقة لملامح الفرع السياسية والطائفية، وبالتالي فهو اقرب الى «المصلحة السياسية» منه الى المصلحة الطلابية النقابية، ويتجه الى خدمة الانصار لا خدمة الطلاب عموما.

لقد منع التفريع الجامعي، والتشتت السياسي ـ الطائفي، حتى الآن، اعادة تكوين اتحاد وطني جامع للطلاب، لأن التفكير بالاتحاد من منطلق الفروع يفضي عادة الى تضارب مصالح بينها.

وفي ضوء ذلك تتأرجح مشاركة الطلاب حسب الفروع وحسب مدى الانسجام بين الادارة ومجلس فرع الطلاب.

٩. الحياة الاكاديمية وجودة المخرجات وخطط الخريجين:

تتباين نماذج الحياة الاكاديمية للطلاب في الجامعة بين الكليات التي تتطلب امتحان دخول، وهي حالة معظم الكليات في الجامعة اللبنانية، ما عدا الكليات الاربع الاكبر حجما؛ فطلاب الكليات الاولى اصغر سنا، متفرغون للدراسة، غير متزوجين ومختارون من بين اعداد كبيرة من الطلاب. بينما الحضور في الكليات الاربع الاخرى غير الزامي، الا في مواد معينة وقليلة، وهم اكبر سنا كمعدل وسطي، ونسبة المتزوجين بينهم اعلى، وهم ينتسبون الى الجامعة بمجرد حصولهم على البكالوريا القسم الثاني او ما يعادلها.

= السياسية المتأزمة في البلاد. بينما لم تمنع هذه الاوضاع طلاب الاميركية ولا اليسوعية ولا اللويزة ولا اللبنانية الاميركية وغيرها من الجامعات من ان اجراء الانتخابات الطلابية سنويا!

هذا الواقع ينعكس اكاديميا في نوعين من انظمة التقييم ونسب النجاح والترفع من سنة الى سنة، حيث يتم «الاصطفاء عند الدخول في الكليات التطبيقية بينما يتم في امتحانات السنة الاولى لدى الكليات الاخرى(الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٩٩).

اكثر ما يلفت بعد الحرب ظاهرة عدم تطلب الطلاب، خصوصا في الكليات ذات الانتساب الحر، ومشاركتهم في التواطؤ على المستوى التعليمي، لجهة اختيار الاستاذ الاقل جدية، او الاسهل، او غير المتطلب انطلاقا من حجم المادة التي يدرسها؛ فكلما كانت المحاضرات مختصرة بصفحات قليلة كلما استحسن بعض الطلاب ذلك.

اما التوقعات المهنية بين الطلاب فهي ترتبط باختيار الاختصاص، حيث هناك اختيار للاختصاص بالصدفة، او لتوافره في منطقة السكن وهناك اختيار واع وهادف وبين الاختيارين يكمن سبب التمايز في التوقعات المهنية[١]؛ كذلك تتفاوت التوقعات بشدة بين الكليات التي تجري مباراة للدخول اليها، وبين الكليات الاخرى. الفئة الاولى من الطلاب يشعرون بثقة عالية بممارستهم للمهنة عند التخرج، اما طلاب الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم السياسية فيرون أن فرص العمل المهيأة لهم متدنية.

---

(١) بين اختيار بالصدفة «ما عرفت شو لازم اعمل(١)»؛ او «بناء على طلب من اهلي واستاذي» (٥)؛ او «بسبب عدم توفر الاختصاص الذي كنت ارغب به ولا يتوفر في المنطقة» (٦)؛او «كنت افضل الهندسة، تقدمت للامتحان ولم انجح لذلك عدت فتقدمت الى ادارة الاعمال ونجحت» (١٤)

وبين اختيار هادف «اخترت الاختصاص لانه مهم وممكن يكون فيه فرص عمل اكثر من غيره «(٢) او» لانه يساعدني على ان امارس مهنة الاعلام والصحافة» (٤)؛ او» لانه يناسب طموحاتي وآمالي وما اريد ان اكون في المستقبل» (٧)؛ او «احب هذا الاختصاص لانه مهم بسوق العمل مع العلم ان سوق العمل يتطلب الواسطة (١٠)؛ او «لأنه اسرع طريقة لتكون مهندس باقل كلفة ممكنة (١٥)؛ او» لان الاغلبية يتوجهون الى هذا الاختصاص بسبب الطلب في سوق العمل وامكانية السفر الى الخارج للعمل (١٤)؛

١٠. العلاقة بين الخريج وجامعته:

تفتقد الجامعة الى اطار ناظم للعلاقة بين الخريج وجامعته؛ وعلى الرغم من تأسيس رابطة لخريجي الجامعة اللبنانية، الا انها استمرت حبرا على ورق؛

ان عدم اهتمام الادارة المركزية في الجامعة بالخريجين يظهر من خلال المؤشرات الآتية:

أ. غياب قاعدة معلومات تفصيلية حول الخريجين. وقد بلغ عددهم في العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ ما مجموعه ١٠٤٩٨ خريجا/ة، معظمهم من الاناث[١]، ويشكلون ما نسبته ٣٥,٢٪ من مجموع الخريجين لتلك السنة في لبنان.

ب. غياب وحدة خاصة في الادارة المركزية للاهتمام بالخريجين ومتابعة شؤونهم؛ يترك الخريج لتدبر اموره بمفرده او بالعودة الى القنوات السياسية والطائفية والشخصية.

يسجل في هذا الاطار عموما مساران متوازيان ومتمايزان لدى خريجي الجامعة اللبنانية؛ خريجو الكليات التطبيقية والذين يصطفون عند الدخول اليها، وهؤلاء منافسون جديون في سوق العمل الداخلي والاقليمي؛ وخريجو الكليات الاخرى، الذين يتوزعون بين غالبية عظمى يعملون في مهن لا تتوافق مع اختصاصاتهم، او هم عاطلون عن العمل، يبحثون عن عمل، او هم من الاناث اللواتي التحقن بمؤسسة الزواج لتكوين اسرة؛ هذا الواقع لا يحجب صورة نجاحات واضحة لبعض خريجي هذه الكليات الاخيرة في المباريات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية (قضاة، رؤساء دوائر الخ) ولا النجاح في مؤسسات خاصة (مؤسسات بحثية محلية ودولية الخ.).

ان غياب العلاقة المنظمة والفاعلة بين الجامعة وخريجيها (اكثر من ثلث الخريجين في لبنان)، يشكل احدى النقاط السلبية في واقع الجامعة، كما انه

---

(١) ويتوزعون حسب الجنس ٢٨٨٥ ذكور و٧٦١٣ اناث (احصاءات وزارة التربية والتعليم العالي)

يحرمها من مصدر قوة معنوي ومادي، ويحرم الخريجين من دعم مؤسسي جامعي.

عاشراً: علاقات الجامعة على المستويات الوطنية، الاقليمية، والدولية:

بعدما انكفأت الجامعة اللبنانية على ذاتها بسبب الحرب، عادت منذ اواسط التسعينيات الى اقامة شبكة تعاون مع جامعات محلية وعربية واجنبية. وتوزعت «اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجامعة اللبنانية على نوعين: اتفاقيات او معاهدات ضمن اتحادات جامعية، واتفاقيات ثنائية مستقلة» (الجامعة اللبنانية، ص٧٧).

انشئ في الجامعة في اواخر التسعينيات «مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية» بهدف الاستفادة من الطاقات العلمية الوفيرة والمتعددة الموجودة في الجامعة، وربطها بمؤسسات القطاعين العام والخاص لانجاز دراسات وابحاث تحتاجها تلك القطاعات، بكلفة محدودة ونوعية جيدة... ومن مهمات المكتب ايضا اعداد الكفاءات البشرية» (الجامعة اللبنانية، ص٥٦).

توزعت الاتفاقيات في السنوات العشر الاخيرة على الشكل الآتي:

١. علاقة الجامعة على المستوى الوطني:

أ. علاقة الجامعة بالمؤسسات الحكومية والعامة:

على الرغم من ان الجامعة اللبنانية هي الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان، الا انها في المقابل ليست الجامعة المعتمدة حصريا من قبل الدولة في تلبية حاجاتها، سواء في التخطيط ام التنفيذ.

و يتبين من مراجعة الوثائق ان الجامعة عقدت اتفاقيات تعاون عدة مع وزارات او مؤسسات عامة او مصالح معينة.

يظهر ان بعض هذه الاتفاقيات كان نتيجة نشاط كلية معينة في منطقة معينة، واتفاقيات اخرى بسبب نوعية الخدمة وشبه مجانيتها. بلغ عدد اتفاقيات التعاون

مع المؤسسات العامة خلال السنوات العشر الاخيرة، اي منذ عام ٢٠٠٠، ٢٤ اتفاقية مع الوزارات والمؤسسات: الشؤون الاجتماعية (٣ اتفاقيات)، الصحة (اتفاقيتان)، الزراعة (اتفاقيتان)، الطاقة والمياه (اتفاقية)، قيادة الجيش (٣ اتفاقيات)، مستشفى بيروت الحكومي الجامعي (٣ اتفاقيات)، مستشفى بعبدا الحكومي الجامعي (اتفاقيتان)، مع مجلس الانماء والاعمار، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني (اتفاقية مع كل منها). كما عقدت الجامعة ٤ اتفاقيات مع بلديتي طرابلس والميناء.

اما الكليات المعنية بهذه الاتفاقيات فهي: العلوم الطبية: طب عام بالدرجة الاولى، ثم طب اسنان، وصيدلة (٩ اتفاقيات)، الفنون الجميلة (٤ اتفاقيات)، الصحة العامة (٣ اتفاقيات) الزراعة والهندسة (اتفاقيتان لكل منهما)، العلوم الاجتماعية، الجغرافيا، (اتفاقية لكل منهما)، اختصاصات متنوعة (اتفاقيتان).

ب. علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي اللبناني:

١) اتفاقيات تعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

عقدت الجامعة اتفاقيات ٥ اتفاقيات تعاون ايضا مع منظمات لبنانية غير حكومية: (اتفاقيتان) مع جمعية العزم والسعادة، واتفاقية مع كل من الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين، ونقابة خبراء المحاسبة، ومستشفى جبل لبنان.

والكليات المعنية بهذه الاتفاقيات هي كليات: العلوم، الزراعة، ادارة الاعمال، العلوم الطبية والصحة العامة.

تؤشّر هذه الاتفاقيات على انفتاح الجامعة اللبنانية على مجتمعها، وفي خط تصاعدي، مما يؤكد على تفاعل اكبر لبعض الكليات مع مجتمعها، وعلى طلب المجتمع المحلي لخدمات الجامعة، وخصوصا من الكليات التطبيقية.

على الرغم من هذا التعاون يبقى ان الجامعة بما تملكه من امكانات وطاقات (تخصصات متنوعة) وانتشار جغرافي، قادرة على التفاعل اكثر بكثير مع مجتمعها مما هو حاصل حتى الآن.

٢) اتفاقيات تعاون مع الجامعات في لبنان:

في السنوات العشر الاخيرة تبين ان الجامعة عقدت اتفاق تعاون مع ٢٠ جامعة في لبنان ومع المدرسة الحربية. وتم الاتفاق مع ابرز الجامعات سواء منها العريقة (الاميركية، اليسوعية، البلمند، العربية، اللويزة، الحكمة، الروح القدس/ الكسليك، الخ...) وكذلك مع جامعات حديثة النشأة.

يبدو أن هذه الاتفاقيات التي تنص على تبادل الاساتذة، وتسهيل استقبال الطلاب، وتنظيم المؤتمرات وتبادل المنشورات الخ، تهدف بشكل اساسي الى ايجاد مخرج لعدد من اساتذة الجامعة اللبنانية، الذي يحظر عليهم قانون التفرغ العمل خارج الجامعة الا بإذن، وفي اطار تبادل مع جامعات اخرى، ومن دون اجر؛ وازاء تفاقم الخروقات لقانون التفرغ، وفي ظل الطلب المتزايد، الذي نما مع تزايد عدد الجامعات الخاصة في لبنان، وتنظيما لهذا الامر، صدر قرار عن مجلس الجامعة تحت الرقم ٤٢٣/ ٢٦/ م.ج تاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٤ ينص البند الاول فيه «ان يتم التدريس في اطار اتفاقات التبادل والتعاون التي تعقدها الجامعة اللبنانية مع الجامعات الخاصة بعد موافقة مجلس الجامعة عليها»؛ ويحدّد بند آخر عدد الاساتذة المسموح لهم بما لا يزيد عن ١٥ استاذا للجامعة الواحدة وبمعدل لا يزيد عن ٥ اساتذة للكلية الواحدة»، و» ان يكون التدريس... من دون اجر».

ان الهدف من هذه الاتفاقات واضح، ليس التعاون الثقافي والتبادل الفعلي للخبرات، بل هو ايجاد مخرج بمثابة التغطية لخرق قانون التفرغ، لأنه من دون هذه المعونة لكان عدد من الجامعات الخاصة واجه ازمة فعلية!

الا ان خرق القانون يبقى قائما، لانه، كما هو معروف في اوساط الاساتذة، ليس هناك من تبادل، وبالتالي ليس هناك عمل من دون اجر، لذلك من يدرسون يقومون بذلك من اجل تحسين ظروف معيشتهم.

والاتفاق الوحيد الذي يصنف كتعاون بحثي هو القائم بين الجامعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، حيث ينتدب بموجبه اساتذة للعمل في

المجلس لمدة معينة، او للاستفادة من تمويل لابحاثهم، او من التجهيزات المتوافرة فيه، وهو «اقوى حالات التعاون بين الجامعة ومؤسسات اخرى، واكثرها استقرارا» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٧٢).

لفترة طويلة اقتصر هذا التعاون البحثي على اساتذة العلوم البحتة، الا انه منذ سنوات قليلة فتح المجلس المجال امام الاختصاصات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية.

٣) المؤتمرات والابحاث:

تقيم بعض الكليات في الجامعة مؤتمرات متخصصة، وتدعو اليها باحثين لبنانيين، ومن دول عربية خصوصا؛ و تكون برعاية الجامعة اللبنانية، وانما بتمويل اساسي من منظمات المجتمع المحلي، وهي صيغة اثبتت نجاحها (تجربة معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثالث[١] وكلية الآداب وكلية الصحة).

وتؤثر الجامعة في مجتمعها المحلي من خلال مساهمة اساتذتها في اعمال ونشاطات متنوعة مع البلديات، ومع الجمعيات غير الحكومية، بالاضافة الى المؤسسات الحكومية (ابحاث، ندوات، تدريب، ورش عمل)؛ كما يساهم اساتذة الجامعة في النشر والتأليف وخصوصا باللغة العربية، مما يؤدي الى تفاعل مع فئات من المجتمع المحلي. اضف الى كل ذلك ان الاساتذة يساهمون في جمعيات ثقافية ناشطة (على سبيل المثال لا الحصر: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، حلقة الحوار الثقافي والحركة الثقافي في انطلياس)، ومع ان عضوية هذه الجمعيات ليس حكرا على اساتذة وطلاب من الجامعة اللبنانية، الا انهم يشكلون العصب الاساسي فيها.

ان المشكلة الاساسية في معظم هذه النشاطات، باستثناء القليل منها، انها

---

(١) اقام المعهد حتى الآن ثلاث مؤتمرات لبنانية ولبنانية ـ عربية، والى مساهمة الجامعة ساهمت بلديتا طرابلس والميناء وجمعيات ومؤسسات كالعزم والسعادة (الميقاتي)، ومركز الصفدي الثقافي في تمويل هذه المؤتمرات.

ليست مؤطرة تحت راية الجامعة اللبنانية وانما هي مبادرات فردية لاساتذة من الجامعة اللبنانية.

٢. علاقة الجامعة على المستوى الاقليمي والدولي:

عقدت الجامعة العديد من الاتفاقيات اقليميا ودوليا. «٩٠٪ من الاتفاقيات التي اقامتها الجامعة عبر مكتب العلاقات الخارجية[١] كانت مع جامعات اوروبية، فرنسية خصوصا، وجامعات اميركية»[٢]؛ تشمل الاتفاقيات تبادل الاساتذة والطلاب والاشراف المشترك على اطاريح الدكتوراه وتبادل خبرات والمشاركة في تمويل البحث العلمي.

تتوزع الاتفاقيات بين اتفاقيات ثنائية مستقلة وبين اتفاقيات ضمن اتحادات جامعية. (انظر الجدول رقم ٧ في الملحق)

أ. اتفاقيات مع اتحادات جامعية دولية:

ان ابرز هذه المشاريع برنامجان: برنامج سيدر CEDRE بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية ممثلتين بوزارتي التعليم العالي في البلدين. والبرنامج الآخر بين الجامعة اللبنانية والاتحاد الاوروبي، وهو ما عرف بتسمية تامبوس TEMPUS؛ ومشروع تامبوس جاء لمواكبة التحول في الجامعة اللبنانية في اعتمادها للهندسة الجديدة للتعليم العالي في اوروبا المرتكزة الى نظام LMD. وتهدف هذه الهندسة الى تأمين الانسجام بين مختلف انظمة التعليم العالي في مختلف مؤسسات الدول الشريكة من اجل مساعدة الحراك الدولي للطلاب. أُنجزت الهيكلية وتم تحديد المقررات على مستوى الاجازة في معظم الكليات العلمية في الجامعة، كما ان هذه الهيكلة افضت الى انشاء ماستر العلوم

---

(١) مشكلة هذا المكتب عدم شفافيته وعدم توضيح دوره منذ البداية. مكتب انحاز منذ البداية الى العلوم «الصلبة» على حساب العلوم «الرخوة». لم يكن جمهور الاساتذة على بينة من اعمال هذا المكتب الا اذا تطفل احدهم بالسؤال عن ذلك افراديا.

(٢) من مقابلة مع موظفة في مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية.

والتكنولوجيا وصولا الى اقرار الماستر البحثي التابع للمعهد العالي للدكتوراة في العلوم والتكنولوجيا.

واكب مشروع تامبوس[1] هذا التغيير وهو مشروع تم بالشراكة بين الجامعة اللبنانية واتحاد جامعات اوروبية مرموقة (٥ جامعات: ٣ فرنسية وواحدة بلجيكية وواحدة ايطالية)، تقوده جامعة بيار وماري كوري الفرنسية. وقد ساهم المشروع بفعالية في اعادة تنظيم التعليم العالي في الكليات ذات التوجه العلمي في الجامعة اللبنانية. وقد ساهم هذا المشروع بانشاء شهادة الاشراف على دراسات الدكتوراة وشهادة الاهلية لادارة الابحاث. ويخول ذلك للاساتذة في الجامعة اللبنانية تحمل مسؤولية التعليم ومتابعة طلاب الماستر ولاحقا طلاب الدكتوراة. في المحصلة استفاد من البرنامج ما يقارب الخمسين استاذا في اطار مواكبة النظام الجديد اي الـ LMD (Université libanaise, 2009).[2]

وقد تنوعت الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الجامعة مع جامعات اجنبية، وخصوصا مع جامعات فرنسية، بين اتفاقيات للاشراف المتبادل على اطروحات، وتعاون متبادل، واتفاقية تدريب...

---

(١) شمل مشروع تامبوس كليات: العلوم، الهندسة، الزراعة، الطب، الصيدلة، طب الاسنان والصحة العامة. وقد ساهم المشروع بفعالية في اعادة تنظيم التعليم العالي في الكليات ذات التوجه العلمي في الجامعة اللبنانية. وقد ساهم هذا المشروع بانشاء شهادة الاشراف على دراسات الدكتوراة وشهادة الاهلية لادارة الابحاث. ويخول ذلك الاساتذة في الجامعة اللبنانية تحمل مسؤولية التعليم ومتابعة طلاب الماستر ولاحقا طلاب الدكتوراة (Université libanaise, 2009).

استفاد من هذا البرنامج ١٨ استاذا في الجامعة اللبنانية من اقامة علمية في اوروبا (١٦ في فرنسا وواحد في كل من بلجيكا وايطاليا).

تقييم ٦ ماستر بحثية في اختصاصات علمية في الجامعة اللبنانية. تم تحكيمها من قبل خبيريين او ثلاث وكلها تم تقييمها ايجابيا.

(٢) Voir-Université libanaise, Education and Culture Tempus: organisation des enseignements des sciences, technologie et santé au niveau master à l'université libanaise, édt Univresité Libanaise, 2009.

ب. اتفاقيات اقليمية:

ان التفاعل مع الجامعات العربية والاقليمية ليس بالزخم نفسه الذي تشهده الجامعة مع الجامعات الاوروبية. والتوجه بشأن الاعداد والتأهيل والتدريب يعود بشكل اساسي الى ان تطور البرامج واعتماد هيكلية جديدة انطلق من البلدان الغربية، التي ما زالت تحافظ على تفاوت كبير جدا مع الدول العربية والاقليمية.

تم رصد ٥ اتفاقيات مع اطراف عربية (٣ مع سوريا وواحدة مع كل من مصر والجزائر).

اهم هذه الاتفاقيات واكثرها نشاطا هو «برنامج التعاون البحثي العلمي السوري اللبناني المشترك»؛ بدأ التعاون المشترك بهذا البرنامج في العام ٢٠٠١. وتوقف العمل به لمدة ٣ سنوات بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. يتم تمويل المشاريع البحثية من الجانبين اللبناني السوري، والموازنة السنوية المخصصة هي ١٠٠ الف دولار اميركيا تُدفع مناصفة بين وزارة التعليم العالي في سوريا، وبين المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعة اللبنانية كشريكين لبنانيين.

ان الشرط الاساسي للمشروع البحثي ان يكون لدى مقدمه شريك من البلد الآخر (موضوع مشترك)، وان يحصل المشروع على موافقة من المسؤولين عن البحث العلمي في البلدين (في لبنان الموافقة تخضع لرئيس الجامعة). والباحث اللبناني عليه ان يكون اما من الجامعة اللبنانية او من مجلس البحوث العلمية. ان اغلبية المستفيدين من البرنامج هم من كليات: العلوم، الهندسة، الزراعة، الفنون (فن العمارة)، الطب والاقتصاد. ويحكّم المشروع لدى الاطراف الثلاث الممولة، وبنتيجة التحكيم يتم قبول المشروع او رفضه؛ تم انجاز حوالى من ١٠٠ بحث حتى تاريخه.

خلاصة عامة:

ان مسألة الحكامة في الجامعة اللبنانية تختلف عن مثيلاتها في الجامعات الخاصة. فالجامعة اللبنانية هي الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان، وهي الوحيدة التي تؤمن فرص التعليم العالي شبه المجاني للشباب اللبناني، وهي الاكبر حجما، والاوسع انتشارا، وهي تضم العدد الاكبر والاكثر تنوعا من الاختصاصات. الا ان سمة العمومية، التي تميزها عن الجامعات الخاصة في لبنان، هي في المقابل، لا تجعلها متماثلة مع الجامعات العربية الحكومية، خصوصا في مسألة الحكامة؛ فالقوانين الناظمة للجامعة اللبنانية تفرد حيّزا ديموقراطيا بيّنا لمشاركة الهيئة التعليمية، عبر الانتخاب، في كل هيئات اتخاذ القرار، من ادنى السلم الاكاديمي الى اعلاه. ويديرون بأنفسهم صندوقا للتقديمات الاجتماعية والصحية (صندوق التعاضد). كذلك ينص القانون على مشاركة الطلاب في هيئات اتخاذ القرار؛

هذا الحيز الديموقراطي تم التضييق عليه خلال الحرب الاهلية، وتحديدا بعد انشاء الفروع الجامعية. وعلى الرغم من ان تنظيم الجامعة يتسم بمركزية ادارية ومالية مفرطة، الا ان التفريع الجغرافي ـ الطائفي للجامعة، ادى الى اضعاف هذه المركزية وخصوصا على المستوى الاكاديمي، وقارب الوضع حالة التفكك.

ومن ابرز سلبيات التفريع التدخل السياسي الحكومي في ادارة الجامعة، عبر انتزاع بعض الصلاحيات الاساسية منها، وخصوصا لجهة تعيين الاساتذة.

وفي ضوء هذا التدخل السياسي في المجال الخاص الاكاديمي، تحولت الادارة الجامعية بعد الحرب الى ادارة توازنات، والى ادارة توافقية على شاكلة الحكم في البلاد؛ فالقرارات المهمة لا تصدر الا بعد تشاور، مباشر او غير مباشرر، مع اكثر من جهة سياسية فاعلة في البلاد سواء عبر ممثلي هذه الفئات في الجامعة نفسها، او عبر الاطراف السياسية مباشرة، وذلك تبعا للقضية المطروحة.

وطالما ان تعيين الرئيس والعمداء يغلّب الجانب السياسي على الجانب الاكاديمي، فان استقلالية الجامعة ستبقى منقوصة؛ والخلل في هذا المستوى ينعكس حكما على المستويات الاخرى.

فالادارة التوازنية السياسية للجامعة هي ادارة تغلب في التحليل النهائي العوامل غير الاكاديمية على العوامل الاكاديمية، وهي بالتالي نقيض للحكامة الرشيدة.

ان النظرة الكلية للجامعة، في ظل الاوضاع الراهنة في البلاد، وخصوصا في ظل انحدار المستوى السياسي وتراجع التطلعات الوطنية الى تطلعات مصلحية جزئية، لا تؤشر على مستقبل واعد للجامع. اما الجزئية لبنية الجامعة فتكشف عن نمطين من الكليات، كليات تعتمد نمط الانتساب الحر، وهي الكليات الاقل عددا ولكنها تضم النسبة الاكبر من الطلاب؛ وكليات تعتمد مباراة دخول، وهي الكليات الاكثر عددا، ولكنها تضم النسبة الاقل من الطلاب. ينتج عن هذه الثنائية وضعان متمايزان، وبسرعتين متفاوتتين واحدة تشد الى الامام واخرى الى الوراء، وحركة الجامعة الكلية هي حصيلة هاتين السرعتين. واذا كانت القوة التي تدفع الى امام تلقى القبول والتأييد والتشجيع فالسؤال يتركز حول اسباب استمرار القوة التي تشد الى الوراء، وكيفية الحد من تأثيرها؟

ان مستقبل الحكامة في الجامعة يرتبط اولا بتغيير في المستوى السياسي على المستوى الوطني، يأتي بسلطة سياسية تحترم القوانين ولا تتجاوزها، عندها تصبح استقلالية الجامعة اقرب الى التنفيذ؛ الا ان هذا الواقع المرتجى لا يعفي اهل الجامعة، وخصوصا الجماعة العلمية فيها، من تشكيل قوة ضغط اكاديمية، تجهد لتطبيق بعض الاجراءات التي لا تحتاج الى توافقات سياسية بقدر ما تحتاج الى ادارة رشيدة وملتزمة بالمصلحة الوطنية على حساب كل المصالح الصغيرة؛ هذه الادراة تتعزز باختيار الاساتذة الاكفأ من بين المرشحين للتعاقد، وبوضع حد للسهولة في تحضير الدكتوراه اللبنانية، وبتعزيز نظام المنح الى الخارج، وبتأمين نظام للتقييم المستمر لاداء الاساتذة واقرار مبدأ المساءلة والمحاسبة.

الى الاساتذة فان الطلاب هم حاليا الحلقة الاكثر ضعفا في بنية الجامعة، وهم الاكثر تشتتا. حيث انصرف طلاب كل فرع، في ظل التفريع، الى الاهتمام بهموم ضيقة ومحدودة ولا ترتقي الى قضية الجامعة كقضية وطنية عامة. ان وعيا طلابيا بضرورة تشكيل قوة ضاغطة في الجامعة، تغلب المصلحة العامة على المصالح الضيقة، وهو ما كان حاصل قبل التفريع، يشكل قوة الضغط الثانية، مع الجماعة العلمية، ذات المصلحة، والتي يعوّل على تطلعاتها ونضالها من اجل حكامة رشيدة.

يبقى السؤال الاخير يرتبط بمدى علاقة الهيكلية الحالية للجامعة الهيكلية بوضع الحكامة المتأزم وهو سؤال ما زال مطروحا اي جامعة لبنانية نريد؟

ان التعسف وحده يبرز صورة احادية الجانب للجامعة اللبنانية؛ اما التحليل السوسيولوجي فلا يظهّر الا صورة مركبة، فيها الوان زاهية واخرى باهتة. صورة لا يمكن للناظر اليها الا ان يرى فيها اكثر من صورة نظرا للمفارقات والتمايزات التي تنطوي عليها الجامعة اللبنانية.

المراجع

١. منير بشور، ١٩٩٧، التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي. في: عدنان الامين (اشراف)، التعليم العالي في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٢. الجامعة اللبنانية: التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية، الجزء الاول، التقرير التوليفي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٤.

٣. الجامعة اللبنانية: التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية، الجزء الثاني، تقارير لجان المجالات، تقارير لجان الكليات والمعاهد، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٤.

٤. الجامعة اللبنانية: الجامعة اللبنانية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، دت.

٥. الجامعة اللبنانية: دليل الجامعة اللبنانية، القوانين والانظمة الادارية والمالية، دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، بيروت، د.ت.

٦. الجامعة اللبنانية: كلياتها ـ معاهدها، اختصاصاتها، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، منشورات الجامعة اللبنانية.

٧. الجامعة اللبنانية، الهيئة المركزية للبحث العلمي: الندوة الثالثة لعرض الابحاث العلمية لبرنامج دعم الابحاث العلمية، بيروت، ١٣ و١٤ نيسان ٢٠٠٧.

٨. جورج نحاس: البحث العلمي، وارد في عدنان الامين (اشراف)، التعليم العالي في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٩. رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت، الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين F.I.S.E، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع ـ حالة لبنان ـ بيروت من ٤ الى ٦ شباط ١٩٩٨.

١٠. طانيوس جريس: اعادة تنظيم الجامعة اللبنانية، كموضوع تجاذب بين مشاريع اعادة الهيكلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث عشر، تموز، ٢٠١٠.

١١. عدنان الامين وآخرون: قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.

١٢. عدنان الامين (اشراف) وآخرون: التعليم العالي في لبنان، منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧.

١٣. عدنان الامين: عشرون عاما على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من اصلاحات في القطاع التربوي؟ ورقة بحثية غير منشورة.

١٤. عدنان الامين: ادارة التعليم العالي في العالم العربي، تقرير غير منشور.

١٥. فارس اشتي، ١٩٩٨، معنى استقلالية الجامعة اللبنانية وحدودها، في رابطة الاساتذة المتفرغين وآخرون، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع ـ حالة لبنان ـ بيروت.

١٦. فالح طه، ١٩٩٧. الابنية والتجهيزات، واردة في عدنان الامين (اشراف): التعليم العالي في لبنان.

١٧. مجموعة وثائق متنوعة من الجامعة اللبنانية وعنها، حصلت عليها من:

- الاتفاقيات مع الجامعات في لبنان والعالم العربي والخارج والمؤسسات العامة والخاصة (امانة سر الجامعة العامة).
- احصاءات بعدد الطلاب في العام ٢٠١٠ وتوزعهم حسب الجنس والكلية والاختصاص الخ... (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية، وصندوق تعاضد اساتذة الجامعة اللبنانية)

- الابحاث المقدمة للتمويل في الجامعة اللبنانية منذ ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠ (مكتب امانة سر رئيس الجامعة).

١٨. صحف ومجلات لبنانية:

- جريدة الاخبار: مختبرات «اللبنانية» تحضن الباحثين الإقليميين والأوروبيين» العدد ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠.
- جريدة الاخبار «مباراة الدخول الى معهد الفنون الجميلة للعام الجامعي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ (الجمعة والسبت في ٥ و٦ تشرين الثاني) تاريخ ٩ ـ ١١ ـ ٢٠١٠.

١٩. Université Libanaise, Education and Culture Tempus: Organisation des enseignements de sciences, technologie et santé au niveau master à l'université libanaise, BEYROUTH, 2009.

٢٠. Ali Moussaoui, Jacques Kabbanji: Rapport sur l'état de recherche en Sciences sociales au Liban, Rapport inédit, Liban (7 avril 2006), Projet Estime.

٢١. Marlene Nasr: Universities in the Arab Region: Governance and Autonomy in a Shifting Landscape of Higher Education, Governance case study: Université Saint Joseph, February 26th, 2011 (inedit).

٢٢. المقابلات:

- تمت مقابلة ستة عشر استاذا: ثلاثة عمداء، اربعة مدراء، ثمانية اساتذة، واستاذ متقاعد؛ اختيارهم راعى التوزع الجغرافي، والاختصاص، والخبرة في العمل الجامعي. ثمانية موظفين؛ وتسعة عشر طالبا/ة. رئيس رابطة الاساتذة الاسبق والزملاء الاساتذة الذين قابلتهم من: العلوم الاجتماعية، والهندسة، والآداب، والمعهد العالي

للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، والفنون، والعلوم، ورئيس مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية، والموظفين الاداريين في الادارة المركزية (امين السر العام، رئيسة المصلحة الادارية المشتركة، رئيسة دائرة المكتبات، رئيسة دائرة الاحصاء، امانة سر الرئاسة بشأن مشاريع الابحاث المدعومة، مسؤولة قلم الابحاث، رئيس دائرة النشر، مسؤولة في مكتب العلاقات الخارجية، موظفة في دائرة العلاقات العامة)؛ والطلاب الذين تمت مقابلتهم من معظم كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية ـ ١٩ مقابلة مع طلاب من مناطق مختلفة ومن اختصاصات متنوعة.

٢٣. مواقع الكترونية

http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

http://wwwal-akbar.com/ar/node/209881 بتاريخ ١٠ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠.

الملاحق

جدول رقم ١ : تفريعات وعناوين الجامعة اللبنانية[١]

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
١	التربية (١٩٥١)	١	العمادة + عدد من البرامج	فرن الشباك
		٢	الفرع الأول	اليونسكو
		٣	الفرع الثاني	نيو روضة
٢	الآداب (١٩٥٩)	٤	العمادة	الدكوانة
		٥	الفرع الأول	كورنيش المزرعة ـ بيروت
		٦	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٧	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٨	الفرع الرابع	كسارة ـ البقاع
		٩	الفرع الخامس	مجمع صيدا
		١٠	مركز اللغات والترجمة	نيو روضة

(١) http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٣	الحقوق والعلوم السياسية (١٩٥٩)	١١	العمادة	الطيونة
		١٢	الفرع الأول	مجمع الحدث
		١٣	الفرع الثاني	جل الديب
		١٤	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس)
		١٥	الفرع الرابع	زحلة ـ البقاع
		١٦	الفرع الخامس	مجمع صيدا
		١٧	الفرع الفرنسي	الجناح
		١٨	مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية	شارع سامي الصلح
٤	كلية العلوم (١٩٥٩)	١٩	العمادة	مجمع الحدث
		٢٠	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٢١	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٢٢	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٢٣	الفرع الرابع	زحلة ـ البقاع
		٢٤	الفرع الخامس	النبطية
		٢٥	شعبة جبيل ـ	عمشيت
		٢٦	شعبة بعلبك ـ الهرمل	بعلبك
		٢٧	شعبة عكار	عكار
		٢٨	شعبة بنت جبيل شعبة الدبية (اقليم الخروب)	بنت جبيل الدبية (اقليم الخروب ـ الشوف)

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٥	كلية الاعلام والتوثيق (١٩٦٧)	٢٩	العمادة	مستديرة الطيونة ـ بيروت
		٣٠	الفرع الأول	اليونسكو
		٣١	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
٦	الهندسة (١٩٨٠)	٣٢	العمادة	مجمع الحدث
		٣٣	الفرع الأول	القبة ـ طرابلس
		٣٤	الفرع الثاني	روميه ـ جبل لبنان
		٣٥	الفرع الثالث	مجمع الحدث
٧	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال (١٩٧٠)	٣٦	العمادة	مجمع الحدث
		٣٧	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٣٨	الفرع الثاني	الأشرفية ـ بيروت
		٣٩	الفرع الثالث	طرابلس
		٤٠	الفرع الرابع	عاليه
		٤١	الفرع الخامس فرع راشيا	النبطية راشيا
٨	كلية الصحة العامة (١٩٨١)	٤٢	العمادة	الفنار
		٤٣	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٤٤	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٤٥	الفرع الثالث	البحصاص ـ طرابلس
		٤٦	الفرع الرابع	كسارة ـ زحلة
		٤٧	الفرع الخامس	صيدا ـ الجنوب
		٤٨	فرع عين وزين	عين وزين

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٩	كلية العلوم الطبية (١٩٨٣)	٤٩	كلية العلوم الطبية	مجمع الحدث
١٠	كلية طب الاسنان (١٩٩٩)	٥٠	كلية طب الاسنان	مجمع الحدث
١١	كلية الصيدلة (١٩٩٣)	٥١	كلية الصيدلة	مجمع الحدث
١٢	كلية الزراعة (١٩٧٤)	٥٢	كلية الزراعة	الدكوانة
١٣	كلية السياحة والفنادق (١٩٩٨)	٥٣	كلية السياحة والفنادق	بئر حسن ـ الجناح
١٤	معهد الفنون الجميلة (١٩٦٥)	٥٤	العمادة	فرن الشباك
		٥٥	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٥٦	الفرع الثاني	فرن الشباك ـ جبل لبنان
		٥٧	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٥٨	الفرع الرابع	دير القمر ـ جبل لبنان
		٥٩	مركز الترميم والحفاظ على الأوابد والمواقع التاريخية	طرابلس
١٥	معهد العلوم الاجتماعية (١٩٥٩)	٦٠	العمادة	الطيونة
		٦١	الفرع الأول	الروشة ـ بيروت
		٦٢	الفرع الثاني	الرابية ـ جبل لبنان
		٦٣	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٦٤	الفرع الرابع	كسارة ـ البقاع
		٦٥	الفرع الخامس	صيدا ـ الجنوب

	الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)	العنوان
١٦	معهد العلوم التطبيقية (١٩٦٨)	٦٦	معهد العلوم التطبيقية شعبة بعلبك ـ الهرمل شعبة عكار شعبة جبيل شعبة بنت جبيل شعبة البقاع الغربي	بئر حسن ـ بيروت بعلبك حلبا عمشيت بنت جبيل جب جنين
١٧	المعهد الجامعي للتكنولوجيا (١٩٩٦)	٦٧	المعهد الجامعي للتكنولوجيا	صيدا
		٦٨	فرع عبيه	عبيه
١٨	معاهد الدكتوراه	٦٩	المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا	مجمع الحدث
		٧٠	المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية	حرش تابت ـ سن الفيل
		٧١	المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية	الجناح

* المصدر: عدنان الامين: عشرون عاما على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من اصلاحات في القطاع التربوي؟ ماخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

ملاحظة:

اضاف الباحث الفروع والشعب الجديدة على هذا الجدول من دون ترقيمها وهو ما يرفع العدد النهائي للفروع والشعب الى ٧٧.

جدول رقم ٢ : توزع الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية حسب العمر في العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية مع المتقاعدين	النسبة المئوية من دون المتقاعدين	النسبة المئوية من دون المتقاعدين
٢٥ ـ ٣٤	٦٠	٪٢,٥٠	٦٠	٪٣,٣٥
٣٥ ـ ٤٩	٤٦٦	٪١٩,٦٠	٤٦٦	٪٢٦
٥٠ ـ ٦٤	١٢٦١	٪٥٣,٢٠	١٢٦١	٪٧٠,٥٠
٦٥ واكثر	٥٨٣	٪٢٤,٥٠		
المجموع	٢٣٧٠	٪١٠٠	١٧٨٧	١٠٠

* المصدر : من اعداد الباحث

جدول رقم ٣: توزع مشاريع الابحاث المقدمة الى الجامعة اللبنانية من اجل تمويلها بحسب تقييمها (قبول او رفض) من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠١٠ وبحسب الكليات (من اعداد الباحث)

نتيجة المشاريع / الكلية	عدد المشاريع المقبولة	٪	عدد المشاريع المرفوضة	٪	عدد المشاريع المقدمة	٪ اجمالية
العلوم	١٤٨	٥٩,٩	٩٩	٤٠,٠٨	٢٤٧	١٠٠
الحقوق والعلوم السياسية	١٩	٦٥,٥	١٠	٣٤,٤	٢٩	١٠٠
التربية	٨	٣٠,٧	١٨	٦٩,٣	٢٦	١٠٠
العلوم الاجتماعية	١٢	٦٣,١٥	٧	٣٦,٨٤	١٩	١٠٠
الآداب والعلوم الانسانية	٧٣	٤٤,٢	٩٢	٥٥,٨	١٦٥	١٠٠
الفنون الجميلة	١١	٣١,٤٢	٢٤	٦٨,٥٧	٣٥	١٠٠
الاعلام والتوثيق	١٧	٤٥,٩	٢٠	٥٤,٠٥	٣٧	١٠٠
العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال	٣٨	٥٠,٦٦	٣٧	٤٩,٣٣	٧٥	١٠٠
الزراعة	٦	٣٣,٣٣	١٢	٦٦,٦٦	١٨	١٠٠
الهندسة	٤١	٦٤,٠٦	٢٣	٣٥,٩٣	٦٤	١٠٠
الصحة العامة	١٠	٤١,٦٦	١٤	٥٨,٣٤	٢٤	١٠٠
العلوم الطبية	٤	٥٧,١٥	٣	٤٢,٨٥	٧	١٠٠
الجامعي للتكنولوجيا	٢٨	٥٩,٥٧	١٩	٤٠,٤٢	٤٧	١٠٠
الصيدلة	٥	٤٥,٤٥	٦	٥٤,٥٤	١١	١٠٠
السياحة والفنادق	٤	٤٤,٤٤	٥	٥٥,٥٥	٩	١٠٠
المجموع	٤٢٤	٥٢,١٥	٣٨٩	٤٧,٨٤	٨١٣	١٠٠

جدول رقم ٤ : توزع مشاريع الابحاث المقبولة من الجامعة اللبنانية من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠١٠ بحسب الكليات وطريقة العمل البحثي (فردي او جماعي)

الابحاث الكلية	عدد الابحاث الفردية	نسبة الابحاث الفردية الى المجموع	عدد الابحاث ضمن فريق	نسبة الابحاث ضمن فريق الى المجموع	عدد المشاريع المقبولة	النسبة الاجمالية
العلوم	٣٩	٢٦,٤	١٠٩	٧٣,٦	١٤٨	١٠٠
الحقوق والعلوم السياسية	١٦	٨٤,٣	٣	١٥,٧	١٩	١٠٠
التربية	٥	٦٢,٥	٣	٣٧,٥	٨	١٠٠
العلوم الاجتماعية	٩	٧٥	٣	٢٥	١٢	١٠٠
الآداب والعلوم الانسانية	٦٢	٨٥	١١	١٥	٧٣	١٠٠
الفنون الجميلة	٦	٥٤,٦	٥	٤٥,٤	١١	١٠٠
الاعلام والتوثيق	١٦	٩٤,٢	١	٥,٨	١٧	١٠٠
العلوم الاقتصادية	٢٤	٦٣,٢	١٤	٣٦,٨	٣٨	١٠٠
الزراعة	٣	٥٠	٣	٥٠	٦	١٠٠
الهندسة	١٥	٣٦,٦	٢٦	٦٣,٤	٤١	١٠٠
الصحة العامة	٣	٣٠	٧	٧٠	١٠	١٠٠
العلوم الطبية	١	٢٥	٣	٧٥	٤	١٠٠
الجامعي للتكنولوجيا	٤	١٤,٣	٢٤	٨٥,٧	٢٨	١٠٠

الابحاث الكلية	عدد الابحاث الفردية	نسبة الابحاث الفردية الى المجموع	عدد الابحاث ضمن فريق	نسبة الابحاث ضمن فريق الى المجموع	عدد المشاريع المقبولة	النسبة الاجمالية
الصيدلة	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	١٠٠
السياحة والفنادق	٣	٧٥	١	٢٥	٤	١٠٠
المجموع	٢٠٨	٤٩,٠٥	٢١٦	٥٠,٩	٤٢٤	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٥ : نوزع الابحاث في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية الممولة من الجامعة اللبنانية والمنفذة في العام ٢٠٠٧ حسب اللغة

للغة / الاختصاص	العربية	الفرنسية	الانكليزية	المجموع في الاختصاص
تاريخ	٦			٦
اعلام	٢	١	١	٤
اقتصاد	٥	١		٦
علم نفس	٢			٢
علم اجتماع	١			١
آداب وعلوم انسانية	١	١		٢
فنون	١			١
المجموع في اللغة	١٨	٣	١	٢٢
٪	٨١,٨١	١٣,٦٣	٤,٥٤	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٦ : توزع الابحاث في العلوم البحتة
الممولة من الجامعة اللبنانية والمنفذة في العام ٢٠٠٧ حسب اللغة

اللغة الاختصاص	العربية	الفرنسية	الانكليزية	المجموع في الاختصاص
علوم طبيعية وصحة		٤	١	٥
بيئة		٣	١	٤
رياضيات وهندسة	١	٣	٢	٦
فيزياء		٣	١	٤
كيمياء		٣	١	٤
المجموع	١	١٦	٦	٢٣
٪	٤,٣٤	٦٩,٥٦	٢٦,٠٨	١٠٠

* المصدر : من اعداد الباحث

جدول رقم ٧: توزع اتفاقيات التعاون مع الجامعات الاوروبية حسب العدد

العام	العدد
٢٠٠١	٣١
٢٠٠٢	١٦
٢٠٠٣	٢٦
٢٠٠٤	٢٦
٢٠٠٥	٤٧
٢٠٠٦	٢٤
٢٠٠٧	٣٩
٢٠٠٨	٤٩
٢٠٠٩	٥١
٢٠١٠	٢٥

* المصدر: مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية في الجامعة اللبنانية